



جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب فترة إدارة أوباما 2009 . 2017

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات استراتيجية

تحت إشراف:

د. سمير كيم

إعداد الطالبان:

عدلان دريد

سيف الدين فرحاتي

أعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ مساعد أ	باديس بن حدة
مشرفا	أستاذ محاضر ب	سمير كيم
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد أ	محمد الصديق بوحريص

السنة الجامعية:

2018/2017

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر: الأستاذ
الفاضل،

المشرف "الدكتور كيم سمير" على توجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة، وصبره طيلة
إنجاز هذا العمل المتواضع.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ "باديس بن حدة" والأستاذ "محمد الصديق
بوحريص" على قبولهما لمناقشة
هذه المذكرة.

وأشكر العائلة الكريمة التي وفرت لي كل سبل النجاح

والشكر موجه إلى كل الأصدقاء والزملاء

وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة العربي التبسي تبسة

إلى كل هؤلاء تقديرا وعرفان



إتسمت العلاقات الدولية قبل الحرب الباردة بالتوتر واللا أمن والحروب المدمرة والصراعات بين الدول والتنافس من أجل إكتساب مناطق نفوذ جديدة، أو مستعمرات جديدة، حيث كان الصراع بين الدول الأوروبية العظمى المسيطرة على العالم.

ولقد كان السعي في هذه المرحلة الى تحقيق الامن والسلم الدوليين، وخلال هذه أنشئت عصبة الأمم من أجل تحقيق هذا السعي، ولكنها فشلت.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان الحدث البارز هو بداية بسمي بالحرب الباردة وهي صراع أيديولوجي بين المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد كانت العلاقات الدولية في هذه المرحلة عبارة عن سباق بين القطبين من أجل الهيمنة على العالم ولقد اتبعا طرق كثير من أجل إنضمام دول اخري وتأييد أو تبني افكارها وكانت من بين الطرق التي اتبعها المعسكرين هي: التأثيرات الاقتصادية على الدول من خلال تقديم المساعدات لها، وتأمين كلّ الموارد التي تحتاجها، وخصوصاً الدعم المالي.

- استخدام أسلوب الجاسوسية، للحصول على معلومات مُفصّلة عن طبيعة الأوضاع في كل معسكر. الاعتماد على الوسائل الإعلامية بكافة أنواعها لجذب أكبر عدد من المؤيدين.
- السعي إلى الانقلابات العسكرية، واغتيال الشخصيات السياسية المهمة.
- إثارة الحروب بين الدول.
- إعداد الإحصائيات حول القوى الاقتصادية، والعسكرية الخاصة بكل معسكر.

ولقد مرت العلاقات الدولية في هذه الفترة خمسة مراحل، حيث كانت المرحلة الأولى بداية إنقسام العام او بما سميت نهاية الحلف الكبير، والمرحلة الثانية هي ذروة الحرب الباردة، حيث كانت العلاقات الدولية متوترة وكانت من سماتها ظهور الأحلاف العسكرية بينما المرحلة الثالثة كانت مرحلة تراجع الحرب الباردة أو بما سميت مرحلة التعايش السلمي، وكانت من مظاهرها هي العلاقات الإيجابية بين المعسكرين في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية و العسكرية، ثم جاءت المرحلة الرابعة السمة الرئيسة فيها هي عودة الصراع أو تجدد الحرب الباردة بين المعسكرين و توتر العلاقات الدولية من جديد.

مقدمة

بينما جات المرحلة الخامسة لتضع نهاية الحرب الباردة وكانت السمة الرئيسة فيها هي انهيار المعسكر الشيوعي و بروز بما يسمى أحادية القطب آلا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تطور في العلاقات الدولية على عدة مستويات:

أولاً: على مستوى التنظير: وهو الانتقال من الإتجاهات الوضعية الى الإتجاهات ما بعد الوضعية

ثانياً: على مستوى القضايا والإهتمامات: وهو التحول من الثنائية القطبية الى أحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع مكانة الدولة و بروز مصادر جديدة لتهديد الأمن.

ولقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 المنعرج الحاسم في العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، هنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الحرب على الإرهاب، في هذا الصدد عملت أمريكا بتوطيد علاقاتها مع الدول من اجل التعاون على مكافحة الظاهرة الإرهابية التي تهدد امنها القومي، ومن بين أبرز هذه العلاقات كانت علاقات التعاون الأمريكي الجزائري في افريقيا بحكم تضرر والخبرة المكتسبة للجزائر في مجال مكافحة الارهاب.

من هنا بدأت علاقات التعاون الجزائري الأمريكي الفعلية من أجل التنسيق الأمني في مكافحة هذا التهديد، ولقد كانت مرحلة إدارة الرئيس الأمريكي براك أوباما من أبرز مراحل التعاون والتنسيق في هذا المجال.

أهمية الموضوع:

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أبرز القضايا على الساحة العالمية والتي احدثت جدلا واسعا بين الباحثين والدارسين المهتمين بهذا الشأن.

أ - الأهمية العلمية:

➤ إن هذه الدراسة تهتم بموضوع الإرهاب كقضية كبرى ضمن الدراسات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

➤ تسعى هذه الدراسة الى كشف الغموض عن التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب في افريقيا والجزائر خاصة.

➤ تسعى أيضا هذه الدراسة لكشف وتحليل الاستراتيجيات الامريكية الموجهة الى شمال افريقيا والى الجزائر.

ب - الأهمية العملية:

إن ما حدث في العالم عموما وفي الجزائر وأمريكا خصوصا أكد سيكون له صدى وأسع النطاق على دول العالم من هنا وجب دراسة هذا الموضوع للوصول إلى النقاط التالية:

➤ تأتي هذه الدراسة لرصد انعكاسات التعاون الجزائري الأمريكي على الامن القومي العالمي

➤ هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية.

أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف:

➤ محاول بالأساس إيجاد إطار يتم من خلاله تحليل التعاون الأمريكي الجزائري بالاعتماد على التعاون الأمني المهم بينهما، حيث يصعب تفسيره على المستوى النظري.

➤ تبيين التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في ظل الظروف الدولية الراهنة.

➤ كما تسعى الدراسة إلى تحديد أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا التعاون على الجزائر والمنطقة المغاربية

عموما وحتى الساحل الإفريقي، وتحديد السليبيات التي يجب العمل على تقليلها وإيجاد حلول مناسبة لها.

أسباب إختيار الموضوع:

يعتبر موضوع التعاون الأمني والعلاقات الأمنية مهما بالنسبة للباحثين بشكل عام، لكنه موضوع شامل وواسع كمجال بحثي تتعدد فيه الإشكاليات وتتعدد . حيث يركز الباحثون على نقاط محددة انطلاقا من أسباب ذاتية تخص كل باحث، وأخرى موضوعية يفرضها مجال البحث، وعليه سيتم ذكر الأسباب الذاتية ثم الموضوعية كالتالي:

أ. الأسباب الذاتية:

➤ تعتبر الظاهرة الإرهابية من المواضيع التي فرضت نفسها على الساحة الدولية فأولينا اهتمامنا بها.

➤ بمأن الجزائر طرف في الدراسة وبحكم انتمائنا لها جعلنا نهتم بالقضايا التي تمس الجزائر والمنطقة.

ب. الأسباب الموضوعية:

➤ تكمن أهمية الموضوع في محاولة فهم وتفسير قضايا التعاون والتنسيق، التي تطرحها مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، بالتركيز على علاقات التعاون بين الدولتين الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية.

➤ معرفة التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بعد محاولة الكشف عن النوايا والأهداف الحقيقية لهذه المواقف والتوجهات الجديدة.

➤ تقصي الآليات والوسائل التي اعتمدهما الدولتين لتحقيق اهدافهما ومصالحهما المشتركة، خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد على مناطق النفوذ في العالم.

الدراسات السابقة:

إن إعادة مراجعة الأدبيات السابقة التي تعرضت إلى الموضوع تعتبر أساسية وفي غاية الأهمية، وذلك لما يمكن الباحث من متابعة كل ما كتب حول الموضوع والاطلاع على مختلف العناصر المتناولة حتى لا يتم تكرارها، وهو ما يسمح للباحث أيضا بالقيام بدراسة من وجهة نظر مختلفة وهذه بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة:

مقدمة

1. دراسة قدمها الباحث أحمد إبراهيم محمود بعنوان " الإرهاب الدولي في إفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة . " 2008 حاول الباحث من خلاله تحليل طبيعة التهديد الإرهابي في إفريقيا والبحث في تطور جهود مكافحته وانعكاسات ذلك على إفريقيا، حيث ركز بشكل كامل على تنظيم القاعدة في إفريقيا والأدوار التي تقوم بها.

2. دراسة قدمها الباحث إدريس عطية حول " الإرهاب في إفريقيا :دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"، للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر . 2011 حيث طرح إشكالية مفادها كيف يمكن أن تشكل الظاهرة الإرهابية تهديدا للأمن بكل أبعاده في القارة الإفريقية؟ وما الآليات المطروحة لمواجهتها؟ حيث تطرق فيها الباحث إلى تحليل كيفية التفاعلات الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، وكذل الآليات الإفريقية والدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا.

3. دراسة قدمتها الباحثة " مريم براهيمى " حول التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية، للحصول على درجة الماجستير، تم تقديمها لكلية العلوم السياسية والإعلام) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، بجامعة الجزائر، . 2012 2011 تناولت فيها الباحثة التعاون الأمني الأمريكي _ الجزائري في مجال مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي وتأثير هذا التعاون على المنطقة المغربية، وقد طرحت الباحثة إشكالية هي :ما معالم ومظاهر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في محاربة الارهاب وما أثر هذا التعاون على المنطقة المغربية؟

وقد افترضت الباحثة أن زيادة مستوى التهديدات الأمنية في منطقة الصحراء والساحل، تزيد من مستوى التعاون الأمريكي الجزائري ، وقد ركزت الباحثة على تبين أسس الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الارهاب في الساحل والصحراء، وتناولت كذلك الدراسة دوافع و أسباب هذا التعاون الأمريكي الجزائري و مستوياته، كما تطرقت الدراسة إلى انعكاسات هذا التعاون على إفريقيا عامة والمنطقة المغربية على وجه التحديد، ووصلت الدراسة إلى كون التعاون الأمريكي الجزائري مهم في ظل الظروف الراهنة خاصة منها تزايد التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي.

مقدمة

وفي الأخير يمكن القول ان هذه الدراسة تناولت موضوع مشترك آلا هو الظاهرة الإرهابية، لكن تم معالجته من جوانب مختلفة، عاج حيث كل من الباحث ادريس عطية والباحث أحمد إبراهيم محمود الظاهرة الإرهابية في حيز زمني ومكاني محدود، بينما الدراسة التي قدمتها الباحثة مريم ابراهيمي قامت بمعالجة موضوع التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب بطريقة إحصائية أكثر منها تحليليا.

وعليه سنحاول في دراستنا هذه ابراز الاستراتيجية الأمنية الامريكية تجاه افريقيا والجزائر خاصة من خلال تعاونها مع الجزائر في فترة إدارة الرئيس براك أوباما وبراز اهم أسباب او خفايا هذا التعاون وإعطاء تنبؤ حول افاق هذا التعاون وأثره على الجزائر ودول الجوار.

الإشكالية:

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التعاون الامريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس براك أوباما ومعرفة اسبابه واهم الانعكاسات التي تنجر عن هذا التعاون وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر قضية الإرهاب على طبيعة مسار العلاقات الأميركية الجزائرية؟

التساؤلات:

سوف نقوم بتقسيم الإشكالية الى تساؤلات فرعية:

1. ما مفهوم ظاهرة الإرهاب؟
2. ماهي ميادين العلاقات الجزائرية الامريكية؟
3. الى أي مدى كان التعاون الجزائري الأمريكي فعالا في مكافحة الإرهاب خلال عهد أوباما؟

الفرضيات:

ومن اجل معالجة الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1. ان التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب خلال عهد أوباما مرتبط بمدى الخلفيات والأوضاع الراهنة بالمنطقة.
2. ساهمت احداث 11 سبتمبر 2001 توطيد العلاقات الجزائرية الأمريكية.
3. يؤثر وقوف الجزائر إلى جانب القضايا العربية على علاقات الجزائرية الامريكية.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول الى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدو نها، وفي تحليلنا لهذا الموضوع اعتمدنا على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة و الاشكالية محل الدراسة ، ولهذا فقد كانت الحاجة الى منهج دراسة الحالة: وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، و نحن في هذه الحالة سيكون موضوع الدراسة الإحاطة بأثر الإرهاب الدولي على علاقات التعاون الامريكي الجزائري ، واستعملنا أيضا المنهج الوصفي: حيث يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل أو التغير، ويعمل هذا المنهج من أجل استحضار حادثة أو الإحاطة بجوانب الموضوع ما كان يساعد على التعرف أكثر على الأحداث التاريخية أو الأبنية، وكذلك فإنه يقوم بتفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتبيان العلاقات بينهما وذلك بهدف الانتهاء الى وصف علمي دقيق متكامل لها، ولمختلف الحقائق المرتبطة بها.

تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

1. تناول الفصل الأول بعنوان إطار مفاهيمي حول الظاهرة الإرهابية حيث تعرضنا في المبحث الأول المعنون مفهوم الظاهرة الإرهابية حيث ركزنا على تعريف الظاهرة الإرهابية والمفاهيم المشابهة لها، والى خصائصها، ثم المبحث الثاني تحت عنوان أسباب وأشكال الظاهرة الإرهابية حيث ركزنا على

مقدمة

اشكال وأسباب هذه الظاهرة، ثم المبحث الثالث الذي يحمل عنوان النظريات المفسرة لظاهرة الإرهاب.

1. تناول في الفصل الثاني بعنوان دراسة تحليلية للعلاقات الجزائرية الأمريكية حيث تناول هذا الموضوع في ثلاثة مباحث، عالج الأول العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال إبراز المراحل التي مرت بها هذه العلاقات، وعالج الثاني التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال إبراز أطر التنسيق الأمني الجماعي والشئائي للبلدين، وعالج الثالث العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال إبراز الأطر الثانية والجماعية للعلاقات الاقتصادية للبلدين.

2. وسيكون الفصل الثالث الظاهرة الإرهابية والتعاون الأمريكي الجزائري في فترة إدارة أوباما ، حيث يتم التعرض في المبحث الأول الى التعاون الجزائرية الأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال إبراز استراتيجية الرئيس الأمريكي براك أوباما واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية نحو الجزائر، غي حين يتعرض المبحث الثاني الى خلفيات التعاون الامني الأمريكي الجزائري في الحرب على الرهاب من خلال إبراز الخلفيات الاقتصادية للتعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب، والخلفيات الأمنية للتعاون بين البلدين، فيما يتعرض المبحث الثالث الى آفاق التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب من خلال إبراز التعاون الجزائري الأمريكي في ظل الغموض والقضايا العالقة، ومن خلال تعزيز التعاون الجزائري - الأمريكي في ظل تنامي الإرهاب في المنطقة.

كما ان العمل ستدعم بمقدمات واستنتاجات لكل فصل وستكون في الاخير خاتمة تحاول استخلاص مختلف النتائج المتوصل اليها مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة.



الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من المواضيع الرئيسية التي تهتم بها المجتمع الدولي، ويتصدر قائمة أعمالها، خصوصا غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بحيث أصبحت الظاهرة تهدد السلم والأمن للمجتمعات البشرية حيثما كانوا وأينما وجدوا. غير أن ظاهرة الإرهاب لا زالت تشوبها الكثير من الغموض والتعقيد حول تحديد المفهوم لهذه الظاهرة، من طرف الدول، ومحاولة البحث من طرف الأكاديميين والدارسين في حقل العلاقات الدولية والدارسات الأمنية في الوقت الحالي.

في هذا الفصل سنحاول تفكيك مفهوم الإرهاب من خلال البحث عن التعريف الإجرائي والبحث على إيجاد المقاربات والنظريات المناسبة في تفسير وتحليل الظاهرة الإرهاب. حيث تم تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مفهوم الظاهرة الإرهابية

المبحث الثاني: أسباب وأشكال الظاهرة الإرهابية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للظاهرة الإرهابية

المبحث الأول: مفهوم الظاهرة الإرهابية

لدراسة مفهوم الإرهاب الدولي والوصول إلى تعريف علمي وقانوني للإرهاب لابد من الإشارة إلى التعريف اللغوي للإرهاب، مع بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى التعريف المنشود. ورغم عدم وجود اتفاق حول مفهوم محدد للإرهاب، فسنحاول تحديده من خلال مطلبين: المطلب الأول نبين فيها مفهوم الإرهاب لغة واصطلاحاً بالتطرق إلى التعريف الفقهي، سواء العربي أو الغربي، والمفاهيم المشابهة أو المتداخلة مع مفهوم الإرهاب، المطلب الثاني نبين فيه خصائص الظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول: تعريف الظاهرة الإرهابية

تشير مسألة تعريف الإرهاب الدولي العديد من المشكلات التي تعترضها مجموعة من الصعوبات، لعدم الاتفاق على تحديد مضمونه، حيث لا تزال وضع تعريف متفق لظاهرة الإرهاب الدولي واحدة من المشكلات الصعبة الحل .

أولاً: الإرهاب لغة: الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية، حيث المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب أو الإرهابي وذلك لأنها حديثة الاستعمال، وأقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب كمصطلح حديث وأصلها رهب أي خاف، والإرهاب هو مصدر الفعل أَرهَب، أين أطلق مجمع اللغة العربية في معجم الوسيط "الإرهابيين" بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية¹. والإرهاب هو الخوف والفرع، فكلمة الإرهاب تشتق من الفعل "أرهب" ويقال أرهب فلاناً: أي خوفه أو فزعه².

أما في اللغة الإنجليزية Terrorism مصدر كلمة Ters والتي ترجع في أصولها إلى الكلمة اللاتينية وتعني الترويع أو الرعب أو الخوف. وفي اللغة الفرنسية نجد كلمتي Terreur ، Terrorisme لها نفس المعاني السابقة، من الترويع والرعبة والخوف باستعمال العنف³.

¹ مسعد عبد الرحمان زيدان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام، القاهرة، دار الكتاب القانوني، 2009، ص ص 41،42.

² ياسين طاهر الباسري، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، عمان، دار الثقافة، 2011، ص. 23 .

³ محمد عبد المطلب خشن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص ص 41.43.

بيد أن في القاموس الفرنسي " لا رو Larousse " الإرهاب Terrorisme بأنه " مجموعة أعمال العنف والترويع تجاه الخصم لتحقيق أهداف سياسية"¹ مما سبق يتضح أن التعريف اللغوي للإرهاب سواء في اللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، يشتر بينها أعمال العنف والرعب والخوف بغرض تحقيق أهداف معينة.

ثانيا :التعريف الاصطلاحي للإرهاب :حيث هنا العديد من التعريف الإصلاحى للإرهاب نذكر من بينها:

منظور الفقه الإسلامى للإرهاب :اتسم الفقه الإسلامى بشموليته لكافة مناهج الحياة وبيان الأحكام الشرعية لمختلف المجالات من عبادات ومعاملات وأخلاق، من ضمن ما تناولته الأحكام الشرعية كافة أنواع الجرائم التي يتعرض لها المجتمع، حيث جاء الإسلام محاربا للجريمة بأنواعها المختلفة .من بين الجرائم التي حارباها الإسلام جريمة الإرهاب بأشكاله وصوره المختلفة². في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾³.

وقوله تعالى ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾⁴ . حيث نجد المعاني الرهبة التي جاءت في القرآن الكريم تدل على معنى الخوف والخشية.

2التعريف الفقهي للإرهاب : إن الإرهاب ليس من المواضيع السهلة الذي يمكن الوقوف على تعريف موحد، حيث اختلفت وتباينت حوله الآراء، لأنه مصطلح فضفاض يحمل أكثر من معنى لأكثر من موقف .أين يعرف الإرهاب الدولي بأنه: كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة⁵. حيث عرفه الفقيه جيفانوفيتش Givanovitch بأن الإرهاب هو "بمناة أعمال

¹ François Gere، Dictionnaire de la Pensée stratégique، Larousse،2000. P.269.

² محمد بن عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2004، ص. 345.

³ سورة المائدة، الآية. 33 .

⁴ سورة الأنفال، الآية. 60 .

⁵ ياسين طاهر الياسري، المرجع السابق، ص ص.26.29.

من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بتهديد أي كان، والتي تتمخض عن الإحساس بالخوف بأي صورة¹.

حيث تعريف الإرهاب من وجهة نظر القانون الدولي، يرى إريك ديفيد Eric David أن الإرهاب :
"هو أي عمل من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو دينية."
كما عرف عبد الواحد الفار الإرهاب بأنه "مجموعة من أعمال العنف التي تؤدي إلى خلق حالة شديدة من الخوف والرعب نتيجة ما تحدثه هذه الأفعال من أخطار على حياة الفرد أو الجماعة، نتيجة لما تسببه من دمار الممتلكات العامة والخاصة"².

بينما يرى الفقيه إبراهيم العناني، أن هنا سمة أساسية تميز العمل الإرهابي وتدفع إلى تجريمه ومعاقبة مرتكبيه، وهو التخويف والترهيب والترويع، سواء عن طريق الوسائل المؤدية إلى ذل أو عن طريق التهديد باستخدامها، مادام الغرض غير مشروع من الناحية القانونية³.

3 المنظور السياسي في تعريف الإرهاب: حيث نجد الموسوعة السياسية التي عرفت الإرهاب بأنه: استخدام العنف بشكل غير قانوني أو التهديد به لتحقيق هدف سياسي، ويشمل عمليات الاغتيال والتعذيب والتخريب بغية هدم المعنويات والحصول على هدف معين⁴.

موقف الأمم المتحدة من الإرهاب: منذ إنشاء الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي تمثل كل دول العالم، تحاول تلمس تعريف جامع للإرهاب، ووضع قوانين لأفعال يراها البعض مشروعة ويرأها البعض محرمة، كل من وجهة نظره وفق مصالحه، والمعايير التي يستند إليها، ولم تكن المعايير المستندة على القيم، ومفاهيم تل القيم هي التي تحدد نطاق الاختلاف في هذا المجال⁵.

¹ عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص.22.

² رشدي شحاتة أبو زيد، السياحة والإرهاب في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008، ص.211-212.

³ سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003، ص.50.

⁴ عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن)، ص. 153.

⁵ فرغلي هارون، الإرهاب العولمي وانتهيار الامبراطورية الأمريكية، دار الوافي للنشر، (د ب)، 2006، ص.52-53.

حيث يرجع السبب الرئيس في عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى تعريف محدد لظاهرة الإرهاب الدولي حتى الآن، بحيث أن غلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية عند تعامل كثير من الدول مع القضايا المتعلقة بالإرهاب الدولي، فبعض الدول مثلًا تنظر إلى الحركات التحررية أو الانفصالية على أنها حركات إرهابية، بينما تعتبر حركات أخرى ماثلة مشروعة مع تقديم الدعم المادي والمعنوي لها، مثلًا تعتبر الولايات المتحدة الحركات التحررية في فلسطين ولبنان حركات إرهابية، بينما ساندت حركات ماثلة في تيمور الشرقية وجنوب السودان وإقليم كشمير بما يتفق مع مصالحها السياسية والإقتصادية¹.

إن غياب التعريف المحدد للمفهوم يجعل كل دولة قوية تحاول توظيفه لصالحها، مدعية أن ما يقوم به أعداؤها هو عمل إرهابي وأن ما تقوم به ليس سوى مكافحة لهذه الظاهرة، حيث كلما كانت الدولة أقوى ذات نفوذ استطاعت توظيف هذا المفهوم الغامض بما يخدمها².

تعريف وزارة الخارجية الأمريكية الصادرة في أبريل: 2001 ترى الإرهاب بأنه العنف المتعمد تجاه المدنيين

أو أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سرين، غالبًا ما تحركه دوافع سياسية³.

¹ فتوح، أبو دهب هيكل، تدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص. 28.

² المرجع نفسه، ص. 30.

³ عمرانى كربوسة، "الحركات الاسلامية واشكالية الإرهاب الدولي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم - السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3، 2013)، ص. 45.

تعريف الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب لعام: 1999 تضمن الاتفاقية الإفريقية التي تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية في القمة الـ 35 للمنظمة لسنة 1999 والتي انعقدت في الجزائر، حيث تبنت تعريفا للإرهاب يقوم على أنه "أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية الدولية، وكل عمل يهدد الحياة أو السلامة البدنية، وكل عمل يسبب الخوف والرعب في نفوس الأفراد والجماعات والتسبب في دمار الممتلكات الخاصة والعامة واحداث حالة عدم الاستقرار، وإيجاد حالة من العصيان المسلح داخل الدولة¹".

من خلال عرض مجموعة من المحاولات الفردية والجماعية المتعددة حول تعريف الظاهرة الإرهاب بمختلف جوانبها، حيث نجد هنا صعوبة في تعريف موحد للإرهاب بشكل عام. على أية حال تم تعريف الإرهاب من الجهات المختلفة كل حسب الرؤية والجهة التي تخدم مصالحه السياسية أو الإقتصادية، حيث يعود هذا الاختلاف في صعوبة تعريف الظاهرة الإرهاب لأن مصطلح "الإرهاب" يجد ذاته مصطلح فضفاض يحمل أكثر من معنى. حسب الباحث عمرتي كربوسة حول صعوبة إيجاد تعريف محدد لظاهرة الإرهاب بقوله، إذا ع رف السبب بطل العجب التي توظفه الدول الكبرى لمصطلح الإرهاب حسب ما تنوبه مصالحها السياسية والإقتصادية.

كما صنفت فرنسا إبان فترة الاحتلال الجزائرية بأنها منظمة إرهابية رغم أنها ليست كذلك، وكذلك محاولة بعض الدول الغربية تصنيف للمقاومة الفلسطينية التي تدافع عن أراضيها وحقوقها من طرف الكيان الصهيوني، حيث المتبع يجد هنا مزوجة بين الإرهاب والإسلام، وتصنيف المسلمين بالإرهابيين والخوف والكرهية من الجالية المسلمة القاطنة في الغرب ومحاولة تضييقهم في العديد من المؤسسات، على الرغم أن التاريخ أثبت أن الإسلام والمسلمين لا يدعون إلى العنف والعدوان على الآخر. بالتالي عندما تحدث أية عملية إرهابية في دول الغرب مباشرة يكون المتهم الأول في تنفيذ العملية هي الجالية المسلمة الموجودة برمتها من دون أدنى تمييز أو تحديد الجهة التي إرتكبت العملية الإرهابية².

التعريف الإجرائي للإرهاب الدولي: "هي أعمال العنف التي تقوم بها مجموعة من الأفراد والجماعات في إطار منظمة ما، وإلحاق الضرر للممتلكات العامة باستخدام أبشع الطرق والوسائل العنيفة في الأماكن العامة، وتتجاوز هذه الأعمال الحدود الوطنية للدول من أجل تحقيق أهداف معينة سواء السياسية أو الأيديولوجية".

¹ الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، على الرابط التالي:

www.panapress.com/12-293835-12 (14.12.2016)

² عمراني كربوسة، "ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات في دراسات دولية،" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2016،

ص. 2.

ثالثا: الظاهرية الإرهابية والمفاهيم المشابهة:

1. الإرهاب وحرب العصابات:

تعريف حرب العصابات: هي أسلوب للقتال يقوم به مجموعة من المقاتلين، وذلك في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب، بغض النظر عن أن تكون هذه الفئة من المقاتلين من القوات الحكومية أو غير الحكومية¹.

تعريف آخر هي أسلوب للقتل المحدود تقوم به جماعات ضد قوة معادية نظامية لا تخضع لقواعد ثابتة.

الفرق بين الإرهاب وحرب العصابات:

أوجه التشابه:

- كالتاهما استخدم في الحروب الثورية.
- كالتاهما عنف منظم يستهدف تحقيق أغراض سياسية.
- يستخدمان الرعب والخوف والرغبة في النفوس.
- إتباع نفس التنظيم، بل إن الإرهاب يقيم صلات وثيقة مع عصابات الجريمة المنظمة بل ويسعى إلى تجنيد بعض أفرادها.

أوجه الاختلاف:

- الإرهاب حرب نفسية تهدف إلى ضرب معنويات الخصم، أما حرب العصابات حرب فعلية غير نظامية تسعى إلى تحرير الأرض.
- عمليات الإرهاب في الأماكن الحضرية والحافلات المكتظة بالناس والطائرات والنوادي ودور السينما والمسارح... أما حرب العصابات تكون عملياتها وأنشطتها في الأماكن الجبلية بصورة أساسية.
- يكون استهداف الإرهابيين لمدنيين أبرياء وأحيانا شخصيات كبيرة وعامة بحيث يكون لها تأثير إعلامي كبير، أما الأشخاص المستهدفون في حرب العصابات فيكونون من رجال القوات المسلحة الحكومية.
- الهدف من الأنشطة الإرهابية هو إثارة الذعر والفرع للتأثير على السلوك السياسي للدول، أما هدف أنشطة حرب العصابات هو التقليل التدريجي للمساحات المحتلة وإحراق أكبر قدر من الخسائر المادية والمعنوية بصفوف العدو. الأفراد الذين يقومون بالعمليات الإرهابية أشخاص عاديون يقومون بتجنيدهم،

¹ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط4، 1982، ص552.

أما أفراد حرب العصابات فهم من حركات التحرير الوطنية والمقاومة ضد الاحتلال أو الجماعات الانفصالية¹.

2. الإرهاب والجريمة المنظمة:

تعريف الجريمة المنظمة: هي تلك الجرائم التي ترتكبها مجموعات أو عصابات إجرامية منظمة بهدف تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية، وتعمل في سرية تامة ولها قانون داخلي ينظم العمل ويضع عقوبات للمخالفين من أعضائه، وذلك لضمان استمرارها لفترة طويلة ولأجل زيادة التمويه، وقد تمتد عبر الدول، وأحيانا تستهدف الموظفين وكبار شخصيات الدولة².

وهي أيضا عبارة عن عنف منظم بقصد الحصول على مكاسب مالية بطرق وأساليب غير شرعية وتختلف عن الجريمة الاعتيادية بأنها تأتي بعد تدبير وتنظيم وتنفيذ أفراد العصابة، أساليبها السطو والاحتلال والقتل والتزوير³.

الفرق بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

أوجه التشابه:

- الاعتماد على التخويف والترجيع والقتل واستخدام الأسلحة والقنابل والتدمير.
- استخدام التكتيك والحصول على الأموال.
- كلتاهما من الجرائم المستحدثة ذات الضرر الشديد سواء أكان الضرر وطنيا أم كان دوليا.
- يتضمنان انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا للقيم الإنسانية فهما قد يوجهان إلى مدنيين " شيوخ، نساء، أطفال " بهدف التخويف للوصول الى الأهداف المقصودة.

¹ د. أحمد رشاد سلام، مستقبل الإرهاب الدولي، مداخلة مقدمة في المؤتمر التعاون الدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.

² جمال زايد، هلال أبو عين، المرجع السابق، ص. 47 .

³ أدبية محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية (د ب)، 2009، ص 9.10 .

- كلاهما عائق للتنمية والديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية حيث تحدان من الاستثمار الداخلي والخارجي بسبب انشغال الدولة بتوجيه طاقتها إلى مقوماتها.
- يتميزان بالدقة والسرية والتخطيط المعقد واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة. - سعيان إلى تفشي الرعب والذعر والرغبة في نفوس الناس.
- كلاتهما ليس له تعريف دقيق متفق عليه، وكلاتهما مشروع إجرامي يعمل في سرية تامة وله قانون داخلي ينظم أعماله.

أوجه الاختلاف:

- الجريمة المنظمة ليست نشاطا إجراميا واحدا بل هي مشروع إجرامي يشمل عدة أنشطة إجرامية، أما الإرهاب فيكون عادة من نشاط إجرامي واحد.
- هدف الجريمة المنظمة هو الحصول على المال والأرباح الطائلة غير المشروعة، أما هدف الإرهاب غالبا ما يكون سياسيا كالإستلاء على السلطة وماخو ذلك.
- الوسيلة التي تستخدمها الجريمة المنظمة لتحقيق أهدافها هي وسائل الفساد والرشوة وأصحاب النفوذ ورجال القانون، أما الإرهاب فيفرض أرائه بالقوة عن طريق العنف والقتل والترويع
- نطاق الجريمة المنظمة لا يتعدى حدود القرى والمناطق البعيدة، ويكون تأثيره نسبيا لا يتجاوز نطاق الضحايا، أما العمل الإرهابي فيكون في المدن ويتجاوز تأثيره كل الحدود ويكون تأثيره دوليا ويتجاوز الضحايا.
- الأثر النفسي للفعل الإجرامي محدود ولا يتجاوز ضحاياه، أما الفعل الإرهابي فله أثر واسع الانتشار والمدى حيث يتجاوز ضحاياه ويؤثر على العالم¹.

3. الإرهاب والجريمة السياسية:

تعريف الجريمة السياسية: هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا حتى لو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعد العض كل جريمة ترتكب ضد الدولة جريمة سياسية مادامت تهدد سلامتها الداخلية أو الخارجية، وهي جرائم عادة ما ترتبط بالقضايا السياسية².

¹ ياسين طاهر الياسري، المرجع السابق، ص 49 .

² يوسف كوران، المرجع السابق، ص. 63.

الفرق بين الا رهاب والجريمة السياسية :

أوجه التشابه:

- كلتا الجريمتين قد تقعان من شخص واحد كما قد تقعان من عدة أشخاص.
- هدفهما سياسي حيث إن الباعث على ارتكاب الجريمة في كل منهما واحد.
- يتفقان في أنهما عمل غير مشروع ويعد مخالفا للقانون.
- كلاهما يستخدمان في أنشطتهما ولصلاتهما الوسائل والتقنيات الحديثة والمتطورة.

— أوجه الاختلاف :

- المجرم في الجريمة السياسية يعامل معاملة عقابية خاصة مثل تخفيف العقوبة والتمتع بالعفو العام او الخاص، وذلك لعدم خطورته على الدولة، أما الإرهابي فيعامل معاملة المجرم في الجريمة العادية ويجب تسليمه .
- العنف في الجريمة السياسية يكون عابرا لا ينطوي على عمل إرهابي أما العنف في الجريمة الإرهابية فغالبا ما يصاحبه حالة رعب للناس وهلع، أي كل منهما ينطوي على عمل من أعمال العنف السياسي¹.
- ينطوي العمل في الجرائم الإرهابية على رسالة يتم توجيهها من أجل التأثير على قرار السلطة السياسية، أما بالنسبة للجريمة السياسية فالأمر مختلف حيث يكون العمل موجه له الهدف بشكل مباشر.
- الجريمة سياسية تكون جريمة رأي وفكر لا تخرج عن نطاق التعبير عن الآراء السياسية في حين الجريمة الإرهابية تعتمد على العنف واستخدام القوة.
- التنظيم في الجرائم الإرهابية يكون بدرجة عالية أما الجرائم السياسية فيكون فيها بنسبة اقل.
- جوهر الجرائم المستحدثة هو الرأي ضد الفكر أما جوهر الإرهاب فهو التخويف والترويع للوصول إلى الهدف².

¹ عبد القادر زهير النفوزي، المرجع السابق، ص.63.64.

² يوسف كوران، المرجع السابق، ص. ص. 67.70.

4. الإرهاب والعدوان:

تعريف العدوان: هو استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأي طريقة لا تتماشى مع ميثاق الأمم¹.

الفرق بين الإرهاب والعدوان:

— هناك اختلاف بين الإرهاب والعدوان في الأهداف المبتغاة في كل منهما، فالعدوان يهدف إلى غزو أو احتلال أو تغيير أو ضم إقليم ما، أما الإرهاب يهدف إلى الترويع والتخويف لإجبار الأخر على اتخاذ موقف معين...

5. الإرهاب والصراع:

تعريف الصراع: هو إرباك أو تعطيل للعمل ولوسائل اتخاذ القرارات بشكل يؤدي إلى صعوبة المفاضلة والاختيار بين البدائل، وحيث أشار معظم الكتاب إلى أن وجود الصراع عند مستوى معين يعتبر حافز ويعتبر أيضاً أحد مصادر القوة لرفع الأداء الوظيفي للأفراد والجماعات ولكن وصول الصراع إلى مستوى عالي يترتب عليه آثار سلبية أكثر منها إيجابية².

الفرق بين الإرهاب والصراع:

— كلاهما استعمال مادي ومعنوي للقوة، لكن الإرهاب لإحداث التخويف، أما الصراع لإحداث آثار نسبية.

— الإرهاب يستعمل من طرف دولة أو أفراد أو جماعة أما الصراع يكون ايدولوجي، حدودي، ثقافي³...

¹ Zourek (J.), Enfin une définition de l'agression, [A.F.D.I], n° XX, 1974. p. 21.

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص. 221.

³ د. أحمد رشاد سلام، المرجع السابق.

6. الإرهاب والعنف السياسي:

تعريف العنف السياسي: هو عمل يراد به فرد، أو جماعة أو حكومة، ويلحق ضرراً بالأفراد أو الجماعات البشرية وتحركه أغراض سياسية ويلجأ الأفراد أو المجموعات للعنف السياسي بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم، في حين تلجأ إليه الحكومات للاحتفاظ بسيطرتها على مقاليد الأمور¹.

الفرق بين الإرهاب والعنف السياسي:

أوجه التشابه:

- كليهما يؤدي إلى الإساءة إلى سمعة الدولة خارجياً ويؤثر على وضعها الاقتصادي. / يؤثران على خطط التنمية اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.
- انتشارهما في مجتمع يؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطن في الأجهزة الأمنية التي أصبحت عاجزة عن السيطرة على الوضع الأمني.
- استخدام التقنيات الحديثة والمتقدمة في كليهما.
- كلاهما يعد خروج عن العادات والتقاليد والقوانين السائدة في البلد وكلاهما وسيلة وليس غاية حيث يستعملان للوصول إلى هدف معين.

أوجه الاختلاف :

- الإرهاب هدفه إبراز قضية ما والدعاية لها وجذب انتباه الناس لها، أما هدف العنف السياسي هو تحقيق ما يسعون إليه فقط دون الإثارة والبروز.
- الإرهاب يعد جريمة عادية ويعامل مرتكبها معاملة الجرم العادي دون النظر للهدف السياسي أما العنف السياسي فينظر غالباً إلى الباعث السياسي عند المحاكمة.

¹ تيد هندريش ، العنف السياسي : فلسفته- أصوله- أبعاده. ترجمة عيسى طنوس وآخرون، بيروت، دار المسيرة ط1 ، 1986، ص. 32.

– الإرهاب يأخذ بعدا دوليا بحيث يشمل أكثر من دولة، أما العنف السياسي فلا يتجاوز النطاق المحلي. الإرهاب يعتمد على وسائل الإعلام اعتمادا جوهريا وذلك لتوصل الرسالة التي يريدونها، أما العنف السياسي فلا ينظرون فيه إلى وسائل الإعلام بنفس الأهمية التي يراها الإرهابيون.

– أعمال الإرهابيون تؤدي إلى تماسك المجتمع في مواجهة الإرهابيين، أما أعمال العنف السياسي فهي تؤدي إلى تفكك المجتمع وانقسامه¹....

7. الإرهاب وحركات التحرر

تعريف حركات التحرر: هي رد فعل ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى واتضح معالمها أكثر خلال الحربين العالميتين وكانت تكتسي طابعا سياسيا ثم تطورت بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت تكتسي طابعا عسكريا، أي الاعتماد على الكفاح المسلح الذي نتج عنه استقلال جزء كبير من المستعمرات في القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

الفرق بين الإرهاب وحركات التحرر:

بالرغم من تقاطع سمات عنف حركات التحرر مع بعض سمات الإرهاب إلا أن عنف حركات التحرر يبقى عملا لا يمكن نعته في السياسة والقانون بالإرهاب وتكمن قدرة حركات التحرير على تمييز أعمالها عن الإرهاب بالقدرة على الاقتباس والتطوير لهذه التقنيات الإرهابية وتكشفها إلى درجة تصبح معها أمرا مشروعاً وفقاً لقواعد القانون الدولي....

8. الإرهاب الثورة:

تعريف الثورة: بمعناها العام تغير جذري في مجال من المجالات وانقطاع مفاجئ وعنيف في الاستمرارية وتفتن كلمة الثورة عادة بصفة لتحديد ماهيتها «ثورة ثقافية، سياسية...» ولكن استخدام كلمة الثورة "بمعناها السياسي" له مدلول آخر ذو أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية واسعة والثورة بهذا المنظور هي رفض لقيهر لا يمكن إحتتماله وتحسيد هذا الرفض بالعمل العنيف الجماهيري المنظم في سبيل التخلص من القهر وبناء حياة أفضل².

¹ ياسين طاهر الياسري، المرجع السابق، ص ص. 47.48.

² عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 870.

الفرق بين الإرهاب والثورة :

- فيما يتعلق بحدود الجامعة بين الإرهاب والثورة هو العنف حيث يمكن للثورة أن تكون فعلا عنيفا ولكن يتوجب على هذا الفعل احترام الشروط الشرعية داخل فعالية.
- العمل الثوري قد يكون إرهاب وقد يكون عنف وقد يكون الاثنان معا وقد لا يكون شيئا من ذلك، كما أنه ليس عنف عندما لا يهدف إلى إيذاء ضحايا غير مباشرين ولا يكون إرهابا عندما لا يهدف إلى الضغط على ضحايا غير مباشرين إنه أداة تغيير تستخدم العنف والإرهاب معا¹.

المطلب الثاني: خصائص الظاهرة الإرهابية

يقصد بها المظاهر والملامح والعلامات المادية التي يعرف بها الإرهاب، وتميز الأعمال التي يتصف بها الإرهابيون. ومن أهم تلك الخصائص ما يأتي :

1. قصد أشخاص معينين أو منشأة معينة بعمل إرهابي يخلق حالة شديدة من الرعب والفرع العام، بقصد شل حركة الأشخاص المستهدفين، وإرباكهم بطريقة تخلخل تصرفاتهم، والقصد من ذلك توجيه رسالة إلى المجتمع المقصود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد يكون موجها إلى جزء من السكان أو طبقة، أو فئة إجتماعية معينة، أو إلى حزب سياسي. وعلى أي حال، فالمقصود من الإرهاب بلوغ أهداف ترومها الحركة الإرهابية.
2. استخدام الوسائل التي تؤدي بطبيعتها إلى إحداث حال من الدمار الشامل أو القتل البشع حتى يتغلغل الرعب في نفوس المقصودين. ومن أمثلة صور الإرهاب في العصر الحديث المذابح الجماعية، وخطف الطائرات والأشخاص، واحتجاز الرهائن، بل واللجوء إلى الأعمال الانتحارية وغيرها من الوسائل العنيفة التي يعد استخدامها عند الإرهابيين غاية ووسيلة في الوقت نفسه، فمن غير المتصور لديهم إحداث الأثر النفسي الذي يقود إلى الوصول إلى هدف الإرهاب دون اللجوء إلى وسائل عنيفة².
3. لا يعد العنف في النشاط الإرهابي عاملا رئيسا في إحداث التأثير إلا إذا اقترن بالاستمرار والتنظيم من خلال عمليات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة الرعب، وإلا فإن العديد من الجرائم تحمل قدرا من البشاعة قد يفوق العديد من الأعمال الإرهابية، ومع ذلك فإنها لا تخلق حالة الرعب والخوف التي تحدثها العمليات الإرهابية، وكذلك فإن بعض الجرائم الجنائية الفردية قد تكون أشد فظاعة، ولكنها لا تشكل التهديد نفسه

¹ د. أحمد رشاد سلام، المرجع السابق.

² عبد الرحمن المطرودي، نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام، السعودية، المكتبة الشاملة، (د س)، ص 32.

الذي تشكله العمليات الإرهابية؛ لأنها فردية أو ذات هدف شخصي قريب، ولا تتمثل فيها خاصية الاستمرار.

4. استهداف المصالح والمرافق العامة التي يمكن أن يتعدى أثرها وينتشر على أكبر رقعة مكانية أو بشرية ممكنة.

5. ومن خصائص الإرهاب أيضا: الخروج على إجماع المجتمع، "وهو ما يعبر عنه بالأغلبية"، وبخاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تجنح الجماعات الإرهابية إلى مخالفة ما عليه إجماع عموم الناس من أهل الحل والعقد وغيرهم من العلماء وأهل المكانة؛ مثل بعض حالات الغلو والتشدد والتطرف في الرأي، الذي قد يجبر صاحبه على تكفير أعضاء المجتمع أو قيادته استنادا إلى أدلة مغلوبة وتأويلات خاطئة، أو تفسيرات مغرضة ليس لها في الدين الصحيح أي دليل أو سند، وليس لها من وسطية الإسلام وتشريعاته السمحة القويمة من القرآن والسنة أي حظ أو نصيب، وربما تجرأ بعضهم على الفتيا بجواز القتل لأعضاء الدولة ورجال الأمن والقيادات الاجتماعية.

6. تركيز الفكر الإرهابي على النيل من الحكام والولاة والعلماء والوزراء وأهل الحل والعقد، وغمطهم حقهم بإغفال محاسنهم وتجليه ما يقع منهم من خطأ وتضخيمه، بل واستهدافهم في المخالفة؛ "لأن مخالفة المجتمع لا تكسبهم الظفر بتعاطف أعضائه". وهذه الخاصية أكثر ما تظهر في الحركات الإرهابية في المجتمعات التي تسمى بالنامية، وفي بعض الدول الإسلامية، مع أن الإسلام حذر تحذيرا شديدا من الوقوع في هذا المزلق الخطير، الذي فيه مفسدة كبيرة للمجتمع المسلم. وقد أمر الله سبحانه وتعالى بطاعته وطاعة رسوله وأولي أمر المسلمين، فقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾¹، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^{2 3}.

وقد أمرنا الله ورسوله بالحرص على تماسك المجتمع ووحدة صف المسلمين، وعدم الخروج على ما يتفق عليه أهل الحل والعقد في المجتمع بحال من الأحوال، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ

¹ الأنفال: 46.

² النساء: 59.

³ عبد الرحمن المطرودي، المرجع السابق، ص ص 32.33.

مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ¹ ، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا² ، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة» [صحيح البخاري] وقال صلى الله عليه وسلم: «يد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار» [سنن الترمذي] وقال صلى الله عليه وسلم: «إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية» [مستدرک الحاكم] . وذلك لما يترتب على الخروج من فساد عظيم، ولو كان هناك فساد، فيتحمل الفساد الأدنى لدفع الفساد الأعظم، تطبيقاً للقاعدة الشرعية التي مؤداها: إذا تعارضت مفسدتان، روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفهما. لذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك: "ولعله لا يكاد يعرف طائفة، خرجت على ذي سلطان، إلا وكان في خروجها من الفساد أعظم من الذي أزالته " وهذا كله مع افتراض أسوأ الأحوال³ .

¹ آل عمران: 103.

² الأحزاب: 36.

³ عبد الرحمن المطرودي، المرجع السابق، ص 33,34.

المبحث الثاني: أسباب وأشكال الظاهرة الإرهابية:

المطلب الأول: أسباب الظاهرة الإرهابية:

أولاً: الرأي الأول: الإرهاب والعنف لم يأت اعتباراً ولم ينشأ جزافاً بل له أسبابه، فلا نستطيع الجزم بأن هناك سبباً واحداً أدى إلى ظهور هذا الفكر، ولقد تعددت الاتجاهات والمدارس الفكرية التي تناولت دراسة أسباب ظاهرة الإرهاب، فهي أسباب كثيرة ومتداخلة تفاعلت على المدى البعيد، فأنشأت في النهاية فكراً متطرفاً ولكن يرى الباحثون في هذا المجال أن أسباب الإرهاب تنطلق من بعدين رئيسين، هما:

أ- البعد المحلي للدول، وهو المستوى الداخلي لكل دولة.

ب- البعد العام، وهو المستوى الدولي.

أ. البعد المحلي: المستوى الداخلي:

يرى بعض الباحثين أن أسباب الإرهاب يعزى إلى البيئة التي يعيش فيها الإنسان، والمؤثرات التي تتدخل في تكون نمط حياته، أو تؤثر فيها، ومن تلك الأسباب:

1. أسباب تربوية وثقافية: فأى انحراف أو قصور في التربية يكون الشرارة الأولى التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخاً ملائماً لبث السموم الفكرية لتحقيق أهداف إرهابية.

2. أسباب إجتماعية: فانتشار المشكلات الإجتماعية والتفكك الأسري يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك، والتطرف في الآراء، والغلو في الأفكار، بل ويجعل المجتمع أرضاً خصبة لنمو الظواهر الخارجة عن الطبيعة البشرية.

3. أسباب إقتصادية: فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته كان من رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتاً، وعلى العكس إذا كان دخله قليلاً كان مضطرباً وغير راضٍ عن مجتمعه، هذه الحالة من الشعور يولد عند الإنسان حالة من التحلي عن المسؤولية الوطنية¹.

4. أسباب سياسية: فوضوح المنهج السياسي واستقراره، والعمل وفق معايير وأطر محددة، يخلق الثقة والقناعة، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى الفرد، كما أن الغموض في المنهج والتخطيط في العمل يزعزع

¹ د. عبد العزيز مخيمر، الإرهاب الدول مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1987، ص 72.

الثقة، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية، فتقوم جماعات وأحزاب، وهذا وجه من وجوه انتشار الإرهاب¹.

5. أسباب نفسية: فهناك دوافع تدميرية نفسية متأصلة في الفرد، وتضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، أو الإحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات، أو الوصول إلى المكانة المنشودة، فهذه العوامل النفسية تؤدي إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية، نتيجة لخلل في التكوين النفسي أو العقلي أو الوجداني، سواء مكتسب أو وراثي.

ب. البعد العام: المستوى الدولي: نتيجة لعدة أسباب منها:

1. ظهور منظمات وهيئات كثيرة في العالم تسجل رسمياً في دولة من دول العالم لأهداف وأغراض إنسانية أو تعليمية محددة، وقد يوجد إمكانية لبعض أفراد تلك المنظمات في سوء استخدام تلك التبرعات.
2. التقدم العلمي والتقني في مجال شبكات الاتصال، الذي مكن أعضاء تلك الخلايا والشبكات الإرهابية من الحصول على معدات وأجهزة فنية متقدمة.
3. التناقضات في موقف بعض دول العالم تجاه ظاهرة الإرهاب.
4. وجود ما يسمى بحركات المقاومة للفكر السائد في بعض الدول أو للنظام الحاكم فيها.
5. تفشي ظاهرة الفقر والبطالة في كثير من دول العالم.

ثانياً: الراي الثاني: تختلف أسباب العمل الإرهابي باختلاف نوع العمل وممن صدر (فرد أو جماعة أو دولة) ، وتأتي هذه الأسباب متعددة ومتباينة، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى: أسباب شخصية، وأخرى مجتمعية.

أ. الدوافع والأسباب الشخصية: تتنوع الدوافع الشخصية التي تدفع الإرهابي إلى ارتكاب جريمته لتحقيق هدف شخصي، أو بسبب عامل يتعلق بشخصيته وهذه الدوافع هي دوافع نفسية، وسياسية، وإعلامية.

¹ د. احمد رفعت د. صالح الطيار، "الإرهاب الدولي"، مركز الدراسات العربي، الأوربي، ط1، 1998، ص 44.

1. **الدوافع النفسية:** فالبناء السيكولوجي للفرد يلعب دورًا مهمًا في تفاعله مع مجتمعه، وقد أظهرت الدراسات ذات الصلة أن النمو الجسدي والعقلي والانفعالي المضطرب والبيئة الاجتماعية غير السليمة لها علاقة مباشرة بالعمل الإرهابي، كما ترى بعض الدراسات أن القائمين بالعمل الإرهابي تجمع بينهم خصائص متماثلة، كالتفولة المضطربة، والانطواء على النفس، والعلاقات المضطربة في الأسرة خاصة مع الوالدين، والانقطاع عن الأصدقاء¹.

2. **الدوافع السياسية:** ففي كثير من الأحيان يكون دافع العمل الإرهابي سياسيًا، للفت نظر الجهة المستهدفة من هذا العمل، وفي الغالب تأتي الدوافع السياسية لأسباب، منها: ما تمارسه بعض الأنظمة ضد مواطنيها؛ من فرض سياسات غير عادلة، وتهميش المواطن، وانتهاك حقوقه وحرياته، بما يشعره بالكبت والقهر السياسي، وأنه مُهمَل لا دور له. كما أن الرغبة في حق تقرير المصير للشعب المحتل، قد يدفع الأفراد لعمل بعض الأعمال الإرهابية لتخليص الوطن من المحتل الأجنبي، الذي يمارس الاضطهاد والقهر.

3. **الدوافع الإعلامية:** نتيجة للتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال، والتواصل الاجتماعي، في نشر الأخبار والوقائع فور حدوثها، نجد أن من دوافع العمل الإرهابي لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى قضية من القضايا، لجذب الانتباه لإيجاد نوع من التعاطف مع القائم بالفعل الإرهابي، ووسائل الإعلام هي الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يستطيع الإرهابيون طرح شروطهم ومطالبهم وآرائهم وشرح قضاياهم. وهذا ما قام به بن لادن والظواهري في تنظيم القاعدة، وأبو بكر البغدادي في تنظيم الدولة الإسلامية أخيرًا. بل تطور الأمر إلى إنشاء قنوات فضائية، ومواقع إلكترونية باستخدام أحدث أدوات التكنولوجيا في التصوير، كما حدث في إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة حرقًا، وإعدام مجموعة من المصريين في ليبيا ذبحًا. إضافة إلى ذلك، فإن الإعلام من خلال نقله للأحداث يُسهم في إظهار بعض الإرهابيين بمظهر الأبطال، مما يدفع إلى تقليدهم والسير على طريقتهم، وهذا ما حدث أيضًا من تحمُّس الآلاف من الشباب للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية

¹ د. جمال نصار، ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقتها المواجهة والتناقضات الدولية، متحصل عليه:

[http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/2015415112356516196.html\(12-04-2018\)](http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/2015415112356516196.html(12-04-2018))

"داعش" لرؤيتهم من خلال الإعلام أنهم يحققون مكاسب على الأرض، ناهيك عن الظلم الواقع عليهم من أنظمتهم المستبدة.

ب. الدوافع المُجتمعية: وهي الدوافع التي يكون للمجتمع الذي يعيش فيه مرتكب العمل الإرهابي دور كبير في دفعه إلى الإرهاب، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى: دوافع اقتصادية، ودوافع اجتماعية، ودوافع تاريخية، ودوافع إثنية، ودوافع أيديولوجية¹.

1. الدوافع الاقتصادية: فالحاجة والفقر والعوز الاقتصادي، قد يكون له آثار سلبية على البناء المجتمعي، بما يولد سلوكاً عدائياً ضد المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، ومن أبرز هذه المشاكل: التخلف الناتج عن السياسات الاقتصادية غير الملائمة للواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تكون فجوة تتسع تدريجياً بين الفقراء والأغنياء، وسوء توزيع الثروة والموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس؛ مما يفرز خلافاً في العدالة الاجتماعية، وظلماً لقطاعات كبيرة من السكان، وهذا يؤدي إلى خلق حالة من النقمة والغضب على فئات من المجتمع، قد يصحبه ردّة فعل بارتكاب عمل إرهابي معين.

2. الدوافع الاجتماعية: فالأسرة المفككة التي يسودها الجهل والمشاكل الأسرية، تؤدي إلى ضعف الرقابة على الأبناء، وتترك آثاراً سلبية في نفوسهم، وبالتالي تسهم في انحرافهم، واستغلالهم من قبل بعض المجموعات الإرهابية. كما يُسهم ضعف دور المدرسة في التربية والتنشئة السليمة، وافتقار لغة الحوار والتفاهم، إلى ممارسات خارجة عن النظام والتقاليد الاجتماعية. وسوء التخطيط، وانتشار المساكن والأحياء الشعبية، وعدم توفر الحد الأدنى للمعيشة، يدفع الشباب إلى الشعور بالقهر الاجتماعي، ومن ثمّ يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الأعمال الإرهابية.

3. الدوافع التاريخية: قد تُتخذ الحوادث التاريخية التي حدثت في فترة زمنية بعيدة سبباً من الأسباب الدافعة لارتكاب العمل الإرهابي، ومن الأمثلة على ذلك الأعمال الإرهابية التي قام بها جيش التحرير الأرمني ضد تركيا، انتقاماً للمذابح التي حدثت للأرمن إبّان العهد العثماني، وكذلك ما قامت به إسرائيل من أعمال إرهابية ضد القادة الألمان في العهد النازي، وتتبعهم أينما كانوا

¹ د. جمال نصار، المرجع نفسه، ص. 5.6.

واختطافهم ومحاكمتهم لادعائها باضطهاد النازيين لليهود، ومن الأمثلة على ذلك اختطاف "أدولف أتو إيجمان" عام 1960 من قبل عملاء الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" ونقله من الأرجنتين إلى القدس حيث جرت محاكمته وإعدامه هناك¹.

4. **الدوافع الإثنية:** فحينما تسيطر النزعة العرقية على السلطة الحاكمة، وتمارس التمييز العنصري ضد شعبها، وخصوصاً إذا كان متنوع الأعراق، تلجأ بعض الجماعات إلى ممارسة العنف والإرهاب ضد الجماعة الأخرى الأقل قوة بهدف إخراجهم من ديارهم. كما حصل في البوسنة والهرسك وكوسوفا من قبل الصرب، وكما حصل في جنوب إفريقيا من تمييز عنصري من قبل الحزب الوطني الذي تسلّم السلطة عام 1948، ومارس سياسة التمييز العنصري، والتي مفادها أن على كل مجموعة عرقية من المجموعتين الرئيسيتين في البلاد أن تتطور مستقلة عن الأخرى، وفقاً للإمكانيات والخصائص التي تتمتع بها وفي مناطق جغرافية منفصلة بعضها عن بعض؛ فالأقلية البيضاء حاولت الاحتفاظ بالامتيازات التي تسمح لها بالتطور والنمو مما أدى إلى تفاوت شاسع في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المجموعتين

5. **الدوافع الأيديولوجية:** قد يدفع التعصب لمبدأ فكري أو ديني إلى اللجوء إلى استعمال العنف وممارسة الإرهاب من قبل فئة معينة تحاول فرض مبادئها التي تؤمن بها على المجتمع الذي تعيش فيه، وربما تسعى تلك الفئة إلى محاولة الوصول إلى السلطة لتسهيل نشر تلك المبادئ وتطبيقها، ومن أمثلة ذلك: الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، والصراع بين البروتستانت والكاثوليك لأسباب دينية، وبين الهندوس والمسلمين في الهند، كما يتمثل ذلك في تبني بعض الجماعات التي يُطلق عليها أحياناً الجماعات الأصولية رفض الثقافات والحضارات الأخرى، ومقاومة الاتصال الثقافي بين الحضارات المختلفة².

يمكن استنتاج العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تنامي مثل هذه السلوكيات الخطرة في المجتمعات فهي متعددة

وتتجلى في:

¹ جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ت محمد هشام، ط3، القاهرة، دار الشروق، 1999، ص34

² د.جمال نصار، المرجع السابق، ص. ص. 7.6.

1. الجهل بين الأفراد والجماعات وحتى قيادة الدولة التي تمارس إرهاب الدولة.
 2. الفقر والبطالة التي يعاني منها الناس وأحيانا التعمد من قبل الدولة في خلق هذه الحالة بهدف إبادة الجنس البشري للتخلص من عرق أو جماعة معينة غير موالية للنظام السياسي القائم.
 3. الظلم والعدوان، واستعمال القسوة ضد البشر وخصوصا في الأنظمة الديكتاتورية التي تصدر حقوق الإنسانية الأساسية.
 4. مطلب تحقيق المصير الذي يواجه دائما بالرفض
 5. عجز مجلس الأمن الدولي من اتخاذ موقف قانوني جاد إزاء ما يحدث من انتهاكات لبعض الفئات على مستوى العالم، مما يبرز استخدام هذه الفئات للعنف للدفاع، عن وجودها إزاء حملات الإبادة التي تتعرض لها
 6. الصراعات العرقية في مختلف المناطق والتي تأخذ الطابع المسلح ضد مصالح بعض العرقيات، أي استخدام الإرهاب كبديل عن الحرب التقليدية بوصفه أسرع تأثيرا وأقل تكلفة للحصول على مكاسب وامتيازات سياسية على المستوى الدولي.
- كما تؤثر الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي بشكل أو بآخر على اتجاه بعض الجماعات والدول نحو الإرهاب، والدليل على ذلك هو ظهور المنظمات اليسارية الشيوعية قصد القضاء على الأنظمة الرأسمالية بوصفها تمثل الاحتكار وانعدام العدالة والمساواة وفي المقابل ظهرت تيارات تقادم هذه المنظمات وتعهد للحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع بما يولد العنف والعنف المضاد¹.

¹ د. جمال نصار، المرجع نفسه،

المطلب الثاني: أشكال الإرهاب:

إن الباحثين الذين تناولوا ظاهرة الإرهاب وتعدد الأطر الفكرية والمرجعية والزواوية التي ينظر بها كل منهم الى الإرهاب فتحديد أشكال الإرهاب لا يمكن أن تستند الى معيار معين، ونظرا لعدم وود مفهوم شامل للإرهاب فسوف نتناول بالتفصيل أشكال وأنماط الإرهاب.

أولاً: أشكال الإرهاب من حيث النطاق:

1. الإرهاب المحلي: هو الإرهاب الذي تمارسه الجماعات ذات الأهداف المحدودة داخل نطاق الدولة ولا تتجاوز حدودها وتستهدف تغيير نظام الحكم في البلد، فهذا النوع من الإرهاب ليس له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال، حيث تكون أجندة القائمين بالإرهاب محلية، فهو عنف ينحصر داخل الدولة . على اعتبار أن ظاهرة الإرهاب يوصف بأنها ظاهرة داخلية عندما يرتكب الفعل داخل الحدود الإقليمية لإحدى الدول، ويكون الضرر بمصالحها فحسب، بحيث تحدد مسؤولية المنفذ وفقا للقوانين والإجراءات الداخلية التي تتخذها الدولة المعنية في مواجهته¹. حيث يقوم الأفراد أو الجماعات بعمليات إرهابية ضد الدولة أو المؤسسات الحكومية والمرافق العامة وضد أفراد الشعب بدون تمييز بغية زعزعة الاستقرار وعدم الطمأنينة تمهيدا لإسقاط الحكومة . بينما يرى البعض أن إرهاب الأفراد والجماعات ما هو إلا رد فعل على إرهاب الدولة التي كانت سباقة في ممارسة الإرهاب وتحتكر بالفعل أدوات إرهاب الشعب، بالتالي يرى هؤلاء أن الإرهاب الممارس من قبل الأفراد والجماعات هو بدافع اليأس والانتحار يطلق عليه بإرهاب الضعفاء² .

في حين يرى جانب من الفقهاء أن الإرهاب الداخلي لم يعد له سوى الاسم، حيث إلغاء الحدود بين الدول بوجود شبكات تدعم الإرهاب في كل مكان، أين أصبح ظاهرة الإرهاب المحلي صورة نادرة الحدوث نظرا لتشاب المصالح الدولية وتعقد الروابط والعلاقات على مستوى العالم³. الإرهاب المحلي أو

¹ عبد القادر زهير النقوزي، المرجع السابق، ص.40 .

² يوسف كوران، جريمة الإرهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (د ب) ، 2007 ، ص.47 .

³ جميل حازم يحي، " مفهوم ا لإرهاب في القانون الدولي العام"، متحصل عليه:

http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf . (18.03.2018)

الداخلي يفترض أن تكون محلية في جميع عناصره، من حيث التنفيذ أو التخطيط أو القائمين به أو الضحايا أو المصالح المستهدفة، لو كان هنا عنصر واحد خارجياً لأصبح الإرهاب دولياً.

2. **الإرهاب الدولي**: يصبح الإرهاب دولياً عندما تتوفر فيه الصفة الدولية في أحد عناصره، ذلك عندما يكون أحد الأطراف دولياً، سواء الأماكن أو الأشخاص، يتميز بصفة أجنبية، حينها يكون الإرهاب دولياً. حيث الإرهاب الدولي يكون الجرائم والآثار التي تخلفها سواء المباشرة أو غير المباشرة تكون في أكثر من دولة.

بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل في الوقت الحالي إيجاد عمليات إرهابية غير دولية، يعود ذلك إلى التداخل والتشابه في المصالح والأهداف بين الدول وتأثر المصالح الدولية بأحداث محلية، حيث العولمة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، بحيث يمكن تدعيم العمليات الإرهابية وتمويله عبر العالم عن طريق الشبكات الانترنت، وبالتالي يكون التأثير عالمياً أو دولياً¹.

ثانياً: أشكال الإرهاب من حيث مُرتكبيه:

هناك نوعين من الإرهاب من حيث القائم على هذا الفعل، إرهاب الدول وإرهاب الافراد والمجموعات.

- **أولاً: إرهاب الدولة**: تستخدمه الدولة بطريقه مباشرة كأداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية أو عن طريق الأفراد والجماعات الذين يقومون بالإرهاب نيابة عنها وخاصة الدول التي تدعى الديمقراطية خوفاً من انتقادها أمام الرأي العام المحلي والدولي واتهامها بالتطرف والإرهاب. فهناك صور مختلفة لأشكاله فالبعض يعرفه على أنه استعمال الدولة لوسائل العنف لأثارة الرعب بين الناس لتحقيق أهداف سياسية وهذه الأهداف قد تكون بالسلطة أو لقمع المعارضة، فالإرهاب يساعد الدول على تحقيق أهدافها، كما يطلق على إرهاب الدول أيضاً الإرهاب الأبيض، فإرهاب الدول هو إرهاباً يمارس من أعلى وهو استبدادي ويعنى ذلك أن الأعمال الإرهابية ترتكب في ظل أطر الأنظمة العسكرية والسلطوية ودليل على ذلك الأعمال

¹ وهيبه تبارني، "الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطة ومغربية، الأمن والتعاون، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014)، ص، 153.

التي حدثت في عهد هتلر والتي قامت على الرعب وعلى مضمون الإرهاب. وايضاً ما تمارسه إسرائيل اليوم يمثل إرهاباً ضد الفلسطينيين¹.

• ثانياً: إرهاب الأفراد والمجموعات:

- الإرهاب الشبه الثوري: يهدف الى أحداث بعض التغييرات البنائية والوظيفية في نظام سياسى معين.
- الإرهاب الثوري: هذا النوع يهدف الى تغيير شامل في التركيبة السياسية والاجتماعية للكفاح القائم.
- إرهاب عادى: هو الذي يتم من قبل مجموعه من الأفراد بدافع أناني وهو تحقيق المصالح الشخصية أو الاجتماعية أو الإقتصادية ويتمثل في أعمال العنف والخطف واحتجاز الرهائن وكذلك يدخل في أعمال السلب والنهب والتخريب.
- الإرهاب العدمي: يهدف الى القضاء على النظام القائم دون وجود تصور لنظام بديل فهو لا يستهدف التغيير بلا يستهدف التدمير.

ثالثاً: أشكال الإرهاب من حيث الهدف منه:

تعدد الأهداف التي تسعى اليها الأعمال الإرهابية ويمكن أن نميز بين الأهداف الأيدلوجية والإنفصالية والإجرامية وغيرها ... وسف نوضح في الآتي:

1. إرهاب الأفراد والمجموعات: وهو الإرهاب الذي تقوم به أفراد أو جماعات أو منظمات غير حكومية ويسمى إرهاب الأفراد أو الإرهاب من أسفل.
2. الإرهاب المؤسسي أو السلطوي وذلك لأنه يحافظ على السلطة الشرعية أو المؤسسات ويطلق عليه الإرهاب الأحمر أو من أعلى ولكن ليس كل عنف يمارس من قبل الدولة يعد إرهاباً فهناك أشكال من العنف تمارس في حدود الشرعية ولكن إذا كان العنف يصل لدرجة كثيفه وعاديه ضد المدنيين لأضعاف أو تدمير أراذهم في المقاومة يعد إرهاباً ومن صور هذا الإرهاب ما يتم داخل الدولة أو خارجها².

¹ يوسف كوران، المرجع السابق، ص ص. 47.48 .

² امل يازجي، د. محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق، دار الفكر، ط1، 2002، ص 93.

3. الإرهاب الداخلي: قد يكون من خلال التعسف في السلطة مثل أعمال التعذيب والمعاملة الإنسانية ويطلق عليه الإرهاب القمعي. فتستطيع الدولة من خلال زرع مجموعه من الأفراد وسط الناس أثاره الرعب بينهم حتى تتمكن من القضاء على الحركات الثورية والمعارضين.
4. الإرهاب الخارجي: هو الإرهاب العسكري وهو يختلف عن الإرهاب القهري حيث أن الإرهاب القهري يهدف الى تجميع الشعب للسيطرة عليه أما الإرهاب العسكري يهدف الى تفريق الشعب. ومن صور الإرهاب الخارجي أيضا المساعدات التي تقدمها الدولة الى الإرهابيين مثل توفير السلاح والمأوى.
5. الإرهاب الانفصالي: ينسب الى الحركات التي تستخدم الإرهاب من أجل تحقيق الانفصال عن الدولة الأم والاعتراف بالاستقلال السياسي والإقليمي لمجموعه معينه ويسمى أيضا بالإرهاب القومي أو الإقليمي فهو يتميز بالعنف الدموي والاستمرارية وهو عكس حركات التحرر التي تهدف الى التحرير من الاستعمار والحصول على استقلالها ويحافظ على الدولة كوحدة واحدة¹.
6. الإرهاب الإجرامي: هذا النوع كما ذكرنا يهدف الى تحقيق مصالح شخصيه أو إقتصادييه أو إجتماعية ويتخذ أساليب متعددة لتحقيق أهدافه مثل الإبتزاز، السطو المسلح، نهب الأموال وغيرها.
7. الإرهاب الأيدلوجي: يهدف الى تحقيق أيدلوجية معينه يؤمن بها القائلون بها ويعملون على أبجازها هذا النوع من الإرهاب قد عرف قديما في صورة الإرهاب الفوضوي فقد مارس الثوار في روسيا إرهاب أيدلوجيا للوصول الى هدفهم فحققوا الثورة البولشيفية سنة 1917 ويعد الإرهاب الثوري أحد صور الإرهاب الأيدلوجي وقد يكون الإرهاب الأيدلوجي دينيا أيضا².

¹ إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزع، 1990، ص 2 .

² د. باسل مولود يوسف، "مفهوم الإرهاب وأشكاله"، متحصل عليه:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/438539.html> (25.03.2018)

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للظاهرة الإرهابية

هنالك العديد من المقاربات النظرية التي تفسر الظاهرة الإرهابية، حيث تم التركيز على المقرب الأمني ومقاربة الحرمان النسبي في تفسير الظاهرة.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية

تركز هذه المقاربة على تحول مفهوم الأمن وتحول طبيعة التهديدات، حيث ارتبط الأمن ضمن المفهوم التقليدي بالجانب العسكري وكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية للحفاظ على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى، حيث نجد تعريف **أرنولد ولفر** Arnold Wolfers للأمن، يقول إنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم. بينما ركزت الدراسات الحديثة للأمن من حيث ظاهرة الفقر المتفشي في دول الجنوب في ظل هشاشة البنى السياسية والمؤسسية لهذه الدول، يؤدي إلى بروز التصادم بين المجموعات الإثنية في إطار صارعها على الموارد. في هذا الإطار برز الاتجاه ما بعد البنيوي الذي يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، ليس في وسائل التهديد التي تعددت ولم تقتصر على الجانب العسكري ليشمل الوسائل الإقتصادية والإعلامية، حسب منظور ما بعد الحداثة فإن الأمن يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وحدودها فقط، بل يفترض أن يتم الاهتمام بحماية الفرد والمجتمعات وتعزيز الرفاهية¹.

بينما نجد **روبرت مكنمار** Robert Mcnamara في كتابه "جوهر الأمن" حيث يقول الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. وأضاف "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كل المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل². في هذا الاتجاه تعتبر مدرسة **كوبنهاغن** أهم المدارس التي قدمت تحليلات نقدية للأمن، حيث طورت مقاربات جديدة لهذا المفهوم، من أهم رواد هذه المدرسة

¹ عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث عن الامن المجتمعي" متحصل عليه: www.geocities.com (25.03.2018)

² زكريا حسن، "الأمن القومي"، متحصل عليه: <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2000/11/article> (15.03.2018)

نجد باري بوزان، أول ويفر، جاب دي وايلد، حيث قاموا بتوسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات أخرى بدل التركيز على القطاع العسكري¹.

حيث مكنت تحليلات بوزان Buzan فيما يخص توسيع مجال الأمن إلى قطاعات أخرى جديدة مثل الأمن الدولي والإقليمي والمجتمعي والفرد، من تشكيل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدارسات النقدية للأمن، ومهد الطريق لأصحاب مدرسة كوينهاغن الذين ينتمون إلى البنيوية والحدثة، أين قامت الدراسات التقليدية للأمن من خلال وضع الدولة واتخاذها مرجعية لها، غير أن المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد التوسيع في التهديدات التي تمس بأمن الدولة، وإنما فيما يجب أن يؤمن بمفهوم الأمن الإنساني². أين عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدولة العاجزة خاصة في الدول الفقيرة، سواء كمصدر أو كحصول للنازع بين المجموعات الإثنية والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، بذل يتم انحسار دور الذي تلعبه الدولة في التحكم بإقليمها وتنفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر ما يسمح بانتشار الأسلحة وظهور مختلف الظواهر الإجرامية.

من خلال ما سبق حيث يتضح لنا أن هذه المقاربة ترى في تفسيرها للإرهاب من التصور الأمني، حيث العلاقة التي تربط بينهما هو أمن الدولة والحفاظ على وحدة أرضها من خلال التصدي العسكري للتهديدات الخارجية، ولم تولي الأهمية للجوانب الأخرى هذا في الطرح التقليدي للأمن، غير أن التصور الحديث للأمن يرى أنه لا يمكن الحديث عن الأمن من الجانب العسكري فقط، حيث مع نهاية الحرب الباردة عرفت الأمن تحولا في المفهوم، أين أصبح واسع النطاق لا يقتصر على جانب واحد فقط وإنما يشمل عدة مجالات، كالأمن الاقتصادي، الإقليمي، المجتمعي، الفرد، البيئي.

بحيث ترى أن تحقيق الأمن في العناصر المذكورة يقلل من المخاطر والتهديدات التي تواجهه الدولة والأفراد، بالتالي يجب تحقيق الأمن في كافة المجالات، خصوصا في ظل انتشار التكنولوجيا والاتصالات وسهولة تنقل المعلومات عبر

¹ سمير قط، نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات، بسكرة، الجزائر، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016، ص 83.

² مدوني علي، " قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص ص 85.86.

المواقع التواصل الاجتماعي الذي يشكل الأمن الثقافي للمجتمع، والتي من خلالها تستقطب الأفراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

إذ يمكن القول يجب أن يكون توافر الأمن في جميع المجالات حتى لا يجد الأفراد هفوة الإنخراط والانضمام لجماعات العنف والتطرف وتكون الدولة والمجتمع في مأمن عن التهديدات.

غير أن ما يعاب على هذه المقاربة أنها ركزت على الجانب الأمني فقط سواء أكان ذلك أمن الدولة أو الدولي أو الاقليمي أو المجتمعي، بيد أن تحقيق وغياب الأمن وحده فقط لا يعني على الأغلب عدم إنخراط الأفراد إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة، غير أن هنا عوامل أخرى تساهم في أن يصبح الشخص إرهابيا، كالعوامل النفسية والإيديولوجية المتشددة وغيرها.

المطلب الثاني: مقارنة الحرمان النسبي

الحرمان النسبي إدراك الفرد للتناقض بين ما يحصل عليه (أو ما تحصل عليه الجماعة الداخلية التي ينتمي إليها) محرومة من الموارد وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه أو ما يعتقد إنه يستحقه أو تستحقه الجماعة التي ينتمي إليها، وما يحصل عليه الأفراد والجماعات الأخرى من الموارد وظروف الحياة. ويعد روبرت جور الخبير في سلوكيات وحركات العنف هو من أقترح هذه النظرية عام 1970، حيث تم إعادة صياغتها من قبل جي سي ديفيدز 1973 ليتضمن الحرمان النسبي فجوة بين القيام بعمل التوقعات واشباع الحاجات هو استجابة لإحباط سياسي ناجم عن مختلف المجالات السياسية، والإقتصادية، والحاجات والأهداف الشخصية¹. أين تركز منطق هذه النظرية حول الضغوط الإجتماعية أو الشدائد، التي تتمثل في التهجير وتحويل ملكية الأرض والجوع والفقر والإحباط والسخط. هذه الضغوط ينظر إليها على أنها المحرض المباشر والنهائي لأعمال العنف ضد النظام الاستعماري، أو الحكومة المستبدة الطاغية في الدولة المستقلة².

حيث أن الفقر والجوع والشقاء والبؤس الناجم عن الفوارق الإقتصادية والإجتماعية الشائعة بين الدول والمجتمعات نتيجة للنظام الاقتصادي القائم، هو ما يدفع أفراد وجماعات الفقيرة التي تعاني من الحرمان إلى اللجوء إلى القوة والعنف لضرب المصالح ونهب الموارد. للتعبير عن مشاعر آلية ناجمة عن الوضع القاسي، وبالأخص في

¹ علي عبد الرحيم صالح، الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص17.

² الزوراء، "الإرهاب تعريفه نظرياته وأشكاله"، متحصل عليه: (22.03.2018) alzawraapaper.com

قطاع الشباب مما يولد لديهم الشعور باليأس والإحباط يؤدي بهم إلى نوع من العزلة والاعتزاب داخل المجتمع وبالتالي يصبح المجتمع قنابل موقوتة للعنف والإرهاب¹.

تفسر هذه المقاربة ظاهرة العنف والتطرف، حيث ترى إن الشعور بالنقص وعدم الرضا بالذات في المجتمعات الفقيرة التي ترى نفسها مهمشه، تعيش في بيئة تنعدم فيها ضروريات الحياة الكريمة وغياب التنمية إضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة بين أوساط العديد من حاملي الشهادات، الأمر الذي يؤدي إلى الاستياء والانضمام إلى جماعات العنف والتطرف.

بالتالي ينشأ الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبيا أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى، أي أنه عندما يشعر الأشخاص بجرمان نسبي في حقوقهم بالمقارنة بجماعة أخرى فإنهم يعبرون عن امتعاضهم واستيائهم². فنقص التعليم والبطالة وغياب الترقية كلها عوامل تخلق شعورا متزايدا بالإحباط والتطرف، عندما يتم افتقار الملايين من الناس وخاصة الشباب، حيث لا يكون لهم أمل في المستقبل بالتالي يشعرون بإذلال الفساد تجاههم. عندما لا توجد أي منافذ يعبر بها الناس عن همومهم حينها يتفاقم الاستياء بينهم وبالتالي يصبح خطر حجم الاستقرار والتطرف على وشيك. حيث في أي مكان لا يجد الشباب فيه فرص التعليم يصبحون أكثر عرضة للمؤامرة والأفكار المتطرفة.

بالتالي الحرمان النسبي لا يهتم في المقام الأول بالفقر والجهل. إنما يركز على تنمية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتغلب على انعدام الفرص لتلبية التوقعات المتزايدة. حيث الفئة المتعلمة الذين لديهم طموحات عالية، لكن في نفس الوقت لا توجد آفاق للتقدم هم الذين يوصفون بـ "الناجحين المحبطين"، وهم الذين يميلون إلى التطرف بشكل متزايد³.

¹ جمال هلال، زايد أبو عين، المرجع السابق، ص. 45.

² بشيري عناد مبار، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، العدد 53، 2013، ص. 79.

³ Omer Taspinar، Isis Recruitment and the Frustrated Achiever: <http://m.huffpost.com/us/entry/6912460?> (31.02.2018)

يعتبر السلو العدواني ينشأ نتيجة الإحباط المستمر حيث الأفراد يجدون أنفسهم في حالة من عدم التوازن في مختلف الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية، حيث الحرمان يؤدي إلى الإحباط الذي يتحول في النهاية إلى العدوان والتطرف.

يبدو أن مقارنة الحرمان النسبي تتوافق في تحليلها لظاهرة الإرهاب من جانب الحرمان السياسي والاقتصادي للمجتمع، فالحرمان السياسي، عدم المساواة السياسية للأقليات داخل الدولة ليست له علاقة قوية بين الإرهاب في تل الدولة، كذل الحرمان الاقتصادي للأفراد، أيضا قد لا تكون ذات صلة بالعنف أو الإرهاب. مع ذلك وجدت إحدى الدراسات الحديثة أن الانكماش الاقتصادي في الدول الديمقراطية ذات الدخل المرتفع له تأثير كبير على الإرهاب الدولي، ما يوحي بأن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي للفرد لا يزال يكون هاما في تفسير الإرهاب¹.

¹ Katja Skjolberg and Brynjar Lia, 'facts and fiction in theories of terrorism-an expanded and Updated Review of the Literature on Causes of Terrorism.

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من خلال ذلك ما يلي:

- ✓ يعد مصطلح الإرهاب من المفاهيم الفضفاضة التي تحمل أكثر من معنى، وفي نفس الوقت مصطلح مطاط ذو حركية مستمرة حسب الظروف والمكان، الأمر الذي أدى إلى فشل المجتمع الدولي في إيجاد ووضع تعريف محدد شامل لهذا المصطلح، التي باتت توظفه الدول الكبرى كيفما شاءت وحيثما أرادت لتحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية.
- ✓ حيث تم التمييز بين الإرهاب والمفاهيم الأخرى المشابه لها، من الجريمة السياسية والجريمة المنظمة، من حيث الأعمال العنف والجرائم التي ترتكبها، وتم تبيان مدى الاختلاف بينها وبين الإرهاب.
- ✓ فسرت المقرب الأمني في تحليلها للإرهاب بالتركيز على الأمن الصلب للدولة في مواجهة التهديدات مع تحقيق الأمن المرن منها الإقتصادي البيئي المجتمعي. بينما نظرية الحرمان النسبي التي ركزت على الضغوط الإجتماعية والفقر في ظل غياب ظروف الحياة الكريمة إضافة إلى انتشار البطالة كلها عبارة عن العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الإرهاب .



الفصل الثاني: دراسة تحليلية للعلاقات الأمريكية الجزائرية

سيتم التطرق في هذا الفصل لأهم المجالات التي تشهد تقارباً بين الجزائر والولايات المتحدة، ويمكن اعتبار هذه المجالات بمثابة متغيرات تحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، وهي تعبر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها، من خلال ميكانيزمات التعاون والتنسيق الثنائي والجماعي، ويتم كل هذا في إطار ما يسمى المصلحة الوطنية أو القومية.

وبهذا الصدد فإن المتتبع للعلاقات الجزائرية الأمريكية يلمس نوعاً من التطور الكمي والنوعي فيها خلال السنوات الأخيرة، لذلك سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التطور؟ وما هي الأهداف التي يرجوها كل طرف من هذه العلاقات؟ وهل كان هذه العلاقات حتميةً أو إختياراً بين الطرفين؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل الذي بين أيدينا والمعنون بالعلاقات الجزائري الأمريكي، والذي سيعالج من خلال ثلاث مباحث:

يتناول الأول العلاقات بين البلدين على الصعيد السياسي، في حين يتناول الثاني التنسيق الأمني، بينما يتناول الأخير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

المبحث الأول: العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

إن إستعراض الموقف الأمريكي إزاء ما يحدث في الجزائر يبرز لنا ثلاثة مراحل أساسية ميزت التعامل الأمريكي مع الأزمة الجزائرية.

المطلب الأول: مرحلة الإضطراب والغموض 1992 - 1995

تميزت هذه المرحلة بعدم اهتمام الإدارة الأمريكية بتطورات الوضع السياسي في الجزائر بداية التسعينات، بشكل انعكس على حذر وتردد الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمة الجزائرية ويعود تفسيراً هذا الموقف المتردد للإدارة الأمريكية إلى النقاط التالية:

- إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في فترة التسعينات منشغلة بإدارة أزمة الخليج الثانية، ونتائجها، ذلك بالنظر إلى أهمية المنطقة للمصالح الأمريكية.
- إدراك واشنطن لأولوية فرنسا في إدارة الأزمة الجزائرية من منطلق أنها تدخل في دائرة الإختصاص الحيوي لفرنسا وذلك بحكم اعتبارات عدة (جغرافية، تاريخية واستراتيجية وأيضاً اجتماعية¹) ، كما أن لها دور في الاندلاع الأزمة من خلال تضخيم دوائرها الإعلامية والسياسية للخطر الإسلامي على المنطقة وتشجيعها بأساليب مختلفة على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر عام 1992 (فوز الإسلاميين) ، الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أمراً غير مشروع ومناف للديمقراطية. الذي من المعروف عن الجمهوريين (جورج بوش الأب) موقفهم العدائي من الإسلام، حيث اعتبر هذا الأخير خطر على مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فهي ضد الديمقراطية و التعددية الحزبية التي يحمل إلى قمة السلطة أحزاب وتجمعات تناهض سياستها، إلا أنهم لم يريدوا اظهار العداء للمسلمين وهو ما يجسده في مقولة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آنذاك إدوارد جيرجيان عام 1991 حيث قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها ما تضمه للإسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية وترتاب من الذين يستعملون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية إن معركتنا الحقيقية هي ضد الإرهاب و العنف وعدم التسامح"².

¹ مراد حجاج، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 131.

² ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي: دراسة في الصراعات الداخلية وأبعادها الإقليمية والدولية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص 159 .

وقد أبدى الموقف الرسمي الأمريكي ارتياحا لتدخل الجيش وإقصاء الإسلاميين¹، غير أن هذا لم يمنع من حدوث تقارب بين الإسلاميين في الخارج والمجلس الإسلامي الأمريكي الذي تعاطف مع أطروحات هؤلاء، كما أن الدعم الضمني " « lee HAMILTON » يرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب " لي هاملتون لإدارة بوش الأب للسلطة العسكرية في الجزائر هو بمثابة عدم احترام للمسار الانتخابي ولحقوق الإنسان².

وتزامنت هذه المرحلة مع تولي الرئيس بيل كلينتون رئاسة البيت الأبيض، وبداية التصعيد الأمني في الجزائر أواخر 1992 حيث تحول الموقف الأمريكي من حالة الترقب والصمت إلى حالة التفاعل مع الملف الجزائري، بدعوة السلطة الى الحوار مع الإسلاميين الذين ينبذون العنف وفتح المجال³ لإشراكهم في الحكومة، خاصة بعد عجز السلطة الجزائرية عن حسم الوضع لصالحها في ساحة العمليات.

كما وجهت الإدارة الأمريكية مذكرة نصائح للحكومة الجزائرية تحتوي على أربع نقاط:

1. ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية

2. إستئناف العملية الانتخابية

3. إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية

4. إحترام حقوق الإنسان

وبالتالي فإن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على استيعاب التيار الإسلامي المعتدل في العملية السياسية لتفادي فوز الأصولية الراديكالية التي تشكل خطرا على الجزائر والدول المجاورة وهي بهذا أيضا تسمح بالتقاء المعارض اللائكية* والإسلامية على طاولة الحوار ومن هنا رحبت واشنطن بأرضية العقد الثاني للمعار الجزائرية

¹ مراد حجاج، المرجع نفسه، ص 133 .

² شريف عبد الرحمن، " الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني "، متحصل عليه:

www.islam online net./arabic/politics/2001/10//article 11.5html.

³ إبراهيم تيقموني، " المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 194 .

* اللائكية: حالة فرنسية إرتبطت بمؤسسة الدولة وتحبيدها القانوني عن تأثير المؤسسة الدينية تعني الفصل القانوني بين المؤسسة الدينية والدولة كما أقره قانون سنة 1905. لكن هذا الفصل لا يعني إلغاء الدين بل عدم تدخل الدولة في المجال الديني.

لقاء روما جانفي 1995 والذي ضم العديد من الأحزاب الجزائرية^{1*}، ودعت لأن تكون، هذه المبادرة متنوعة بإجراءات ملموسة، وهو الأمر الذي اعتبرته الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية².

المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي 1995-1998

بمجيء الرئيس زروال اليمين أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين إلا أن الاتصالات فشلت لأن الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة. وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن ما حدث في الجزائر هي مواجهة سلطة قائمة لمعارضة مسلحة، هو ما دفعها لحظر بيع الأسلحة للجزائر، بالإضافة إلى تقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها.

لكن مع بداية 1996 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعدل من موقفها اتجاه الجزائر حيث قامت بتوسيع التعامل معها في مختلف القطاعات، وعن مرد هذا التغيير في السلوك الخارجي الأمريكي اتجاه الجزائر، نجد الأسباب التالية:

- الانشغال المتنامي لأمريكا وحلفائها في الأطلس خاصة في جنوب أوروبا بالعنف الإرهابي في الجزائر ومخاطر تصديره إلى أوروبا³.
- فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعارضة وعدم تقبلها داخليا بشكل مطلق وبداية

¹ أحمد مهابة، "الجزائر بين التكتلات الداخلية والتدخلات الخارجية" مجلة السياسة الدولية، العدد: 128، 1997، ص 138 .
*وثيقة روما: هي عبارة عن وثيقة جرب في روما بإيطاليا، برعاية المنظمة الكاثوليكية سانت إيجي ديو من 8 إلى 13 جانفي، تم فيها حضور العديد من الأحزاب السياسية (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية لحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب النهضة الإسلامية، حزب الغد، ممثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، لقد انتقدت هذه الوثيقة العمل العسكري، كما حملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يحدث في الجزائر.

² مراد حجاج، المرجع السابق، ص 134 .

³ عبد النور بن عنتر، الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 70.

- استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة وهو ما نزع الشرعية عن هذه المعارضة¹، يضاف إلى هذا النجاحات التي حققها النظام الجزائري في محاربة الإرهاب.
 - وبروز عامل اقتصادي مهم ومحفز للسياسة الأمريكية في المنطقة ويتمثل في تأكيد التقارير الاقتصادية الأمريكية منذ 1994 على تسجيل اكتشافات هامة في مجال النفط والغاز بالصحراء الجزائرية مما زاد من ضبط الشركات النفطية الأمريكية الكبرى أنادر اكو وموبيل... على إدارة واشنطن لانتهاج دبلوماسية أكثر برغماتية. وإيجابية مع السلطة السياسية².
 - وقد تجلّى التحويل في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه السلطة الجزائرية في رسالة الدعم التي بعث بها الرئيس كلينتون إلى نظيره الجزائري اليمين زروال في عام داعيا فيها إلى التعجيل بالإصلاحات السياسية، إلى جانب هذا فقد اعتبر الرئيس الأمريكي الجزائر بمثابة دولة محورية³.
- وبالتالي فإن إستقرارها مهم للمنطقة وللمصالح الأمريكية، لذلك يجب مساعدتها.

المطلب الثالث: مرحلة التنسيق 1999-2017

لقد فضلت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الابن، الاستمرار في نفس السياسة التي أنتجتها إدارة بيل كلينتون أي العمل على المحاور الهادئة، (الدعوة لتحرير الاقتصاد وفتح المجال أمام التعددية السياسية، ودعم المؤسسات النيابية وحكم واحترام حقوق الإنسان)، والالتزام بعدم إبداء أي رأي في الوضع الداخلي للجزائر، وهو ما حصل فعلا في اجتماع بين الرئيسين الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الأمريكي السيد جورج دبليو بوش بتاريخ 11 جويلية 2001 أين تمت منافسة الملفات الاقتصادية بدلا من التطرق للملف الأمني الجزائري، وبالرغم من كون الرئيس الأمريكي جورج بوش من الجمهوريين إلا أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر

¹ خالد عمر بن قفة، التطويق الفرنسي والقفز الأمريكي سمات المرحلة الحالي في التعامل الدولي مع المغرب العربي، متحصل عليه: www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/14/sya/40?htm

² مراد حجاج، المرجع السابق، ص 137.

³ عبد الحميد براهيمي، المغرب العرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص 180.

ما زالت ترسم من طرف مجالس إدارات الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية، وليس من طرف خبراء الأمن القومي¹.

غير أن تفجيرات الحادي عشر سبتمبر جاءت لكي تجبر الولايات المتحدة الأمريكية على فتح الملف الأمني ليس تجاه الجزائر فحسب بل تجاه كل دول العالم، فبعد أن فضله كخيار ضمن الخيارات سياستها الخارجية، أصبح المنظور الاستراتيجي في سلوكها الخارجي. ومن جهتها أدانت الجزائر ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وأبدت رغبتها في المشاركة في الجهود الأمريكية والدولية ما يعرف بالإرهاب.

ويمكن القول أن العلاقات الأمريكية الجزائرية عرفت في شقها السياسي تطورا كبيرا خاصة بعد توقيع اتفاق السلام بين أريتيريا وأثيوبيا، ومحاولة الجزائر إحداث تقارب بين واشنطن وطهران فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، ونسجل أيضا الطلب الأمريكي من الجزائر في المساهمة في توقيع اتفاق سلام سوداني بالنظر إلى دور الدبلوماسية الجزائرية الهام، إلى جانب هذا فقد أفصحت واشنطن عن الدور الذي لعبته الجزائر في قبول ليبيا بتسوية ملف لو كربي ودفعت التعويضات².

من هذا المنطلق فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها السياسية مع الجزائر، وذلك من خلال تكثيف الزيارات للمسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر ومنافسة العديد من القضايا المتعلقة بالتنسيق السياسي والأمني لمكافحة الإرهاب، حقوق الإنسان والديمقراطية، كما تجددت الرغبة في تعزيز التنسيق الأمني والسياسي بين البلدين خاصة بعد تجديد الثقة في كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والأمريكي جورج بوش الابن في 2004.

وبما أن المجال السياسي يعتبر أساس أي تقارب بين الدول، كون الإدارة السياسية الحقيقية هي الأرضية لكل اتفاق في أي مجال، وهي القاعدة التي حكمت العلاقات الثنائية الأمريكية-الجزائرية، في فترة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، حيث شهدت تقاربا كبيرا بين البلدين جسدهت الزيارات المنظمة للمسؤولين الأمريكيين

¹ عبد الرحمن شريف، "الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني"، متحصل عليه:

[http:// www.islam online net./arabic/politics/2001/10//article 11.5html](http://www.islam online net./arabic/politics/2001/10//article 11.5html) 12.03.2018.

² نور الدين حشود، "العلاقات الجزائرية-الأمريكية (1992-2002)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، لكلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة قسنطينة)، 2003، ص 37.

على الجزائر، وزيارة المسؤولين الجزائريين إلى واشنطن. أهمها زيارة كاتبة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى الجزائر وزيارة الخارجية الجزائرية مراد مدلسي إلى واشنطن عام 2012 .

كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتياحا وترحيبا بالإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر حيث أنه كانت أول من أشاد بالجهود المتواصلة التي يبذلها البلد من أجل تكريس أفضل للديمقراطية، باعتبارها خطوة الى الأمام بالنسبة للجزائر وشعبها فالإجراءات المقترحة واسعة النطاق (رفع حالة الطوارئ، فتح المجال السياسي للمرأة ورفع حضنتها في المجالس المنتجة، دعم التعددية الحزبية والإعلامية تستجيب للعديد من الانشغالات، الشرعية للمواطنين¹).

كما رحبت الإدارة الأمريكية بالانتخابات البرلمانية التي جرت في الجزائر في ماي 2012 ووصفها الخطورة الصائبة نحو إصلاحات ديمقراطية، وأبدت نيتها في التعاون مع البرلمان الجزائري بتشكيلته الحالية ومواصلة تعزيز علاقاتها مع الجزائر حكومة وشعب.

¹ عادل منصف شريف، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بونعامة خميس مليانة، 2015)، ص 101.

المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

سنعالج هذا المبحث المعنون بالتنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة من خلال مطلبين:

التنسيق الثنائي الأمني جماعي بين البلدين والتنسيق خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: الإطار الثنائي للتنسيق الأمني بين البلدين

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقات العسكرية مع الجزائر، بأن قدمت لها مساعدة عسكرية في الفترة ما بين 1988 و1987 قامت إلى جانب هذا بالإشراف على تكوين العديد من الضباط الجزائريين عام 1986. فحين قامت الجزائر بشراء 17 طائرة C 130 من الولايات المتحدة الأمريكية لتجديد سلاح الجيش¹.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التقارب العسكري مع الجزائر وذلك من خلال إبرام العديد من العقود والصفقات في مجال الأسلحة التي وصلت إلى 2.2 مليون دولار عام 1991 فقد قامت الجزائر بشراء طائرات ذات أجهزة دفاعية مخصصة للنقل، من صنع الشركة الأمريكية GULFSTREAM وكما اختارت الشركة الأمريكية " نور ثروت-غرومان "على حساب الشركة، الفرنسية " تومسون "لتطوير أجهزة الدفاع الجوي.

وفي إطار توطيد التقارب العسكري الأمريكي - الجزائري جرت مناورات عسكرية مشتركة للتدخل السريع في البحر المتوسط بين وحدات الأسطول الأمريكي السادس والبحرية الجزائرية في 4 أكتوبر 1998 على بعد 25 ميلا بحر شمال سيدي فرج.

وقد بلغ عدد الجنود الذين شاركوا في التدريبات 433 جندي، اطلعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على قدرات البحرية الجزائرية التي مازال بحاجة إلى تدعيم وتدريب.

¹ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 67.

عموما فإن هذه المناورة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر مع وحدات الأسطول الأمريكي والتي كان يهدف إلى إجراء تدريبات في مجال الإنقاذ والبحث في البحار وذلك وفقا للمعاهدات الدولية لحماية الحياة البشرية في البحار¹.

ولقد ساهمت التحولات الاستراتيجية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر في ترقية التعامل الأمريكي-الجزائري في مجال الأمني، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان خاصة وأنها عانت من هذه الظاهرة و لا تزال تعاني منها²، وهو ما يجعلها أكثر استعدادا من غيرها للانخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة³. ويؤكد هذا الاعتراف بالدور الجزائري ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في رسالة بعثها الرئيس الجزائري بوتفليقة في " جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 للاستقلال الوطني جاء فيها: "أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مكافحة الإرهاب".

ويعتبر التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ديناميكا ومتعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافي الأمنية، ويتجلى هذا التنسيق في المجالات التالية:

- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب لا أنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم والغامض إلا عبر مشاركتها جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واضح (القرار 1373).
- تبادل المعلومات الإستخباراتية: فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي.
- التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكي والجزائري.
- التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية.

¹أمنية رياحي، "التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية". (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص 444.

² yahia zoubir.the Maghreb states and the unite state after 9/01 in:

www.sciences-po.org/archive/2010/fevrier/dossier/art/ (22-03-2018).

³عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 74.

- استفادة الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 121.000 أمريكي في عام 2001 إلى 800.000 دولار أمريكي في عام 2008¹.
- ولقد شهد التعاون الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تطور كبيرا في عهد الرئيس باراك أوباما، خاصة فيما يتعلق بالحرب الدولية على الإرهاب والجريمة المنظمة، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أكثر من غيرها من القوى الدولية الإقليمية الدور الريادي والمحوري الذي تقوم به الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة.
- من هذا المنطلق فقد عملت الإدارة الأمريكية على تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية مع الجزائر، حيث شاركت في الندوة التي احتضنتها حول الإرهاب في سبتمبر 2010 والتي تبعتها محادثات متعددة الأطراف جمعت مسؤولين من البيت الأبيض وكتاب الدولة للخارجية، والبنتاغون بممثلي البلدان الأربعة (الجزائر، موريتانيا، النيجر مالي)، في المقابل شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك، والتي تعد أحد أعضائه المؤسسين كما تتولى قيادته إلى جانب كندا².
- ولم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد علاقات الأمنية والعسكرية مع الجزائر على الجانب السياسي والدبلوماسي بل تعدتها إلى الجانب العملي التقني حيث استفادت الجزائر من برامج تكوين في مجال تكوين في مجال العبوات الناسفة ومن مجموعة من التمارين العسكرية، وتبادل مشترك للمعلومات الإستخباراتية، خاصة وأن المعلومات التي تقدمها الجزائر سمحت بتجنيد المصالح الغربية اعتمادا على إرهابية خطيرة. بدعم أجهزة الأمن وإلى جانب هذا فقد أوصى البنتاغون وفقا لتقرير له سنة 2011 الجيش في الجزائر بمعلومات دقيقة وصور جوية لمعاقل الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، وتكوين تقنيين في

¹ مهند بركوك، "التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب"، بيروت، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2009، ص 04.

² محمد أمين سني، "المدرجات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة بوش نموذجا"، متحصل عليه: www.elhiwaronline.com/view/24404/101/2010/01/24_p3

مراقبة المواقع الإلكترونية والتحسس الإلكتروني وأجهزة تصوير حديثة تتمتع بزيادة كفاءة الاستطلاع والمراقبة الجوية للصحراء، وذلك للتصدي بكفاءة أكبر للتهديد الذي يمثله الفرع المغاربي للقاعدة¹.

- وإلى جانب التنسيق الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، فقد حصل أيضا توافق بين
- البلدين فيما يتعلق بعزل الإرهابيين وحرمانهم من مصادر التمويل وإدانة جميع عمليات الاختطاف التي تتبناها
- ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي. وامتد التوافق المشترك بين البلدين إلى الأزمة التي وقعت في مالي، خاصة فيما يتعلق بالحل السياسي المبني على العودة إلى النظام الدستوري².

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للتنسيق الأمني بين البلدين

تندرج الجزائر في إطار التعاون العسكري-الأمني متعدد الأطراف في جهتين أساسيتين:

في شمال في إطار مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، وفي الجنوب في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. أولا: في شمال في إطار مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي: تأسست مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي في عام 1994، في إطار المقاربة الجديدة التي تبناها الحلف الأطلسي، تجلده العديد من الدول خاصة دول جنوب المتوسط، والقائمة على تعزيز الحوار والتعاون بين الأطراف لمواجهة التهديدات التي انضمت الجزائر متأخرة³، على هذه المنظمة عام 2000 التي تضم دولا متوسطية (مصر، تونس إسرائيل والمغرب وأخرى غير متوسطية الأردن وموريتانيا).

أهداف إدراج الجزائر في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي: ترجع مغازي إدراج الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000 النقاط التالية:

¹ ح سليمان، "السفيرة الأمريكية في باماكو تلتقي مع الطرح الجزائري في معالجة أزمة مالي". "جريدة الخبر، الجزائر: يومية جزائرية، العدد 6981، 13 جوان 2012، ص 06.

² شاكر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية (التحديات والرهانات)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص 79.

³ موسى بابا عمي، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الأبعاد والرهانات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 7.

- الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب .
 - تحسن الوضع الأمني الداخلي للجزائر وخروجها تدريجيا من الأزمة إلى جانب تحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية، التي ترجمتها الزيارات المتبادلة للعديد من المسؤولين الأمريكيين في الحلف الأطلسي إلى الجزائر.
 - إثبات توجه الحلف الأطلسي في إطار مقارنته الجديدة بعد للحرب الباردة نحو التعاون مع الدول الجنوب لإقامة روابط مهمة وتأكيد إرادته على الإهتمام بجنح الجنوبي بعد أن تحلى عنه لصالح أوروبا الشرقية.
 - إرادة الجزائر وسعيها لتموقع في الوضع العالمي الجديد.¹
- أما فيما يتعلق بأهداف الحلف الأطلسي من إدراج الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي، فهي كالتالي:
- الأهمية الجغرافية للجزائر في القارة الإفريقية وهذا من خلال مساحتها الشاسعة المطلة على البحر المتوسط والتي يعتبرها الحلف الأطلسي جزء من مجاله الجغرافي.
 - الموارد الطبيعية التي تتمتع الجزائر خاصة النفط الغاز، والتي تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان تدفقها للغرب وبأسعار متدنية.
 - حماية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة أوروبا وإسرائيل الأعضاء.
 - بناء جسور التفاهم بين الثقافات والتقاليد المختلفة لأن تكلفة الإستثمار في هذا المجال أقل من تكلفة الإستثمار في النزاعات والأزمات.²
- مضمون مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي:** يتضمن الحوار الأطلسي المتوسطي أساسا أبعاد عسكرية، وأمنية متعلقة بمهام حفظ السلم و الوقاية من النزاعات و التنسيق لمعلوماتي و الإستخباراتي، وأبعاد عملية ميدانية تتمثل في التمارين و التدريبات العسكرية المشتركة مع دول الحوار، وأبعاد سياسية دبلوماسية كعقد الإجتماعات على مستوى المستشارين السياسيين والتي تأخذ طابع (الناتو+1) بصورة منظمة على المستويين السياسي و العلمي، يتم فيها مناقشة القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في المتوسط، كما تأخذ صيغة (الناتو+ 7) مثل اجتماعات مجلس شمال الأطلسي + 7 و التي تعقد بشكل منتظم ويقوم فيها الأمين العام للحلف الأطلسي باطلاع سفراء دول المحور المتوسطي على جدول أعمال الحلف الحالية.

¹ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 219.

² حسين سنطوح، "الحوار الأطلسي الجزائري: من أين وإلى أين؟" مجلة دراسات استراتيجية، العدد: 2، 2006، ص 44.

إلى جانب هذا فإن الحلف يحرص على تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول الأعضاء، المسؤولون بالحلف (الأمين العام، الأمين العام المساعد للدبلوماسية العمومية) ، وتوضيح الأهداف والأولويات، والأهم من ذلك أن المبادرة قد دعت إلى تفادي أي سوء فهم حولها، والتي لا يقصد منها لا انضمام إلى عضوية الناتو، أو مجلس الشراكة الأوروبية-الأطلسية أو مبادرة الشراكة من أجل السلام¹.

مستوى التنسيق الأطلسي-الجزائري: إن اعتراف الحلف الأطلسي بأهمية الدور الذي تلعبه الجزائر في مواجهة التهديدات التي تواجه أوروبا من الضفة الجنوبية هو الذي أعطى دفعا لعلاقات التنسيق بين الطرفين والتي بدأت بشكل رسمي في عام 1999 بزيارة الرئيس الجمهورية إلى مقر الحلف ببروكسل. وقيامه بزيارة ثانية عام 2001 كما نشطت في سنوات (2001 - 2003) حركة تبادل الزيارات والوفود بين الجيش الوطني و الحلف الأطلسي حيث زار وفد يرأسه العقيد (جياناكارو لوفارتوانا) عن الحلف الأطلسي في فيفري 2002 تبعثها زيارة لوفد هام من القيادة الجهوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الأدميرال) سيدني موغان (وقد أعتبر أن أفاق التعاون الأمني بين الطرفين في تقدم مستمر.

إلى جانب هذا فقد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات السياسية وكذا العمليات الأمنية والعسكرية إلى جانب الحلف الأطلسي والتي تتجلى لنا في النقاط التالية:

- مشاركة الجزائر في عمليات (أكتيف إندفور) بعد أحداث 11 من سبتمبر التي تجرى في المتوسط لمراقبة التجارة البحرية وحمايتها من خطر الجماعات الإرهابية، وفي اجتماع (داكيا فيالة) الإسندنيدية في ماي 2002، وأيضا في اجتماع لمنظمة التعاون و الأمن في أوروبا بلشبونة 12 جوان . 2002 إلى جانب قيامها بالتنسيق مع الحلف الأطلسي في إطار الإستراتيجية المتعلقة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي في براغ نوفمبر 2002 .
- شاركت الجزائر أيضا في نوفمبر 2004 بإسطنبول في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطة والذي ضم قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف ودول جنوب حوض المتوسط المعنية بالحوار، وقد حضرت الجزائر ممثلة برئيس الأركان العامة للجيش².

¹ موسى بابا عمي، المرجع السابق، ص 7.

² حسين سنطوح، المرجع السابق، ص 45.

- كما شاركت قوات من البحرية الجزائرية إلى جانب الحلف الأطلسي في تمارين بحرية مشتركة جرت 6-9 ديسمبر 2004 والتي أعلن خلالها مسؤولون من الحلف في عرض السواحل الجزائرية في الفترة ما بين استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري، بإصلاح المؤسسة العسكرية في دول الجنوب بما فيها الجزائر، وإعادة تأهيل القوات المسلحة ونشر طاقمها البشري بأقل الخسائر المادية، أضحت مسؤولية ضرورية تفرضها الأوضاع الجديد حسي العقيد (جوستاف كليمنت)¹.
 - مشاركة الجزائر في المؤتمر المنعقد حول التعاون بين الجزائر والحلف في 7-8 نوفمبر 2005 تحت شعار من الحوار إلى الشراكة الذي كرس فكرة التعاون على أساس وحدة غير قابلة للتجزئة.
 - شهدت الموانئ الجزائرية رسوا العديد من السفن الحربية التابعة للحلف في شهر مارس 2008 والتي تهدف الى تأمين الممرات البحرية من خلال البحث عن الألغام البحرية والقضاء عليها وقد أختتم التوقف بإجراء تمرين مشترك من نوع "باسكس" بعرض المياه الإقليمية الجزائرية شاركت فيه وحدتان من القوات البحرية الجزائرية².
 - مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات ومناورات فيونيكس في أبريل 2008 في جنوب إيطاليا، التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس بهدف تحسن تقنيات التدخل³. وإجراءات مرافقة السفن وكذا عمليات الإنقاذ في عرض البحر، كذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على المشاركة الجزائرية في عملية المسعى النشط، التي تهدف الى مكافحة الإرهاب في المنطقة⁴.
- ويسعى الحلف الأطلسي إلى إفضال النشاطات الإرهابية في المنطقة عن طريق مهام المراقبة والتفتيش ومراقبة السفن، بالإضافة إلى تأمين شبكة الأنابيب الواسعة التي تربط المنطقة الجنوبية بالضفة الشمالية. والجزائر على غرار الدول المعنية بهذه المبادرة (مصر، المغرب، والأردن وإسرائيل) تقوم بتقديم معلومات لقوات الحلف الأطلسي خاصة فيما يتعلق بالسفن المشبوهة التي تعبر مياهها الإقليمية.

¹ موسى بابا عمي، المرجع السابق، ص 9.

² عادل منصف شريف، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بونعامه خميس مليانة، 2015)، ص 101.

³ موسى بابا عمي، المرجع نفسه.

⁴ مهند بركوك، المرجع السابق، ص 04.

ثانيا: في الجنوب في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: أنشأت في جوان 2005 وتضم إلى جانب دول الساحل الإفريقي، موريتانيا، مالي النيجر، تشاد كل من الجزائر المغرب تونس، السنغال مع إضافة نيجيريا أثيوبيا غانا. وجاء إدراج الجزائر فيها كتطبيق أساسي لاستراتيجية تخفيف منابع الإرهاب التي إتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب¹. وتسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكوين وتدريب دول المنطقة المعنية بهذه المبادرة دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي.
 - ترقية التعاون الأمني لمواجهة ما يسم بالإهاب في تلك المنطقة، وكذا مكافحة الهجرة الغير شرعية والمتاجرة بالبشر... وذلك من خلال فرق أمنية خاصة من الخبراء العسكريين الأمريكيين.
 - العمل على منع من يصفون بالإرهاب من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وما جورها، قاعدة لأعمالهم خاصة أمام ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها المترامية، ناهيك عن حالة التخلف وعدم الإستقرار التي تعيشه هذه الدول) مالي، موريتانيا... بسبب الأزمات الداخلية. وهو الأمر الذي يجعلها بيئة خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية حسب المنظور الأمريكي.
 - توحيد جهود المنطقة من أجل التنسيق الجهوي بينهما في هذا الإطار.
 - تأمين الثروة الحيوية لهذه المنطقة (نفط، غاز، معادن إستراتيجية كاليورانيوم والذهب).
- وتتولى الولايات المتحدة الأمريكية الإشراف المباشر على مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.

مضمون المبادرة: تتضمن المبادرة برامج تدريب وتكوين، وكذا إعداد وتفعيل جملة من التمارين و المناورات في الصحراء، الإفريقية مع الدول المعنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أشهر مبادرة flintlock في جوان 2005 وهي العمليات التي شاركت فيها كل من الجزائر موريتانيا، النيجر، مالي، من أجل اختيار قدرات هذه الدول على مواجهة ظاهرة الإرهاب في صحراء الساحل الإفريقي كما يدخل في إطار هذه المبادرة أيضا اللقاءات العالية المستوى التي تتم بين القيادة العسكرية (اللقاء الذي عقد في 23 - 24 مارس 2004 بمقر القيادة العسكرية الأمريكية في ألمانيا)².

¹ د. حكيم عريب، " الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف"، متحصل عليه:

[https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/\(01-03-2018\)](https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/(01-03-2018))

² أعمر بوزيد، " البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2009)، ص 345 .

وتجسيدا لهذه المبادرة أقرت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 500 مليون دولار في السنة ما بين 2005 - 2010 بمعدل 100 مليون في سنة، كما تم إرسال التجهيزات العسكرية وتجنيد فرقة من الخبراء العسكريين الأمريكيين وإرسالهم إلى المنطقة عبر جسر جوي انطلقا من القاعدة الجوية العسكرية الموجودة بإسبانيا. وكذا قوات أخرى للمجموعة 32 لعمليات التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية وغيرها من القوات المتمركزة بقاعدة ألمانيا، وذلك لمتابعة تدريبات الفرق الإفريقية في إطار هذه المبادرة. يتم إجراء المناورات مرتين في السنة كان من أهمها :-مناورة جوان 2005 في شمال إفريقي وغربها، أوت 2007 في مالي .

إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا: لقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دافعا أساسيا لإنشاء قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا، خاصة أمام تعاضم حجم التهديدات الإرهابية في إفريقيا وعدم قدرة القيادة العسكرية الأمريكية في ألمانيا، على تغطية أوروبا وإفريقيا في آن واحد، لتضعف الانشغالات الأمنية للقيادة UECOM المركزية والقيادة الأوروبية في حربي العراق وأفغانستان، يقول في هذا الصدد الجنرال جيمس جونز: "أنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها"¹.

وقد تم الإعلام رسميا عن إنشاءها في 6 فيفري 2007 من طرف الرئيس جورج وولكر بوش وهو ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو باختصار أفر يكوم والتي تشمل كل الدول الإفريقية ماعدا مصر، بأحداث في الشرق الأوسط، وتتخذ هذه القاعدة من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر لها بعد فشل محاولات إقامتها في بلد مغاربي أو في إحدى دول الساحل الإفريقي، ويقول في هذا الصدد وزير الخارجية الجزائري الأسبق محمد مجاوي: "إن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أرضها، لأن ذلك يتعارض مع سيادتها وإستقلالها".

وتتضمن القيادة الأمريكية في ألمانيا موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية و، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما خصصت لها ميزانية بـ 56 مليون دولار في 2007، 75,5 مليون دولار في 2008، فيما طالبت إدارة أوباما من وزارة المالية 279 مليون دولار² .

¹ أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2011)، ص 137.

² د. حكيم غريب، المرجع السابق.

أهداف إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية: من بين أهم الأهداف التي تسعى قيادة أفر كوم لتحقيقها، نجدها في النقاط التالية:

- العمل على تقوية روابط التعاون الأمني مع الدول الإفريقية وإدارة أنشطة الأمن والعمليات العسكرية.
- زيادة قدرة الحكومة الإفريقية في الحرب ضد الإرهاب والرفع من مهارتها.
- نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وهي منهجية تعكس الأمن الوقائي.

غير أن الأهداف الحقيقية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها تظهر لنا في مايلي:

- السيطرة والتحكم الإستراتيجي في العالم¹.
- مراقبة القارة الإفريقية عن قرب، ونزع فتيل المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.
- تأمين عمليات التنقيب على حقول النفط، باعتبار أن القارة الإفريقية ستلي 25 % على الأقل من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول مع حلول 2015.²

عموما يمكن القول في الأخير أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال كل هذه المبادرات الأمنية

تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إن الحوار المتوسطي الأطلسي سيعطي الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية في مراقبة البلدان المتوسطة خاصة الدول العربية.
- كما سيمكنها من إخضاع هذه الدول لتطبيق المبادئ الغربية كالديمقراطية وحقوق الإنسان .
- مراقبة القدرات العسكرية لهذه الدول خاصة الجزائرية منها (الكفاءة، حجم التسليح ...) وتعزيز وتكثيف انتشارها العسكري عن طريق إيجاد العديد من القواعد العسكرية الجديدة (البرية، البحرية، والجوية) في المناطق الحيوية، لحماية مصالحها المنتشرة في البحر المتوسط وفي قارة الإفريقية وتأمين تدفق النفط وبأسعار رخيصة.
- مواجهة النفوذ الصيني المتنامي بسرعة في القارة الإفريقية، وحججه اقتصاديا وعسكريا .

¹ United state africa command, US africom in : <http://www.africom.mil.getarticle.1964> Public. Office ? /.(18-03-2018)

² إدريس ولد خليفة، " أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطية لأمريكا"، متحصل عليه : [http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101132\(22-03-2018\)](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101132(22-03-2018))

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

على عكس التنسيق السياسي والتعاون الأمني والذي بدأ في التسعينات بين البلدين، فإن العلاقات الاقتصادية تعود إلى ما بعد الإستقلال 1962، وكانت مزدهرة خاصة في المجال الطاقوي؛ الغاز والبتروول. ولم تتأثر بدرجة كبيرة بالتوتر السياسي بين البلدين، كما بينا ذلك في الفصل الأول.

فكيف كانت هذه العلاقات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة؟ وأثناء الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر؟ وما هي أبرز الحالات أهمية في هذه العلاقة؟ وماذا حققت وما هو مستقبلها؟

ستتم معالجة هذا المبحث من خلال مطلبين، يتعلق الأول بالإطار الشائلي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين. أما المطلب الثاني فيتعلق بالإطار الجماعي لهذه للعلاقات.

المطلب الأول: الإطار الشائلي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز علاقاتها الشائلية مع الجزائر في المجال الاقتصادي حيث عملت على تنويع وتكثيف إبرام الاتفاقيات معها، كتوقيع معاهدة إطار التجارة والاستثمار في جويلية 2001،¹ والتي تهدف إلى تطوير قطاعات استثمارية أخرى خارج المحروقات وإنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر في 2002، لمراقبة سير المبادلات التجارية الشائلية بين البلدين والعمل على تعميقها، إلى جانب تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي في 16 سبتمبر 2002، الذي ينشط في عدة قطاعات الصناعة، الزراعة البترول و التكنولوجيا المعلوماتية بالإضافة إلى ما سبق فقد تم فتح النقاش حول اتفاقية الفضاء الحر في سبتمبر 2003 و المتعلقة بحركة الملاحة الجوية².

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فإنه وانطلاقا من الأرقام التي يصدرها مكتب الإحصاء الأمريكي في الفترة الممتدة من (2001 - 2008) نسجل الملاحظات التالية :

¹ إبراهيم تيقمونين، المرجع السابق، ص 143 .

² US trade & Investment mission to algeria. The embassy of algeria in Washington, in : <http://www.algeria-us.org/docs/livre.2011pdf>.

الجدول رقم (01) يبين التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر (2001-2008):

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى الجزائر	واردات الولايات المتحدة الأمريكية الى الجزائر	الميزان التجاري
2001	1.037.9	2.702.0	-1.664.1
2002	984.4	2.360.2	-1.375.8
2003	487.4	4.748.4	-4.261.0
2004	971.6	7.409.5	-6.438.0
2005	1.106.2	10.446.9	- 9.340.2
2006	1.101.9	15.455.9	-14.354.0
2007	1.652.4	17.816.1	-16.163.6
2008	1.243.2	19.354.8	-18.111.6

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية:

<http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/press-release>.

ما يمكن استخلاصه من الجدول يتجلى في النقاط التالية:

- ارتفاع قيمة الواردات الأمريكية من الجزائر، والتي سجلت أكبر ارتفاع لها في سنوات العهدة الثانية للرئيس بوش (2000-2008)، حيث بدأت في الارتفاع تدريجيا من سبعة ملايين وأربع مائة وتسعة مليون دولار أمريكي (7.409.5) سنة 2004، لتصل إلى الذروة سنة 2008 مسجلة قيمة تسعة عشر مليار وثلاثمائة وأربعة وخمسون مليون دولار أمريكي (19,354.8) ويرجع هذا زيادة الطلب على المحروقات وارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض قيمة الصادرات الأمريكية إلى الجزائر، حيث لم يسجل ارتفاع كبير بالمقارنة مع الواردات ويرجع هذا الأساس إلى الارتباط التقليدي للواردات الجزائرية بالأسواق الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى غياب سياسة اقتصادية (صناعية وفلاحية) خارج قطاع المحروقات موجهة للتصدير.
- سيطرة المحروقات على غالبية الصادرات الجزائرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹ Ferhat farht, the united states and algeria from kennedy to Reagan. algeria : office des publication universitaires, 2012, p 39.

● ميزان عاجز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإيجابي بالنسبة للجزائر، وهذا يعود لطبيعة المبادلات ونوعيتها بين البلدين، فالجزائر تصدر البترول والغاز بكميات كبيرة باتجاه أمريكا، وفي المقابل فإن ما تستورده الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية يبقى ضئيل جدا ولا يمثل سوى بعض المنتجات الصناعية ومعدات الإعلام الآلي.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي وحسب ما أكدته مجموعة أكسفورد للتجارة (OBG) فإن الجزائر تحت المرتبة الثالثة بعد قطر وروسيا، حيث تضمن للولايات المتحدة الأمريكية، حوالي 05 % من متطلباتها وهو ما يعادل 5,4 مليار متر مكعب، ومن المتوقع رفعه إلى 12 مليار متر مكعب بحلول عام 2015 ليصل إلى 20 %، من مجموع احتياجات الولايات المتحدة الأفريقية منه. لهذا حرصت الجزائر على تعزيز حضورها في السوق الأمريكية للغاز وذلك بتوقيع عقد مع إحدى فروع الشركة الأمريكية سمبرا إينرجي في عام 2006، والذي نص على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية ب 20505 متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة.¹

وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية-الجزائرية في المجال الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات حيث عملت على تنويع وتكثيف إبرام الإتفاقيات معها، الأمر الذي من شأنه أن ينمي ويعزز التعاون بين البلدين، حيث تم التوقيع على اتفاقية في مجال الصحي التكنولوجي وإنتاج الأدوية في 2011، والتي تتضمن إنجاز قطب إقليمي في هذا المجال، وفي مجال النقل فقد فازت شركة بوينغ الأمريكية لصناعة الطائرات بصفقة تزويد 11 طائرة من طراز 800.737 للخطوط الجوية الجزائرية وشركة الطيران تاسلي، وقدرات الصفقة بنحو 845 مليون دولار وفقا لقوائم الأسعار.²

أما في تسير الموارد المائية فقد أبدت الجزائر رغبتها في الاستفادة من الخبرة الأمريكية في هذا المجال، خاصة وأن وزير الموارد المائية الجزائري السابق عبد المالك سلال أبدى عدم رضا عما تقدمه الشركة الفرنسية سيال من خدمات لتزويد سكان العاصمة بالماء الشروب...بالإضافة الى العديد من المشاريع التي تهدف الى توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

¹ أعمر بوزيد، المرجع السابق، ص 234 .

² إبراهيم تيقمونين، المرجع السابق، ص 144.

لكن توقيع العديد من الاتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في المجال الاقتصادي، إلا أن مستوى التعاون بين البلدين خارج قطاع المحروقات يظل ضعيفا نسبيا، ويفسر هذا بضعف الاستثمارات الأمريكية خارج القطاع الطاقوي في الجزائر، في المقابل انتعاشها في أسواق أخرى (أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط) بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية من الصين وفرنسا¹.

المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر: استنادا إلى الأرقام التي يصدرها مكتب الإحصاء الأمريكي، يتضح لنا حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة الممتدة (2009-2011) وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (02) يبين صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من وإلى الجزائر(2009-2013)

السنوات	صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى الجزائر	واردات الولايات المتحدة الأمريكية الى الجزائر	الميزان التجاري
2009	1.107.8	10.717.8	-9.610.0
9010	1.194.7	14.518.0	-13.323.3
2011	1.595.4	14.609.3	-13.013.9
2012	1.362.3	9.993.3	-8,631.0
2013	481.4	1.219.2	-737.8

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية

<http://www.census.gov/foreign-tratistics/press-release>.

ما يمكن استخلاصه من الجدول يتجلى في النقاط التالية:

- تراجع قيمة الواردات الأمريكية من النفط في عهد الرئيس أوبا ما حيث سجلت قيمة أربعة عشر وستة مائة وتسعة مليون دولار 14609، و3مليار دولار، فيما وصلت إلى أعلى قيمة لها في عهد الرئيس بوش

¹ عبد الرحيم حمدون، "تفكير في الاستفادة من الخبرة الأمريكية والكويرة الجنوبية في تسير الموارد المائية." متحصل عليه: <http://www.djazairess.com/afadjer23-03-2018> :

الابن تسعة عشر مليار وثلاثمائة وأربعة، وخمسون مليون دولار 19.354 مليار دولار، وترجع أسباب هذا التراجع إلى الأزمة المالية الحادة التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في 2008 .

● إستمرار ارتفاع الواردات الأمريكية من الجزائر، بالمقارنة مع صادراتها إلى هذا البلد حيث سجلت الواردات قيمة 14.609.3 في حين بلغت الصادرات الأمريكية إلى الجزائر في سنة 2011 حيث قدرت بـ 1.595.4 مليار دولار.

● ميزان تجاري لصالح الجزائر حيث لا تزال هذه الأخيرة تصنف حسب وزارة الخارجية الأمريكية ضمن 20 بلد لهم فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية ويعود هذا بالأساس إلى طبيعة ونوعية الصادرات الجزائرية¹.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق مبادرة جديدة تحت شعار شراكة شمال إفريقيا من أجل الفرص الاقتصادية (على غرار مبادرة الشراكة الأمريكية - المغاربية (إيزنسات) والشراكة الشرق أوسطية، مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتشمل كل من الجزائر وتونس والمغرب وذلك في إطار إعادة تفعيل التعاون الاقتصادي بينهما وبين البلدان المغاربية، وإعادة توجيه الشركات الأمريكية إلى الأسواق المغاربية².

أهداف المبادرة:

تسعى المبادرة الأمريكية الموجهة للبلدان المغاربية إلى تعميق الروابط بين القطاع الخاص الأمريكي وجميع الجاليات المسلمة في العام، بالإضافة إلى مساعدة المقاولين الشباب منهم على أن يصبحوا رجال أعمال، وتشجيع رجال الأعمال والمنظمات العالمية والتجارية على خلق برامج ونشاطات لشراكة متميزة من أجل تعزيز علاقتهم التجارية، دعم المؤسسات الصغيرة وتطوير المؤسسات الكبرى ودعم العلوم.

¹وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية-الجزائرية، متحصل عليه:

. [http://www.census.gov/foreign-trade/press-release\(29-03-2018\)](http://www.census.gov/foreign-trade/press-release(29-03-2018)).

²عادل منصف شريف، المرجع السابق، ص 119.

مضمون المبادرة:

تتضمن المبادرة برنامج أولي مدته سبعة سنوات، خصصت له مبلغ 5.2 مليون دولار تعمل الإدارة الأمريكية خلالها بشكل دائم مع حكومات الدول المعنية من أجل تنسيق البرنامج وتطويره.

وتسعى المبادرة الأمريكية إلى أقطاب امتياز مع محاضن لإنشاء مؤسسات جديدة وإنشاء معهد افتراضي شمال إفريقيا للفرص الاقتصادية، وإنشاء شبكة اجتماعية لرجال الأعمال و المقاولين الشباب، عقد عدة ندوة سنوية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الثلاثة المغاربية حول المقاول، وندوات منظمة بين الحكومات تحت إشراف المبادرة، إنشاء لجنة استشارية عامة للشراكة، ولجان استشارية محلية بكل بلد مغاربي من أجل ضمان متابعة المبادرة على المدى الطويل، إنشاء مكتبة عملية ورقمية بالنسبة لمنطقة المغرب العربي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

أما عن موقع الجزائر من هذه المبادرة فقد أكد كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية الأمريكية جوزيف بارتير أن الجزائر تعد العنصر الأساسي لهذه المبادرة فالحكومة الجزائرية لديها حلول ممتازة لترقية روح المبادرة كما ألح على إقامة شركات بين الجامعات الجزائرية والمعاهد العليا الأمريكية المتخصصة في التكوين، ودعوة رجال أعمال جزائريين لنحوها في أمريكا إلى الاستثمار في الجزائر¹.

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين

خلال عهد الرئيس بوش الابن، تم طرح العديد من المبادرات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تخص أكثر العالم العربي، بما فيه الجزائر.

أولا: مشروع الشراكة للشرق الأوسط: لقد تم الإعلان عن هذه المبادرة في ديسمبر 2002 كبديل لمبادرة ايزنسات وذلك استجابة الانتشار الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتشمل هذه المبادرة حوالي 14 دولة عربية موزعة على ثلاثة مكاتب جهوية مكتب تونس بالنسبة للدول المغرب العربي (الجزائر المغرب تونس) (إلى جانب لبنان، مصر) الشرق الأوسط (أبو ظبي بالنسبة لمنطقة الخليج العربي)²، فيما تركز

¹ عادل منصف شريف، المرجع نفسه، ص 120.

² إبراهيم تيقمونين، المرجع السابق، ص 121.

حسب مساعدة كاتبة الدولة لشؤون الشرق الأوسط إلينا رومانوفسكي على أربعة محاور: محور اقتصادي، محور سياسي، محور تربوي، وضعية المرأة.

1- أهداف مبادرة الشراكة للشرق الأوسط

تسعى مبادرة مشروع الشراكة للشرق الأوسط إلى تحقيق العديد من أهداف كالعامل على ترقية الفرص الاقتصادية والتربوية، تقوية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون في المنطقة، وكذا ترقية وتشجيع وتعزيز القطاع الخاص وتطويره، بالإضافة إلى العمل على خلق منطقة للتبادل الرئيسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الشرق الأوسط.

2- تطبيق المبادرة

في إطار هذه المبادرة وفد مؤتمر المجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية بزيارة إلى الجزائر في 2006 وذلك بهدف تقييم المشاريع التي تندرج ضمن برنامج التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر للفترة 2006 - 2007 انطلاقاً من الإنجازات التي تم تحقيقها في المجال التشريعي، وذلك بغية العمل على تحديث الجهاز التشريعي الجزائري¹.

- استفادة الجزائر إلى جانب العديد من الدول العربية في ديسمبر 2005 من دورتين تكوين لفائدة مسيري المؤسسات (التسيير واستراتيجية الأعمال) ، يشرف عليها خبراء أمريكيون من جامعة كاليفورنيا.
- اختيار ستة دول من بينها الجزائر والمغرب تونس... للإستفادة من برنامج التمويل الخاص بتجسيد مبادرات الشراكة والمقدرة بـ 18 مليون دولار لتمويل الشراكة، والدخول معها في تربصات التأهيل وترقية المرأة فضلا عن تخصيص 70 ألف لتحسين التعليم والبحث واقتناء التجهيزات لها.

ثانيا: مبادرة الشرق الأوسط الكبير

تعتبر مبادرة الشرق الأوسط الكبير امتداد لكل من مبادرتي "إيزنسات" و "مبادرة الشراكة للشرق الأوسط"، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرحها انطلاقاً من تقرير برنامج التنمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي لسنتين (2000 - 2002) حيث تعتقد هذا المبادرة الأمريكية أن غياب الديمقراطية في العالم العربي هو السبب الرئيسي لما تسميه بالإرهاب وليس الصراع العربي الإسلامي أو باقي القضايا العربي².

¹ أمير بوزيد، المرجع السابق، ص 183.

² عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني والفوضى البناء، ط1 ، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 208 .

1- تطبيق المبادرة

- إنشاء مكتب إقليمي بسفارة تونس لمتابعة وتنفيذ المشروع، يتولى رئاسته مساعدة وزير الخارجية الأمريكي.
- تنظيم دورات تدريبية لنشاط حقوق الإنسان والقضاة والسياسيين والإعلاميين.
- توفير معونات اقتصادية قدرها 1 مليار مع تخصيص 29 مليون لإطلاق المبادرة.
- استفادة خمسة دول من مجموع 17 دولة معينة بالمشروع من برنامج مساعدات مالية 2.5 مليون دولار (الجزائر، تونس، لبنان، اليمن، الأردن).
- إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير وبنك تنمية الشرق الأوسط¹.

عقدت عدة منتديات دورية باسم منتدى الشرق الأوسط الكبير أو منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان أول منتدى في المغرب في ديسمبر 2004 لمنافسة خطط تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للترويج الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا دعم الجهود الإقليمية للإصلاح والتحديث، كما عقدت العيد من المؤتمرات الاقتصادية العالمية الأخرى، كمنتدى دافوس والمنتدى الاقتصادي العالمي².

2- أهداف مبادرة الشرق الأوسط الكبير

ترتكز المبادرة على عدة أهداف معلنة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والتربوية. ويتمحور الجانب الاقتصادي حول المساعدة في تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار وتسهيل إيجاد المؤسسات، فيما يدور التربوي إلى تمكين الجميع من التمدرس وتحسين البرامج الدراسية وتأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة والسوق، بالإضافة إلى أهداف تتعلق بالمرأة في السعودية والمغرب³.

أما الأهداف الغير معلنة والتي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها فنجدها في العناصر التالية:

¹ أمر بوزيد، المرجع السابق، ص 187.

² زكري لامية، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات، والمخاطر"، متحصل عليه:

[https://platform.almanhal.com/Files/2/90416 \(21-03-2018\)](https://platform.almanhal.com/Files/2/90416 (21-03-2018))

³ زكري لامية، المرجع نفسه.

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في جعل المنطقة - بحكم موقعها الاستراتيجي إحدى أهم القواعد الرئيسية لإدارة قيادتها العالمية، وفرض تصورها ومخططاتها عليها¹.
- ربط اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد العالمي الأمريكي وذلك عن طريق إقحامها في اتفاقيات مع المؤسسات التجارية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية².
- تربيع المنطقة العربية على قاعدة نفطية واسعة وجد حيوية، أهلها لأن تصنف ضمن ما تصفه بمصالح أمريكا الحيوية التي ليس من السهل التنازل عنها.
- العمل على إدماج المنطقة العربية في منظومة القيم والتصورات الأمريكية والغربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا، بما يضمن انقيادها وانسجامها مع الرؤية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.
- العمل على احتواء مصادر التهديد بالمنطقة من خلال شل قدرات على إفراز ظاهري العنف والإرهاب، والتي تمثلان في نظرها تهديدا لمصالحها للهيمنة العالمية الشاملة.
- حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استباق الأوروبيين في كسب ورقة التبادل الحر المنطقة والعمل على توظيفها كورقة ضغط على الاتحاد وكأسلوب مقايضة محتمل لمناطق النفوذ في باقي نقاط العالم.
- عموما فإن هذه المشاريع والمبادرات الاقتصادية التي طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية (مبادرة إيزنسات، مبادرة الشراكة للشرق الأوسط، الشرق الأوسط الكبير) وأن كانت في فترات وظروف وأوضاع دولية مختلفة إلا أنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:
- إفراغ المنطقة العربية من المشاريع الوجودية، والعمل على ربطها بالمشاريع الأجنبية.
- العمل على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيوإستراتيجية للعام العربي من خلال الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي وتدوين مقوماته الحضارية والثقافية في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز إلى المغرب غربا.

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير. ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2005، ص53.

² صالح سالم، الشرق الأوسط الكبير: التحدي الغربي والإستجابة العربية، متحصل عليه:

Http : www. Kabreet. Egypt. , com. /issue 17/artica14.Asp(29-02-2018)

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل المتعلق بالعلاقات الجزائرية الأمريكية، والذي ضم ثلاث مجالات؛ السياسي، الأمني والإقتصادي، فيما يخص الصعيد السياسي يمكن القول بأن العلاقات السياسية، والتي كانت حديثة نوعا ما، بدت مضطربة وغير مستقرة، خاصة مع بداية التسعينات بسبب التوتر الأمني الذي عرفته الجزائر، إلا أنه ومع منتصف التسعينات بدأت تعرف نوعا من التحسن، والذي تعزز إبتداء من سنة 1998 حيث يمكن ملاحظة تزايد وتيرة الزيارات واللقاءات الرسمية بين البلدين، وصولا الى لقاء الرئيسين بوتفليقة وبوش مرتين خلال 2001، وهو ما يفسر على أنه تقارب على أعلى مستوى، والذي من شأنه أن يتعزز خلال السنوات القادمة بتوفر الإرادة السياسية عند الطرفين والظروف الملائمة.

أما المجال الأمني الذي عرف تأخرا، بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية في الجزائر، وغياب الإستقرار، إلا أنه وبتبني الجزائر للإصلاحات الهيكلية، وعودة الإستقرار، وضعف الجماعات الإسلامية وتشتتها بعد منتصف التسعينات، إتخذت الإدارة الأمريكية موقفاً أكثر وضوحاً بخصوص الوضع الأمني في الجزائر، وأعلنت مساندتها للحكومة الجزائرية في حربها ضد الجماعات الإسلامية، وتعزز هذا الإتجاه بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر، ما ساهم في تعزيز التنسيق الأمني بين البلدين، والذي يمكن القول بأنه إنطلاقة جديدة للعلاقات الأمنية بين البلدين بأفاق كبيرة.

أما عن العلاقات الإقتصادية، والتي كانت عموما مقبولة وتعود إلى ما بعد الإستقلال 1962، بسبب المصالح النفطية الأمريكية في الجزائر، والتي تركزت بعد نهاية الحرب الباردة، وتحقيق التقارب الإيديولوجي بين البلدين. فمع بداية التسعينيات عرفت المبادلات التجارية بين البلدين تراجعاً بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في الجزائر، إلا أنها مع منتصف التسعينيات وإلى غاية 1999 عرفت نوعا من الإنتعاش، وخلال السنوات الأخيرة الأربعة شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية وكمية، حيث بلغت أعلى مستوياتها، بالإضافة إلى تزايد معدلات الإستثمار الأمريكي في الجزائر فاتحة بذلك أفقا واسعة للتعاون الإقتصادي بين البلدين على المدى المنظور.



الفصل الثالث: الظاهرة الإرهابية والتعاون الأمريكي الجزائري في فترة إدارة أوباما

سنتطرق في هذا الفصل الى التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس الأمريكي براك أوباما، محاولين كشف الغموض حول هذا التعاون الأمريكي الجزائري خاصة الجانب الأمني، وإبراز الاستراتيجية الأمريكية المقررة في هذه الفترة، واستعراض خلفيات هذا التعاون بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والجزائر والتنبؤ بمستقبل أو آفاق هذا التعاون الأمريكي الجزائري بدوامه أو تعثره أو تذبذبه وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: التعاون الجزائرية الأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في عهد أوباما

المبحث الثاني: خلفيات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الرهاب

المبحث الثالث: آفاق التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: التعاون الجزائرية الأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في عهد أوباما

سنتعرض في هذا المبحث الى إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس براك أوباما والإستراتيجية الأمريكية الموجهة الى الجزائر.

المطلب الأول: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما

لقد شكل تغير الشعار المفصلي في الخطاب الانتخابي الديمقراطي لباراك أوباما بل أنه القوة التي أدت إلى الفوز في الانتخابات الرئاسة، فقد تحدث أوباما عن رؤية جديدة للقيادة الأمريكية خاصة وأن وصوله تزامن مع تدهور صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها فقال: على الأرض لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ظل منصب القائد العام الحر شاغرا، وحن الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى، وأعتقد أن أهم مهام أي حماية الشعب الأمريكي، وأنا شخصا مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي والعشرون يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية وفكرا جديدا لأمننا القومي¹.

إن تحليل التوجهات الجديدة للرئيس باراك أوباما يستند إلى المقاربات الأكاديمية الراضة لسيطرة المحافظين الجديد وعلى رأسها مشروع إصلاح الأمن القومي في 2008 وهو بمثابة مراجعة محورية للإستراتيجية وهيكله الأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى الوثائق الإستراتيجية والتقرير الرسمية والتي أهمها وثيقة المراجعة الدفاعية في فيفري 2010، ووثيقة إستراتيجية الأمن القومي في ماي 2010 والتي تمثل جميعها الإطار النظري للتفكير الإستراتيجي الأمريكي في عهد أوباما.

وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2010 :

تم الإعلان عن وثيقة الأمن القومي في 27 مارس من عام 2010 وهي الأولى في عهد الرئيس باراك أوباما والثانية عشر منذ أن بدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بإعدادها بموجب قانون:

¹ د. مازن احمد صدقي العقيلي، "السياسة الخارجية الأمريكية بين التغير والاستمرارية في عهد ادارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما (2004-2012)"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع عشر، العدد 3، 2016، ص ص 24.27.

(Goldwater Nichols Act) لعام 1986 و التي ترسم الخطوط الرئيسة للتفاعل الأمريكي مع الأحداث والتهديدات الخارجية¹.

وأهم ما يميز استراتيجية الامن القومي الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي براك أوباما انها قدمت ولأول مرة مقتررب ينحو بالولايات المتحدة الأمريكية من قوة عظمى في صراع على القطبية إلى قوة فريدة ومسؤولة عن العالم جماعي وكوكب واحد، كما أنها اول استراتيجية أمن قومي تعترف بتعدد التحديات التي سوف تواجهها الولايات المتحدة الامريكية في القرن الحادي والعشرين بالإضافة الى جانب هذا فإنها اول استراتيجية تشير إلى الأهداف الإنمائية للألفية على من وضع الأمم المتحدة لهذه الأهداف الإنمائية على 2000 لهذا فقد ارتكزت أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما براك على تحقيق الأهداف والمصالح القومية التالية:

1. إعادة بناء القوة الاقتصادية، والعمل على دفع النمو المتوازن والتنمية المستدامة التي يقوم عليها الرخاء والاستقرار العالمي.

2. حرمان الدول والجماعات المعادية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وذلك عن طريق تأمين الموارد التي تستخدم في صناعة الأسلحة النووية نهاية 2013، وكذا حضر انتشار المعارف التي تساعد على تطوير البرامج النووية، والعمل على تعزيز معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية².

3. العمل على تفكيك تنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة بها في اليمن، الصومال، العراق، دول الساحل الإفريقي.

4. تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والعمل على ضمان الاستقرار والأمن العالمي.

5. اللجوء إلى الدبلوماسية والمؤسسات الدولية للمساعدة في حل الخلافات والنزاعات ومواجهة التطرف العنيف، ومكافحة التغير لمناخي والأمراض الوبائية، وتعزيز أمن الطاقة³.

¹ صدقة يحي فاضل، "اهم ملامح السياسة الخارجية في عهد أوباما"، متحصل عليه: <http://www.araa.ae/index.php>. (2018-03-12).

² فوزان جرجس، "أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية خلال في والياته الثانية"، متحصل عليه: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201313193418907443.html> 12-03-2018.

³ طارق الكحلوي، "السياسة الخارجية في عهد أوباما عصر الواقعيين الجدد"، متحصل عليه: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/5/11/-،20-03-2018>

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة أوباما إلى توثيق علاقات الشركاء التقليديين أوروبا و آسيا والشرق الأوسط و مجموعة الصناعية الكبرى، القائمة على المصالح المشتركة لضمان الأمن والرخاء في العالم والعمل على بناء علاقات فعالة مع مراكز رئيسة أخرى للنفوذ، لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى تنظيم علاقاتها مع روسيا وإقرار معاهدة ستارت الثانية لتخفيض الأسلحة الإستراتيجية، وإقامة علاقات مع الهند والصين على أساس الاحترام المتبادل و المصالح المتبادلة، و إلزام كوريا الشمالية بالاختيار بين الوفاء بالمعايير الدولية وتحقيق منافع سياسية واقتصادية فيما يخص برنامجها النووي، ورفض هذا المسار وتحمل تبعات قرارها. بمزيد من العزلة الدولية.

أما فيما يخص الشرق الأوسط فقد كان ولا يزال ضمان أمن إسرائيل أحد الأولويات الرئيسة لجميع الإدارات المتعاقبة، بما فيها إدارة الرئيس أوباما، واستئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني تمهيدا لتحقيق الحر لإمداد الطاقة خاصة من منطقة الخليج العربي، وضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة عن طريق منع إيران من تطوير الأسلحة النووية وتطوير برنامج أمني لمنع استخدامها وتجنب امتداد سباق تسلح في المنطقة¹. يضاف إلى هذا أن الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي باراك أوباما العسكرية من العراق والإبقاء فقط على الوجود المدني بما يخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية، وحشد هذه القوات في الشريط الحدودي الأفغاني والباكستاني، الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية الجهة المركزية للإرهاب. أما فيما يتعلق بالقارة الإفريقية فإن أولويات الإدارة الأمريكية فيها تتركز على تطوير البنية التحتية للدول الإفريقية وتعزيز مؤسساتها الديمقراطية وزيادة التجارة والاستثمار فيها، وتحقيق المصالح المشتركة في مجال الأمن².

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة نحو الجزائر

ليس ثمة ما يمكن أن يسلط الضوء على الجديد الذي أتت به إدارة الرئيس أوباما في البيت الأبيض أفضل من قضايا الأمن القومي، فهي القضايا التي فرضت نفسها عنوة على المشهد الأمريكي برمته على أثر أحداث 11 سبتمبر التي كانت - إدارتي الرئيس بوش بمثابة الزلزال في التاريخ الأمريكي. ففي ظل غمرة مواجهة الأحداث جرى صناعة مفهوم للأمن القومي يأخذ بأكثر رؤى الأمن القومي الأمريكي جنوحا، وجرى إنتاج هذه الأفكار

¹ حيد الاجودي، " رؤساء امريكا ولعبة السياسة تجاه الشرق الأوسط"، متحصل عليه:

<https://annabaa.org/arabic/reports/8620>. (12-03-2018)

² عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، "لسياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، متحصل عليه: <http://www.afrigatenews.net/content/>. (17-03-2018).

-وفق ما روج منظورها من المحافظين الجدد - لا لتسود لعقد أو لجيل، وإنما لتبشر بما يقارب نصف قرن من المواجهة مع الإرهاب، وحاكت عقلية" الحرب على الإرهاب "المأزومة، سيناريو لحرب أيديولوجية وميدانية ممتدة مع هذا" العدو" الجديد تماثل المواجهة مع الشيوعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وجرى وضع خريطة لأحلاف عائمة وأعداء في دائرة تدور رحاها، وتحدد خلاصة ونتائج كل حرب فيها العدو التالي، ويحكمها مبدأ" من ليس معنا فهو ضدنا"، وسادت رغبة جامحة للسيطرة على الواقع وإعادة هندسته وفق أيديولوجيا خاصة بمن اعدوا هذه الإستراتيجية¹.

في ظل هذه الموجة جرت عسكرة شبه كاملة لمفاهيم الأمن القومي الأمريكي، وسادت الرؤية بأن القوات المسلحة تشكل رأس الحربة في المواجهة مع الإرهاب، وساد شعار مضمونه " دعوا الجيش ينتقم"، وبرزت وجهات نظر جانحة لا تؤمن بقيمة الأصدقاء أو الحلفاء، وإنما بإمكان إنجاز المهمة عبر العمل الانفرادي، ومن دون الحاجة لأقرب حلفاء الولايات المتحدة، وتم تعليق أمل كبير على عاتق المؤسسة العسكرية، وقد برز ذلك على نحو خاص فيما سمي ب" مبدأ بوش" أو عقيدة بوش². وتماشيا مع ذلك شهدت ميزانية البنتاجون والمؤسسة العسكرية زيادة هائلة، وقد ساعد على ذلك وجود وزير دفاع من طبيعة خاصة، وله أيديولوجيا خاصة، تجاوزت كثيرا مواقف قيادات المؤسسة العسكرية الاحترافية، وهو الوزير الشهير دونالد رامسفيلد، الذي عرف بمواقفه الحدية المخالفة لقواعد الاحتراف العسكري، والذي كان يعمل على بناء جيش احترافي خفيف الحركة يتأني على النظريات الراسخة في الدفاع والعسكرية. وعلى الرغم من أن إناطة دور كبير للمؤسسة العسكرية فيما يتعلق بالأمن القومي هو أمر طبيعي، فإن إدارة الرئيس بوش بالغت في قيمة الأبعاد العسكرية للأمن القومي، على نحو لم يعد فيه مجال تقريبا للحدوث عن الأمن بالمنظور الشامل الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية وحتى الطبيعية، وتلك الخاصة بالفضاء الكوني ومستقبل الكوكب. ولم يكن لهذه الرؤية" المعسكرة" للأمن القومي أن يجري التراجع عنها لولا ما أثبتته من اختزال وأخطاء في الواقع الحقيقي، ولولا ما نتج عنها من مشكلات لا حصر لها، حيث تبين أنها قاصرة عن تحقيق - ليس فقط الأمن بالمعنى الشامل وإنما حتى- الأمن في أضيق معانيه العسكرية، التي قد تشير إلى منع وقوع الحرب أو النجاح في إنهاء

¹ عصام بن الشيخ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟"، متحصل عليه:

http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html (20-04-2018)

² عاصم فتح الرحمن وأحمد الحاج، المرجع السابق.

الحرب إذا بدأت. وكما شهدت المؤسسة العسكرية في عهد رامسفيلد مدا كاسحا للأيديولوجيا على حساب المؤسسة، فقد انهارت مشاريع التطوير العسكري التي سعى إليها تحت أقدام البيروقراطية¹. لكن على الرغم من انتهاء حقبة بوش ورامسفيلد، لا يزال هناك وجود لتلك الرؤى، ولم يكن من السهل أن ينتهي كل ذلك بمجرد حلول رئيس جديد في البيت الأبيض، كما أن حقبة ما بعد 11 سبتمبر لا تزال تلقي بظلالها. وعلى الرغم من ازدياد الثقة بالرئيس أوباما على نحو ما كشفت عنه استطلاعات الرأي العام حتى نهاية عام 2009 تحديدا في قضايا الأمن القومي إلا أن هذه الثقة لم تصل بعد إلى الدرجة التي يمكن أن تقيم مفارقة تامة مع عهد بوش، وحقبة ما بعد 11 سبتمبر، خاصة وأن ضعف الوثوق بالديمقراطيين - مقارنة بالجمهوريين - في قضايا الأمن القومي هو عرف من أعراف الحياة السياسية الأمريكية². وعليه فإن سياسة أوباما تعتمد على خيار الدولتين كحل سلمي شامل وعادل لقضية الشرق الأوسط. فتصريحات المبعوث الأمريكي الصريحة والضمنية وضعت العلاقات الجزائرية - الأمريكية أمام آفاق واعدة يمكن أن تحدد الأبعاد التالية:

البعد الأمني: حيث سيستمر التعاون بين الجزائر وواشنطن في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق والتشاور. وسيكون لهذا البعد الأولوية مما سيعزز مكانة الجزائر في شبكة العلاقات الأمنية الدولية لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها.

البعد السياسي: فمع استمرار التشاور في القضايا المشتركة فإن واشنطن ترغب في مساعدة الجزائر لفك ألغام منطقة الشرق الأوسط.

البعد الاقتصادي: إن الولايات المتحدة ستكون حاضرة بشركاتها في مختلف مشاريع التنمية التي سطرته مع الجزائر، وخاصة في السنوات الخمس القادمة. فزيارة المبعوث الأمريكي جورج ميتشل إلى الجزائر أعطت صورة إيجابية على مستوى التطور الذي عرفته العلاقات الجزائرية - الأمريكية المبنية على المصالح المشتركة، وبالأخص أن الجزائر باتت "محطة" أساسية لا غنى عنها في نجاح أي سياسة إقليمية أو دولية في المنطقة³.

¹ Peter Baker, Obama Offers Strategy Based in Diplomacy, The New York Times, May 22, 2010

² فؤاد جرجس، المرجع السابق.

³ عبد الرحمن شريف، المرجع السابق.

ويمكن القول ان ديناميكية التعاون الثنائي قد سمحت بتحقيق تقدم نوعي وهو ما اكده سفير الجزائر بواشنطن السيد عبد الله بعلي في احدى تصريحاته، عندما اشار الى أن "العلاقات تعرف متانة وقوة أكثر على الصعيد الثنائي بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتوسعت لتشمل التشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية . "وهو ما ذهبت إليه كاتبة الدولة الأمريكية السيدة هيلاري كلينتون، إذ أكدت " امتنان أكبر قوة في العالم للجزائر. " وأن الولايات المتحدة تعبر عن عرفانها للتعاون الممتاز مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب¹ ."

نفس الانطباع أبداه الرئيس الامريكى باراك أوباما عندما اوفد مستشاره الرئيسي للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب السيد جون برينان، حيث أكد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن استعدادة " لبناء علاقات قوية بين البلدين "وكذا" امتنانه لجهود الجزائر في التعاون "في مجال مكافحة الإرهاب كما اعتبر الجزائر شريكا هاما بمنطقة شمال إفريقيا² .

وكانت زيارة السيد برينان إلى الجزائر متبوعة بزيارات كل من كاتب الدولة المساعد ويليام بيرنز ورئيس قيادة قوات الولايات المتحدة بأفريقيا (أفريكوم³)، السيد كارتر هام وكاتب الدولة المساعد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيد جيفري فيلمان ونائب كاتب الدولة لمنطقة المغرب العربي السيد ريموند ماكسويل والمستشار السامي لمكتب الشؤون السياسية والعسكرية لدى كتابة الدولة السيد مارك آدامز ومنسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة السيد دانيال بنجامين .

ويستشهد السيد بنجامين في كل تدخل له خلال النقاشات أو خلال جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي حول مكافحة الإرهاب بالدور الفعال والم رجعي الذي تلعبه الجزائر في مكافحة هذه الآفة الدولية. ومن أجل إضفاء تناسق أكبر على الشراكة في مجال محاربة الظاهرة، كانت ندوة الجزائر حول مكافحة الإرهاب بدول الميدان (الجزائر-موريتانيا-النيجر-مالي) متبوعة بمحادثات متعددة الأطراف جمعت بواشنطن ممثلي البلدان الأربعة ومسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى من البيت الأبيض وكتابة الدولة والبنتاغون.

¹ مهند بركوك، المرجع السابق، ص02.

² عصام بن الشيخ، المرجع السابق.

³ إدريس ولد خليفة، المرجع السابق.

كما جسدت مساهمة الجزائر العالمية في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها الفعالة في إطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك الذي تعد الجزائر من أعضائه المؤسسين.

وفي المجال الاقتصادي لا تزال الولايات المتحدة الزبون الأول للجزائر المصنفة حسب وزارة التجارة الأمريكية من بين الـ 22 بلدا الذين لهم فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة. في حين مازالت الشراكة الاقتصادية محصورة في قطاع المحروقات بالرغم من القدرات الموجودة والمزايا التي تقدمها الجزائر.

وفي سياق التطورات السياسية التي تميز عدة بلدان عربية رحبت الولايات المتحدة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الواسعة التي باشرتها الجزائر سلميا، حيث كانت أول من أشاد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر من أجل ضمان تكريس أفضل للديمقراطية.

وفي تحليله سجل الكونغرس على الفور الفرق بين طبيعة الحركات الاحتجاجية التي سجلت في الجزائر وتلك التي نشبت في غيرها من البلدان العربية التي عرفت ثورات شعبية تكريسا لمقاطعة كاملة مع الأنظمة الحاكمة.

المبحث الثاني: خلفيات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الرهاب

يجب التفريق بين كل من خلفيات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، وخلفيات التعاون الأمني الأمريكي الدولي، وخلفيات الحرب على الإرهاب الظاهرة منها والخفية. إلا أن التعاون بين البلدين قد أصبح خطوة إستراتيجية مهمة لكليهما، وعليه فإن أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في خلفيات هذا التعاون، تكمن في الخلفيات الاستراتيجية والأمنية، كذا الخلفيات الاقتصادية، حيث يسعى كل منهما لحماية مصالحه الاقتصادية، الجزائر من خلال دعم الأمن و الاستقرار في المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي و حماية منشآتها الاقتصادية الحيوية من هجوم الارهابيين، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأمين مصالحها الاقتصادية والطاقوية في الجزائر ومنطقة الساحل وخليج غينيا .

المطلب الأول: الخلفيات الاقتصادية للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري.

ترتكز الخلفيات الاقتصادية للتعاون المني بين البلدين، على نقطة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث تجمع البلدين مجموعة من المصالح الاقتصادية الحيوية التي يعملن على تحقيقها وحمايتها. في البداية يجب توضيح مفهوم الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ثم الانتقال لرصد تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

الاعتماد الاقتصادي المتبادل : كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية متوترة خلال بداية التسعينات فيما يتعلق بقضية جبهة الإنقاذ، و الدعم الأمريكي للمغرب بالنسبة لسياساته و منظوره تجاه الصحراء الغربية، فجاءت القفزة الاقتصادية الثانية التي غيرت من العلاقات المتوترة بين البلدين في سنة 1994، مع الاكتشافات الكثيرة للبترول في الجزائر، إذ حدث أكثر من 15 اكتشاف بترول في الجزائر في سنة 1994، حيث لعبت الشركة الأمريكية أناداركو Anadarko دورا مهما في هذه الاكتشافات، و خلل نفس السنة شكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خمس ، إضافة إلى الدراسات التي أشارت إلى انخفاض الصادرات العالمية من هذه المادة المهمة الإحتياطي العالمي من البترول، كذا الإحتياجات الأمريكية المتزايدة لهذه المادة، في ظل تخوفها من المنافسة الصينية مستقبل، بسبب إستراتيجية الصين التنموية الناجحة، و علقتهما الإقتصادية المتزايدة مع الدول النامية التي تعتبر مصدرا للموارد¹.

¹ مارتن غريفشيس، نيري اوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 65.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استثمر في الجزائر في قطاع المحروقات، في سنة 2005 بعد أن وضعت الجزائر قانون فتحت من خلاله الباب أمام الاستثمار الأجنبي. فهناك حوالي 100,1 مواطن أمريكي يعيشون ويعملون في الجزائر، أغلبهم في قطاع النفط في الجنوب. تتركز الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط بالإضافة إلى صناعة الدوية وصناعات أخرى، لكنها تواجه العديد من المشاكل البيروقراطية¹.

وفي 23 نوفمبر 2010 التقى السفير الجزائري في الولايات المتحدة عبد الله باعلي في كتابة الخارجية الأمريكية ب جوزي فيرنانديز السكرتير المساعد للشؤون الاقتصادية، حيث تناقشا في قضية العلاقات الاقتصادية الثنائية في إطار العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغاربية إن تحديد كون هناك قفزتين اقتصاديتين نقلتا العلاقات الأمريكية الجزائرية من الركود والتوتر، نحو الاعتماد المتبادل إلى التعاون، لا ينفي وجود متغيرات ديناميكية أخرى أثرت في مسار العلاقات بين البلدين. لكن هذا التقسيم انطلق من أهم حالتين حدثتا في مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين وانعكستا بشكل واضح على باقي مستويات علقتهما، وذلك لبراز أهمية الاعتماد المتبادل بينهما، وكون كل البلدين له مصالح اقتصادية مع الآخر، قد تصل إلى نقطة يتم التغاضي فيها على الخلافات السياسية والأيدولوجية².

إن ما يمكن ملاحظته من القفزة الاقتصادية الثانية، أنها جاءت مع بدايات الانفتاح الجزائري على المستوى الاقتصادي والسياسي، لكن في ظروف أمنية تبدو صعبة، وانطلقا من المقولة الاقتصادية المشهورة أن رأس المال جبان، يمكن تبرير الحذر الأمريكي في تلك الفترة من الدخول في استثمار بحجم كبير في الجزائر، إضافة إلى القيود القانونية التي اعتمدها الجزائر في مواجهة الاستثمار الأجنبي. يعتبر بعض المحللين الجزائريين من أهم حلفاء إدارة جورج دبليو بوش فيما يتعلق بالحرب على الرهاب، لأسباب حيوية بالنسبة للطرفين؛ فالولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر لتأمين النفط والغاز الجزائري لها ولحلفائها الأوروبيين، أما الجزائر فتسعى لتحديث جيشها بالحصول على الأسلحة الأمريكية المتطورة، وتعويض الخسائر في أسلحتها من خلال حربها الطويلة ضد الجماعات الإرهابية لما يقارب عقدا من الزمان.

¹ Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. February 10 2011. United States of America.(www.crs.gov). p : 16.

² Embassy of The People's Democratic Republic of Algeria , "Algeria Today", November 2010 p :05.

المطلب الثاني: الخلفيات الأمنية والاستراتيجية:

تتعدد الخلفيات المعلنة وغير المعلنة للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري، يمكن اختصارها في العناصر التالية :

1. استهداف الإرهاب للمصالح الأمريكية في القارة الأفريقية: بدأ التخوف الأمريكي من الجماعات

الإرهابية في إفريقيا فيما يتعلق بحماية مصالحها فيها مع تفجيرات نيروبي ودار السلام سنة 1998، أما

بالنسبة لجماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب، فقد قامت بأول عملية استهداف مباشر للمصالح

الأمريكية الاقتصادية في أواخر سنة 2006، مع الهجوم الإرهابي ضد مجمع هاليبرتون الأمريكي¹.

تعد المنطقة المغاربية والساحلية مهمة بالنسبة للرهانات الاستراتيجية الأمريكية حسب العديد من الدراسات

والتحليلات، التي تعتمد بالأساس على نظرية صعود وسقوط القوى الكبرى بالشاردة إلى الصعود الصيني. من

خلال الخريطة نلاحظ تزايد أرقام الهجمات الإرهابية في المنطقة إضافة إلى حوادث الخطف، ونشير على سبيل

المثال إلى مطالبة نفس التنظيم بغدية لا تقل عن 90 مليون أورو، لتحرير الرهائن الفرنسيين الأربعة الذين

اختطفهم التنظيم في 6 سبتمبر 2010 في أربي، حيث كانت المجموعة النووية الفرنسية أريفا تقوم بالتنقيب على

اليورانيوم على الحدود المالية الجزائرية النيجيرية².

وفي منتصف 2005 تعرضت قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم عسكري من طرف

الجماعات الإرهابية، التي زاد نشاطها في المنطقة والتي تعتبر مصادر استخباراتية أن لها علققتها بنفس الجماعة

الإرهابية سألقة الذكر، حيث جاء هذا الهجوم قبل يوم واحد من بداية مناورات فلينتوك لنفس السنة³. كما

حاولت الجماعة اغتيال بعض القادة الموريتانيين كذا الهجوم على السفارة الإسرائيلية في موريتانيا، إضافة إلى قتل

أربع سياح فرنسيين في موريتانيا، حيث تبدو هذه الدولة المنطقة المثالية للإنطلاق في تنفيذ العمليات⁴.

¹شاكر ظريف، المرجع السابق، ص 83 .

² Francois Soudan , "Le Maghreb un des Etats Unis", "Jeune Afrique", (paris: 14/12/1994). p;09

³ شاكر ظريف، المرجع السابق، ص ص 81-83.

⁴ ISESCO Headquarters (United Nations), Rabat. 2010)., p : 04.

من خلال الاحداث سالفة الذكر وغيرها من الاحداث التي ذكرت في البحث، يبدو أن المنطقة المهمة اقتصاديا واستراتيجيا للولايات المتحدة قد أصبحت محل تهديد الجماعات الإرهابية، التي ارتبطت بتنظيم القاعدة الذي يعتبر أهم عدو بالنسبة للولايات المتحدة في الوقت الحالي.

2. استهداف الإرهاب للجزائر: استهدف الإرهاب الجزائر على المستوى المحلي و حتى إقليمي، من خلال جماعات إرهابية من الدول المجاورة على غرار ليبيا .

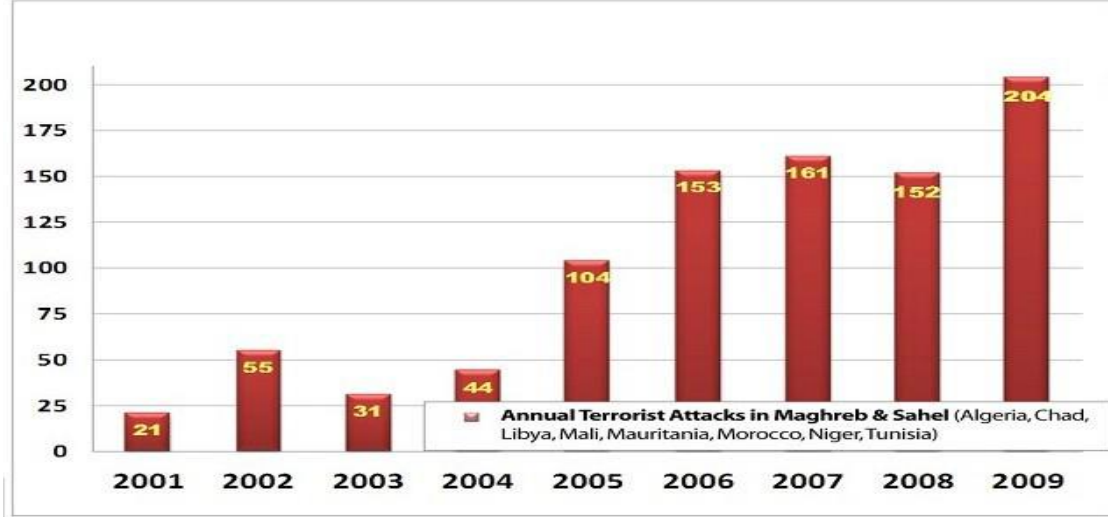
حيث يرى جان بيار فيليو أن الجزائر و الدول الاخرى المستهدفة من طرف الإرهاب، لها ماض طويل في مكافح الشبكات الإرهابية، لكن لا يمكنها مواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود على غرار القاعدة بمفردها من دون مساعدة دولية، و عليه فان دور المنظمات الأمنية الإقليمية مهم لرفع مستوى العمل الأمني المشترك، كذا التنسيق فيما يتعلق بالقوانين و عمل المخابرات لتبادل المعلومات اللازمة، والاستفادة من التطور العسكري والقدرات العسكرية الأمريكية المهمة على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال فان الميزانية العسكرية الأمريكية تعد الأكبر على المستوى العالمي، مقارنة بميزانيات أهم الفاعلين الدوليين الآخرين .

حيث انه و منذ الحرب العالمية الثانية و المصاريف العسكرية الأمريكية في تزايد مستمر، لكن مع سنة 2001 تحديدا بإعلان الحرب الشاملة ضد الرهاب Guerre Terrorisme le Contre Globale، ارتفعت المصاريف العسكرية الأمريكية أكثر بشكل واضح، فقد كانت تقدر ب 6.343 مليار دولار سنة 2001 ، لتصل إلى حوالي 5.524 مليار دولار، أي بنسبة زيادة مقدرة ب 53% في الفترة ما بين سنتي 2001 إلى 2006. إذ مثلت و لسنوات حوالي 45 إلى 50% من مجموع المصاريف العسكرية في العالم، كما تتجاوز تسع أضعاف نسبة المصاريف العسكرية لثاني دولة تهتم بالميزانية العسكرية و هي المملكة المتحدة¹.

¹ Caroline Pailhe, "La politique pyromane de Washington : Les transferts militaires des États-Unis vers le Moyen-Orient". Rapport, (Bruxelles : Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP) 02,2009). P : 12

نلاحظ من المنحنى البياني التالي تزايدا مطردا في عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة المغاربية والساحلية:

الشكل 01: منحنى بياني يوضح المعدل السنوي للهجمات الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل



المصدر: Yonah Alexander. Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from Al-Qaeda and other Terrorists in North and West/ Centre Africa. p:26

من خلال المنحنى البياني تم تسجيل أعلى نسبة من النشاط الإرهابي في المنطقة سنة 2009 بما يقارب 204 عمل إرهابي. انخفض بشكل ملحوظ ليصل إلى 178 عمل إرهابي سنة 2010، وكانت الجزائر أكثر الدول التي تعرضت للهجمات حيث نفس السنة، إذ تعرضت إلى ما يقارب 168 هجوم من أصل 178 هجوم حصل في المنطقة، تأتي مالي 1¹ في المرتبة الثانية ثم النيجر تليها تشاد¹.

حيث أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا، وليس مجرد جماعة إرهابية محلية يمكن القضاء عليها كبقية الجماعات السابقة التي نجحت السلطات الجزائرية في تصفيتهم. وعليه تعتبر الجزائر² أكثر الدول في المنطقة التي تتعرض لهجمات إرهابية مهمة مقارنة ببقية الدول فيها، تليها مالي كما سبق الإشارة وسيتم توضيح حجمها من خلال المنحنى البياني التالي:

¹ Yonah Alexander. The Consequences of Terrorism: An Update on Al Qaeda and other Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb. Op.cit.p:06.

² Noureddine Jebnoun, . Is the Maghreb the "Next Afghanistan"? Mapping The Radicalization of the Algerian Salafi Jihadist Movement. USA : Center for Contemporary Arab Studies Edmund A : Walsh School of Foreign Service Georgetown University. 2007, p:15.

الشكل 02: منحني بياني يبين حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر بين سنوات 2002 إلى 2009.



المصدر: L f. Cmdr. C.L Fussell. Al Qaeda in the Land of the Maghreb: Danger or Delusion?.Ethos(Naval Special warfare Issue). united States of America. 2010. P: 12
تم تسجيل اعلي نسبة من الهجمات الإرهابية ذات الحجم الكبير في سنة 2008، واعلي نسبة من الهجمات الإرهابية ذات الحجم الصغير سنة 2009، لكن أهم نسبة توافق بين الهجمات الصغيرة والكبيرة كانت خلال سنتين متتاليتين 2007 و2008.

3. الموقع الاستراتيجي للجزائر كدولة محورية في المنطقة: تعتبر الجزائر الدولة المحورية للمن الإقليمي

في المنطقة المغاربية وإفريقيا عموما، حيث أن لها تأثير كبيرا على دول المغرب والدول الأفريقية.

لكن لم تكن الجزائر طرفا في مبادرة بان الساحل غير أنها لن تعد طرف مهم من مبادرة مكافحة الرهاب عبر الصحراء¹.

فالسياسة الأمريكية في إفريقيا تركز على دور الدول القطاب أو المحورية في القارة، و من ثم فان المحور الثلاثي بين الجزائر نيجيريا وجنوب إفريقيا، يعد محط اهتمام الولايات المتحدة، و بدرجة اقل الكونغو الديمقراطية بسبب عدم الإستقرار على المستوى الداخلي للبلد، إضافة إلى جمهورية مصر العربية التي تعاني مشاكل سياسية مهمة بعد سقوط النظام المصري السابق بقيادة حسني مبارك، و إحالته هو و مجموعة من رجال السياسة و الإقتصاد المصريين للمحاكمة، و محاولة إعادة بناء نظام يجمع التيارات السياسية المختلفة و التي تعتبر صعبة في الوقت

¹ Toby Archer, Tihomis Popdic The Trans- Saharan Counter-Terrorism in North Africa. (Finland: The Finnish Institute of international Affairs, 2007), p:24.

الراهن. إن هذا التركيز يشير إلى الإهتمام الأمريكي بإمكانية إدارة الشؤون الأفريقية عبر "وكلاء أفارقة، يتمتعون بالقوة والاستقرار مقارنة مع غيرهم من دول القارة، ومن ثم سيتم تقسيم الدوار عليها عند حدوث طوارئ أمنية، لكن هذا لا يعني أنها لا تقوم الان بأدوار معينة داخل وخارج القارة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر¹.

4. الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الرهاب: ظهر الإهتمام بالدور الجزائري في محاربة الرهاب

مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث بدأت العديد من الدول بالإهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، وسرعانما اعتبرت خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، وعليه بدأت الولايات المتحدة بالاعتماد على التعاون المني مع الجزائر، مستفيدة من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم، إذ تشترك الشبكات والجماعات الإرهابية السلمية في القناعات والتكتيكات والمهداف المتشابهة. حيث أن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، ل يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف الشبكات التابعة له، وضرب الأسس العقائدية التي يقوم عليها، فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية والساحلية والأوربية من خلال تنظيم القاعدة في بلد المغرب. نجحت الجزائر في احتواء التهديد الرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، وضرب إيديولوجيتها وتدمير قدراتها القتالية. كما تمكنت من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تشكيلها للنشاط في العراق².

قامت السلطات الجزائرية بمكافحة الرهاب الذي ضرب البلد لعقد من الزمان، وفقا لإستخدام كل من القوة الصلبة من حلل المجاهدة العسكرية بالأساس، كذا القوة الناعمة باستخدام أساليب التأثير واعتماد الوثام المدني. لكن عادت موجة الهجمات الإرهابية مع تفجيرات سنة 2007، التي ضربت العاصمة الجزائرية، غير أن الوضع اختلف هذه المرة، فالجماعة الإرهابية التي كانت تعتبر ولفترة جماعة إرهابية محلية والمنشقة عن جماعة الجيا، وهي الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي انضمت لتنظيم القاعدة، لتصبح جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب. قد أصبحت جماعة إرهابية دولية تعمل بالتنسيق مع

¹ محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الأثيوبية -الاريترية، لبنان، دار الجيل، 2008، ص 178.

² مريم براهيم، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012)، ص ص 55-56.

القاعدة¹، مما صعب على الجزائر العمل بمفردها لمواجهتها، وظهر أهمية أكبر لضرب إيديولوجية تنظيم القاعدة إذا أرادت الجزائر القضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها. وعليه دعا وزير الداخلية الجزائري نور الدين يزيد زرهوني إلى إشراك وسائل العلم في مكافحة الرهاب. مشيراً إلى أن التجربة الجزائرية أثبتت أن المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي للظاهرة الإرهابية. وأن أغلب العمليات الإرهابية الكبرى تهدف إلى تحقيق أهداف إعلامية وسيكولوجية. كما أضاف بأنه "علينا أن نتمكن من إقناع المجتمع المعلوماتي، ووسائل العلم بالاندماج أكثر في مسعى مكافحة الارهاب وأفكاره".

5. الدور السياسي والدبلوماسي الجزائري: لم تكن العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية بدرجة كبيرة من التحسن كما هي عليه الآن، حيث شهدت توترات لأسباب مختلفة وصلت لحد قطع العلاقات الدبلوماسية في جوان 1967، وذلك للمساعدة الأمريكية العسكرية المباشرة لإسرائيل في عدوانها على مصر خلال حرب 1967، ولم يتم فتح العلاقات مرة أخرى إل بعد سبع سنوات، حيث كانت الجزائر من آخر الدول العربية التي أعادت علقته مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة².

إن الدور الدبلوماسي والسياسي الجزائري مهم في القارة الإفريقية، خاصة في الشمال ومنطقة الصحراء والساحل، وهو ما أدركته الإدارة الأمريكية خلال تعاونها مع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الإثيوبية الإريترية.

ظلت الولايات المتحدة تحرص على تقوية علقاتها مع الجزائر، بالرغم من العلاقات المتينة والتقليدية التي أقامتها مع المملكة المغربية أهم منافس للجزائر في المنطقة المغاربية. حيث رحب الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بالدور الجزائري، لحل الأزمة في منطقة القرن الإفريقي، لاسيما دور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تطوير مسار المفاوضات وتوقيع الإتفاق الذي اعتبره «خطوة من شأنها أن تضع حدا لنزاع مأساوي في منطقة القرن الإفريقي».

¹ مهند بركوك، المرجع السابق، ص 01.

² Abdelkader BOUSSELHAM, Regards sur la diplomatie algérienne, (Algérie : CASBAH Editions, 2005).. P : 192

إن الوساطة الجزائرية في هذا النزاع، حظيت باهتمام أمريكي خاص انطلقا من اعتبار الجزائر قطبا حيويا في القارة الإفريقية¹ يصعب الاستغناء عنه، ويجب استغلاله ليكون عنصرا مساعدا لا معرقل لاستراتيجيتها في القارة، متغاضية في ذلك عن نقاط الإختلاف بينها وبين النظام الجزائري. وفي هذا السياق التقى الرئيس الأمريكي السابق جورج والكر بوش مرتين بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كما التقى الرئيس النيجيري اويسانجو* بالمصري السابق حسني مبارك، حيث كان محور اللقاءات هو الحرب الشاملة على الرهاب.

¹ محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 17 .

* اويسانجو: هو أول رئيس مسيحي من الجنوب النيجيري، انتخب سنة 1999، حيث كان الشمال المسلم مسيطر على الرئاسة منذ استقلال نيجيريا سنة 1960.

المبحث الثالث: آفاق التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب

تتمتع الجزائر بخبرة أكيدة ومعترف بها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بحيث تم ذكرها مرارًا كنموذج يحتذى به، فعلى صعيد العلاقات السياسية والأمنية التعاون الجزائري-الأمريكي قد ترجم في إطار الحوار الاستراتيجي بين البلدين الذي كان أول اجتماع في أكتوبر (تشرين الأول) 2012 بواشنطن، وتعتبر أمريكا هذا الحوار استراتيجيًا، ويترجم هذا بالتوافق بين وجهات النظر حول ملفات ذات طابع جهوي ودولي. وتعترف أمريكا بأن الجزائر هي القوة العسكرية والاقتصادية المهيمنة في منطقة المغرب العربي، وهي شريك جوهري لأمريكا في مكافحة الإرهاب. ويشير تقرير أمريكي إلى أن الجزائر بلد تتزايد أهميته بمجهود مكافحة الإرهاب الدولي الذي تملك أمريكا نظرة كونية بخصوصه، غير أن الجزائر يمكنها أن تعمق من دورها الأمني والاقتصادي في هذه المجالات.

المطلب الأول: التعاون الجزائري الأمريكي في ظل الغموض والقضايا العالقة

أولاً: غموض الموقف الأمريكي حول موقع الجزائر من التعاون: في هذا الإطار سنحاول التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء موقع الجزائر من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مقارنة بالمغرب، حيث تعتبر الجزائر شريكًا مهمًا في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد انضمام التنظيم الإرهابي المحلي (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، إلى تنظيم «القاعدة» الأم بداية 2007، الذي أضحى عددًا مشتركًا. حيث قال الرئيس الأمريكي في تبرير الكونجرس للميزانية للعام 2009: إن انضمام التنظيم الإرهابي المحلي الجزائري إلى القاعدة في بداية 2006، وتبنيه طريقة الهجمات الانتحارية وتكتيكات مشابهة، يعطي دفعة قويًا لمواصلة شراكتها مع الجزائر في مكافحة الإرهاب الشاملة، لكن ذلك رهين ميزان صعب بين الجارتين المتنافستين الجزائر والمغرب، وفي 2005 انطلقت مناورات عسكرية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى الإشراف وتبادل التدريبات والتمارين المشتركة، تلاه إنشاء فوج اتصال بداية 2011 وصفته الولايات المتحدة الأمريكية باللحظة التاريخية¹. حيث يشير بعض الخبراء في المجال الأمني والاستراتيجي إلى أن هناك تناقضًا في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بين الإقليمية والدولية، كما يشير البعض الآخر إلى أن هناك خلافات مهمة بين البلدين في ظل

¹ حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، متحصل عليه:

[http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism\(30-03-2018\)](http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism(30-03-2018))

التوجهات الأمريكية الداعمة لإسرائيل والمغرب الأقصى، والمقصود هنا قضيتا فلسطين والصحراء الغربية، حيث نددت الجزائر بقرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الاعتراف بمدينة القدس الفلسطينية المحتلة عاصمة لإسرائيل، وحذرت من تهديدات خطيرة في منطقة تعاني أصلاً من ويلات الحروب، ومعتبرة أنه يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والشرعية الدولية وتشكك في إمكانية إعادة إطلاق عملية السلام بعد فترة طويلة جداً من الجمود.

من خلال ما سبق وانطلاقاً من محاولة قراءة من الموضوع من زوايا عدة وبشكل موضوعي، لكن هذا التعاون يشوبه غموض الموقف الأمريكي حول موقع الجزائر منه، وذلك لتذبذب مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من عدد من القضايا، ونذكر منها لا للحصر وإنما للتدليل والمرافعة التاريخية، وفي 2004 وصفت الولايات المتحدة الأمريكية المغرب بأكبر حليف خارج حلف الأطلسي، كما أنه البلد المغربي الوحيد الذي رشح لاحتضان تحدي الألفية Millennium Challenge Account MCA التي أطلقت كجزء من الحرب الشاملة على الإرهاب، وفي مجال التبادل التجاري يشهد الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية فائضاً بـ 1.9 بليون دولار في 2011، وبلغت الصادرات المغربية 995 مليون دولار للسنة نفسها. وبلغت الاستثمارات المباشرة الأمريكية في المغرب 329 مليون دولار في 2010، مقابل 317 مليوناً في 2009، وتأتي المغرب في المرتبة الـ 55 عالمياً من حيث الاستثمارات الأمريكية المباشرة، حسب تقديرات 2010. وإن كانت الجزائر أول شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، فإن ذلك يرجع إلى سيطرة الصادرات من المحروقات.

الي جانب ذلك التباين في مفهومي الإرهاب والمقاومة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تختلف في رؤيتهما للإرهاب كمفهوم وظاهرة خطيرة، حيث تفرق الجزائر العمل الإرهابي وبين الكفاح المسلح والمقاومة، فحمل هذه الحركات السلاح هو حق مشروع، ورغم أنها وقعت على الاتفاقية الدولية حول الإرهاب، إلا أنها تحذر من المساس بحق الشعوب الشرعي في الكفاح لتحقيق الحرية، أو للتمييز ضد مجموعة دينية خاصة، وهو النداء الذي وجهته الجزائر في 2008 للأمم المتحدة في إشارة واضحة إلى القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، والهجوم على الإسلام بسبب أعمال إسلاميين متطرفين، وهو موقف نابع من تجربتها التاريخية. بينما تصنف الولايات المتحدة الأمريكية العاملين في خانة واحدة، غير أنه لا يوجد إجماع بين المسؤولين الأمريكيين حول المسألة، حيث يخرج بعضهم حركات التحرير الفلسطينية

وجناحها العسكري حركة التحرير الفلسطينية وحركة المجتمع الإسلامي فتح وحماس على الترتيب، في صف المنظمات الإرهابية وعلى ويعتبرونها حركات مقاومة¹.

ثانيًا: قضية الصحراء الغربية وتداعياتها على التعاون الجزائري الأمريكي: طالما عول المغرب على الولايات المتحدة وفرنسا في نزاع الصحراء الغربية، للاستمرار في سياسة الهروب إلى الإمام والتنصل من الالتزامات الدولية ومخطط التسوية الأممي الذي ترعاه الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار وتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي².

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التوتر الثنائي بين دول منطقة المغرب العربي يعرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخطر. حيث مازال التوتر بين الجزائر والمغرب قائمًا منذ حرب الرمال 1963 التي أراد المغرب من خلالها ضم أراض جزائرية، إذ مازالت تصريحات سياسيين مغربيين تلمح إلى هذه المسألة، وتدعو إلى احتلال بشار وتندوف عسكريا، كما يصير المغرب على اعتبار الصحراء الغربية تابعة، له ويرى أن الجزائر تقف في مسعاها هذا من خلال مساندتها للصحراء الغربية.

ورغم مغازلة الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب في السنوات الماضية، إلا أن الطريقة التي أجريت بها المفاوضات بخصوص جملة من القرارات تُظهر مدى انزعاج المغرب مما يعتبره ازدواجية خطابها تجاه النزاع.

ويشكل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الصحراء الغربية أحد عراقيل التعاون بين الطرفين، ففي يونيو (حزيران) 2007 صرحت مساعدة كتابة الدولة للخارجية لشؤون الشرق الأوسط، أمام الكونجرس، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع المغرب حول خيار الحكم الذاتي. كما بنت دعمها للمغرب على فرضية أن استقلال الصحراء الغربية سيهز استقرار العرش المغربي، وهي الفرضية التي ترفضها الجزائر، وتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية عدم خلخلة استقرار منطقة الساحل الأفريقي، إذ إن فرض حل لا يرضي الصحراويين يمكنه أن يسبب انفجارًا داخليًا. وإن كان الموقف الأمريكي تغير مؤخرًا حول مسار الإصلاحات الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، فإن التنبؤ بتطورات الموقف يبقه سابقًا لأوانه.

¹ مزري حداد، "كيف تنتظر الجزائر والمغرب إلى مستقبل العلاقة مع أمريكا «ترامب»؟"، متحصل عليه: https://www.sasapost.com/the_future_of_relations_between_the_us_and_the_maghreb (30-03-2018)

² مريم براهم، ص ص. 216-217.

ويبقى هذا التغير المؤقت للموقف الأمريكي يمكن حصره في سببين رئيسيين وراء خيبة أمل المغرب في مواقف الولايات المتحدة. الأول من حيث الشكل والثاني من حيث المضمون.

فبخصوص الأول: قامت بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وعلى عكس ما كانت عليه العادة سابقاً، بتقديم مشروع القرار إلى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية دون التشاور مع المغرب. وهذا ما دفع سفير المغرب لدى الأمم المتحدة، إلى التعبير عن عدم رضاه عن تحرك الولايات المتحدة.

ثالثاً: التدخلات العسكرية في بلدان الجوار ومنطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: حذرت الجزائر العديد من المرات في المنابر الدولية والإقليمية من التدخل العسكري، سواء في دولة مالي أو في ليبيا، وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف وتوحيد المشاعر الانفصالية، خاصة وأنها تحتوي على طوارق في جنوبها وقد يشجع انفصال الطوارق في مالي إلى عدوى بين طوارق منطقة الساحل ومنه المساس بالوحدة الترابية لهذه الدول¹.

إن الفضاء المغاربي والأفريقي سوف يظل مهددًا، وعلى إثر التدخلات العسكرية في المنطقة، وهنا نشير إلى أن التنافس المحموم بين النفوذ الأمريكي والأوروبي يعد أحد أسباب تأزم الوضع في المنطقة. فتخوفات الجزائر وجدت لها مكاناً بعد التدخل العسكري في مالي وفي ليبيا، خاصة التي مازالت لحد الساعة ممتلئة في عمليات الضربات الجوية على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أقصى الجنوب، ثم أتبع بعملية في أكبر مجمع غازي في الجزائر مجمع تيقنتورين في عين أمناس بإيليزي، كادت تدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حقيقية لولا احترافية وحنكة وسرعة تدخل القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي لإنقاذ الموقف، والقضاء على الإرهابيين وتحرير الموقع والرهائن².

وبالرغم من توسع التهديدات الأمنية، إلا أن التنافس الدولي في المنطقة والتقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل الأفريقي هي أفغانستان ثانية يظهر بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل، حيث جعلتها محل اهتمام الفاعلين الدوليين الكبار.

¹ Didier Billion, Sophie Bessis, " Blocages Persistants, Timides Avancees", L Annee Strategique 2006.IRIS, Paris : 2005..p:359.

² فايزة بن الشيخ، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015)، ص65.

وينطبق الأمر على ليبيا؛ حيث حذرت الجزائر من تدخل عسكري فيها نظرًا للطابع القبلي للدولة، وعدم وجود جيش مركزي قوي، حيث كانت زمام أمور الأمن بيد وحدات وألوية مثل لواء خميس، ولواء 77، ووحدات كان يقودها أبناء القذافي المعتصم والساعدي، حيث أضعف الجيش لصالح هذه الوحدات مخافة انقلاب عسكري، وكان للتدخل العسكري في ليبيا آثاره الواضحة على الجزائر من حيث استفحال تجارة الأسلحة وتهريبها وتحويل الحدود الشرقية للجزائر إلى حدود غير آمنة، بل مصدر خطر¹.

ومنه نلاحظ أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية غير واضح تمامًا من موقع الجزائر في التعاون في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، فهي من جهة تعتبرها قوة إقليمية وشريكًا أساسيًا في الحرب على الإرهاب، خاصة وأن جزءًا من منطقة الساحل والذي تلعب فيه دور الجزائر المحوري في إرساء الأمن والاستقرار بالتنسيق مع دول الميدان، بالنظر إلى تجربتها الناجحة في محاربة الإرهاب باعتراف الفاعلين الإقليميين والدوليين، لكن من جهة أخرى نرى كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترضى بدور إقليمي مسيطر للجزائر من خلال دعمها للمغرب حيث كما أشرنا إليه يعتبر حليفًا تقليديًا للولايات المتحدة الأمريكية، وتشير تصريحات المسؤولين الأمريكيين إلى أنه لا يمكنها الاستغناء عنه كحليف في المنطقة. ويتضح هذا الموقف من خلال التعاون العسكري بينهما، الشراكة الاستراتيجية، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استقرار العرش الملكي المغربي عبر عدم الضغط على المغرب لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، طبعًا دون الاعتراف بالسيادة المغربية على المنطقة. وهو موقف يثير قلق الجزائر بما أن للمغرب أطماعًا ترابية في المنطقة.

وأدت التدخلات العسكرية إلى وجود دول فاشلة وهي تهدد أمن الجزائر، هذا الهاجس الأمني دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لحماية حدودها وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن إلى 20 مليار دولار أمريكي للعام 2014، مقابل 15 مليار دولار أمريكي في 2013. هذه الميزانية الموجهة للدفاع وتحديث منظومة الدفاع، وإن كانت طبيعية بالنظر إلى التحديات الجديدة، وخروج الجزائر من حصار مفروض غير معلن، تنظر إليها دول على أنها موجهة ضدها.

¹ Ibid.p p :360-361.

المطلب الثاني: تعزيز التعاون الجزائري - الأمريكي في ظل تنامي الإرهاب في المنطقة

انطلقا من العديد من الدراسات الاستراتيجية التي أقيمت فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية وعلاقتها مع مختلف الدول في العالم، والتي تركز بالأساس على دعم المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي، فإن هناك من يركز على اعتماد الولايات المتحدة على القوة الصلبة في تسيير علاقاتها مع الدول. في حين يرى البعض على غرار البروفيسور جوزيف ناي، بأنه على الولايات المتحدة الاهتمام بالقوة الناعمة، التي تحمي المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي على المدى البعيد، وتجنبها الدخول في صراعات تتطلب ميزانيات كبيرة؛ في ظل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، والتي نرى أنها ناجمة عن الميزانيات الكبيرة الموجهة للقطاع العسكري وتمويل الحروب التي دخلتها الولايات المتحدة، كذا القيادات العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم¹.

ومنذ عهد الرئيس الأمريكي بوش الأب، وبعد الرئيس الأمريكي الديمقراطي بيل كلينتون، ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية على ترسيخ ما يُسمى بـ «النظام العالمي الجديد»، وتأكيد الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن الولايات المتحدة لم تنفرد بالعالم، فكلاهما قام بالتعاون الدولي عبر إشراك الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، مثال الغزو العراقي للكويت، وتدخل الولايات المتحدة عن طريق الناتو في الأزمة اليوغوسلافية. بينما الحال تغير بعد أشهر من ولاية الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، وبالتحديد بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 بإسقاط الطائرات على مركز التجارة الدولي بمنهاتن نيويورك وكذلك مبنى البنتاجون، حيث العمل الإرهابي الكبير الذي أعلنت القاعدة مسؤوليتها عنه².

عندها تبلورت استراتيجية أمنية جديدة، تمزج بين التهديدات الأمنية التقليدية الناتجة عن الدول والتهديدات الأمنية غير التقليدية، ومصدرها الجماعات الإرهابية العابرة الدول كتنظيم القاعدة الإرهابي. وكانت التهديدات التقليدية - كالصين وروسيا - تنصدر أولياته، ولذلك انتهج أوباما سياسة إعادة التوازن، والتركيز على منطقة

¹ Fouad M. Ammor, "Smart Power and Maghreb Expectations". E A G policy Paper , N°8 / January 2010,in(www.eag-kas.com), P:03

² عادل منصف شريف، المرجع السابق، ص 100.

شرق آسيا والباسيفيكي وقواه الآسيوية الصاعدة، بإقامة علاقات أمنية مع العديد من دول شرق آسيا من الفلبين إلى أستراليا، والقصد هو محاصرة الصين بها¹.

وأخيراً، نقف عند استراتيجية الرئيس الأمريكي الحالي المثير للجدل **دونالد ترامب** ووثيقته للأمن القومي الأمريكي، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر (كانون الأول) 2017، حيث انصب جل اهتمامه فيها على التهديدات التقليدية، حيث تصدّرت مخاطر الصين وروسيا، وبدرجة أقل كوريا الشمالية وإيران، على مخاطر الإرهاب والجماعات الإجرامية العابرة للحدود ومخاطر الأمن السيبراني، التي أتت بآخر القائمة؛ فالترتيب هنا ليس عشوائياً، بل بحسب أولوية القضايا.

وهكذا هناك أولويات للولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات فيما يتعلق تنفيذ الخطط التي تم الوصول إليها في إطار استراتيجية محاربة الارهاب، أو بالأحرى الحرب الشاملة على الإرهاب. تختلف هذه التحديات وفقاً لمجالاتها كون بناء استراتيجية شاملة يعتمد على العديد من المتغيرات المؤثرة على المستوى الدولي، سواء كانت اقتصادية سياسية أو عسكرية أو حتى اجتماعية وثقافية. تتعدد التحديات، لكن هذا لا يمنع من إمكانية نجاح الاستراتيجية المتبعة في العديد من المناطق وأولها في منطقة الساحل الأفريقي².

وبما أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في تزايد مستمر بمنطقة الساحل الأفريقي، حيث وكما أشرنا إليه سابقاً تسعى إلى الاستعاضة عن 25% من النفط في منطقة الشرق الاوسط بالنفط الأفريقي، يمكن القول إن التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب سيتعزز، لكن ذلك مرهون بمدى استجابة الحكومات في هذه الدول إلى التعاون، ومدى قدرتها على التحكم في أوضاعها الداخلية، التي تنعكس بشكل مباشر على أمن الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال أفواج اللاجئين والجريمة المنظمة، وتهدد الأسلحة، وكذا درجة تحسن نظرة شعوب المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تنامي معاداة أمريكا بسبب سياستها الخارجية.

إضافة إلى تنامي الظاهرة الإرهابية تعقيداً هو تغيير طريقة عملها ومصادر تمويلها من خلال الاتحاد مع مجموعات الجريمة المنظمة، بعد تحالفه مع جماعات تهريب المخدرات والأسلحة، وهو ما يفرض مزيداً من التعاون الدولي لمكافحة، من خلال تعزيز الأطر القانونية والتنموية، وهو ما نادى الجزائر به عند انعقاد الندوة الدولية

¹ مريم براهم، المرجع السابق، ص ص 218-220.

² فايزة بن الشيخ، المرجع السابق، ص ص 32-33.

حول التنمية ومكافحة الإرهاب الذي انعقد شهر سبتمبر 2011، وحضرته الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب عدد من الدول الأوروبية الأخرى، وكذا الدول العربية والأفريقية¹.

¹ عبد القادر عياض، "واقع العلاقة الجزائرية الأميركية"، متحصل عليه:

[http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/1/24\(30-03-2018\)](http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/1/24(30-03-2018))

خلاصة الفصل:

من خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- تغيير التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس براك أوباما ولقد توضح ذلك في وثيقة الامن القومي.
- أما فيما يخص استراتيجيته نحو الجزائر هي:
 - الاستمرار في التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب.
 - الاستمرار في السياسي في القضايا العالقة.
 - التركيز أكثر في الشراكة الاقتصادية بين البلدين.
- أما حول الخلفيات التعاون الجزائري الأمريكي فهي:
 - خلفيات أمنية أمريكية لحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.
 - خلفيات الهيمنة وتوسيع النفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية.
- أما حول افاق التعاون فسيتقى مذهب وذلك حسب أوضاع البلدين والمنطقة.



أولاً: نتائج اختبار الفرضيات:

ان فرضية التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب خلال عهد أوباما مرتبط بمدى الخلفيات والأوضاع الراهنة بالمنطقة وذلك من خلال دراسة مختلف الأوضاع والخلفيات التي من خلالها قررت الولايات المتحدة التعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب وهي خلفيات امنية وسياسية واقتصادية.

أما فيما يخص الفرضية الثانية هي مساهمة احداث 11 سبتمبر 2001 توطيد العلاقات الجزائرية الأمريكية، وهذا كان واضح في التوجه السياسية الأمريكية ككل وليس فترة أوباما فقط وهذا ما توضح في وثيقة الامن القومي في عهد أوباما اين ولأول مرة الإعلان عن اهم النقاط في تغيير سياسية الامن القومي الأمريكية وتوجيهها الى محاربة الإرهاب بشكل مباشر والانسحاب من المناطق المتوترة مثل العراق والتوجه الى الاقتصاد والتحول أيضا من المنافسة على القطبية الواحدة الى الدولة المسؤولة عن العالم.

في حين الفرضية الثالثة وهي مدى تأثير وقوف الجزائر إلى جانب القضايا العربية على علاقات الجزائرية الأمريكية وهذا بالتأكيد وخاصة القضية الفلسطينية وبشكل اقل قضية الصحراء الغربية التي تعبر نطة توتر بين الجزائر والمغرب الحليف الأمريكي

ثانياً: أهم النتائج:

من خلال ما تعرضنا له في هذه الدراسة نستخلص ما يلي:

✓ يعد مصطلح الإرهاب من المفاهيم الفضفاضة التي تحمل أكثر من معنى، وفي نفس الوقت مصطلح مطاط ذو حركية مستمرة حسب الظروف والمكان، الأمر الذي أدى إلى فشل المجتمع الدولي في إيجاد ووضع تعريف محدد شامل لهذا المصطلح، التي باتت توظفه الدول الكبرى كيفما شاءت وحيثما أرادت لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.

✓ عرفت العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الجزائري الأمريكي، نوع من الإضطراب وعجم الإستقرار، بسبب التوتر الأمني الذي عرفته الجزائر، إلا أنها بدأت تعرف نوعاً من التحسن، في السنوات الأخيرة. خاصة بعد احداث 11 سبتمبر، ما ساهم في تعزيز التنسيق الأمني بين البلدين، والذي يمكن القول بأنه إنطلاقة جديدة للعلاقات الأمنية بين البلدين بأفاق كبيرة.

الخاتمة

- ✓ تغيير التوجهات الاستراتيجية الامريكية في عهد الرئيس براك أوباما ولقد توضح ذلك في وثيقة الامن القومي.
- ✓ الاستمرار في التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب.
- ✓ الاستمرار في السياسي في القضايا العالقة.
- ✓ التركيز أكثر في الشراكة الاقتصادية بين البلدين.
- ✓ تمثلت الخلفيات أمريكية في التعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب في خلفيات أمنية لحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وخلفيات الهيمنة وتوسيع النفوذ الأمريكي في القارة الافريقية
- ✓ إن آفاق التعاون الأمريكي الجزائري فسيفسى مذبذب وذلك حسب أوضاع البلدين والمنطقة.



قائمة المصادر المراجع باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. أبو زيد رشدي شحاتة، السياحة والإرهاب في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008.
2. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط4، 1982.
3. براهيم عبد الحميد، المغرب العرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.
4. بن عنتر عبد النور، الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
5. بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية - الأريتيرية، لبنان، دار الجيل، 2008.
6. تيد هندريش ، العنف السياسي : فلسفته - أصوله - أبعاده. ترجمة عيسى طنوس وآخرون بيروت دار المسيرة ط1 ، 1986.
7. جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ت محمد هشام، ط3، القاهرة، دار الشروق، 1999.
8. الجاسور ناظم عبد الواحد، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي: دراسة في الصراعات الداخلية وأبعادها الإقليمية والدولية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
9. خشن محمد عبد المطلب، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007.

10. خيمر عبد العزيز، الإرهاب الدول مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1987، ص 72.
11. زيدان مسعد عبد الرحمان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام، القاهرة، دار الكتاب القانوني، 2009. الياسري ياسين طاهر، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، عمان، دار الثقافة، 2011.
12. سامي جاد وعبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003.
13. صالح أدبية محمد، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية (د ب)، 2009.
14. صالح علي عبد الرحيم، الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
15. العميري محمد بن عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2004.
16. غريفيثس مارتين وتيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
17. الغزال إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1990.
18. فرغلي هارون، الإرهاب العملي وانهيار الامبراطورية الأمريكية، دار الوافي للنشر، (د ب)، 2006.
19. قط سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات، بسكرة، الجزائر، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016.
20. كوران يوسف، جريمة الإرهاب والمسئولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (د ب)، 2007.

21. الكيالي عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن).
22. لكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
23. المخادمي عبد القادر رزيق، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني والفوضى البناءة، ط 1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
24. المخادمي عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الكبير. ط 1، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2005.
25. المطرودي عبد الرحمن، نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام، السعودية، المكتبة الشاملة، (د س).
26. مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.
27. النقوزي عبد القادر زهير، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
28. هيكل فتوح أبو دهب، تدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
29. يازجي امل و د. شكري محمد عزيز، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق، دار الفكر، ط 1، 2002.

ثالثا: المجالات:

1. أحمد مهابة، " الجزائر بين التكتلات الداخلية والتدخلات الخارجية "مجلة السياسة الدولية، العدد 128، 1997.
2. بشيري عناد مبار، " التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، العدد 53، 2013.

3. حسين سنطوح، "الحوار الأطلسي الجزائري: من أين وإلى أين؟" مجلة دراسات استراتيجية، العدد: 2، 2006.

4. د. مازن احمد صدقي العقيلي، "السياسة الخارجية الامريكية بين التغير والاستمرارية في عهد ادارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما (2004-2012)"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع عشر، العدد 3، 2016.

5. عمراني كربوسة، "ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات في دراسات دولية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2016.

رابعاً: الدراسات المنشورة والدراسات غير المنشورة:

الدراسات المنشورة:

1. مهند بركوك، "التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب"، بيروت، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2009.

2. د. رفعت احمد و د. الطيار صالح، "الإرهاب الدولي"، مركز الدراسات العربي، الأوربي، ط1، 1998.

الدراسات غير المنشورة:

المدخلات:

1. د. أحمد رشاد سلام، مستقبل الإرهاب الدولي، مداخلة مقدمة في المؤتمر التعاون الدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.

2. موسى بابا عمي، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الأبعاد والرهانات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، جامعة قسنطينة، 2008.

3. إبراهيم تيقموني، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005).

4. بوزيد أعمار، " البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009).
5. حجاج مراد، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008).
6. حشود نور الدين، "العلاقات الجزائرية-الأمريكية (1992-2002)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، لكلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2003).
7. رياحي أمينة، "التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007).
8. رسولي أسماء، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2011).
9. شريف عادل منصف، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بونعامة خميس مليانة، 2015).
10. ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية (التحديات والرهانات)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009).
11. علي مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).

12. فايذة بن الشيخ، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2015).
13. كربوسة عمراني، "الحركات الإسلامية واشكالية الإرهاب الدولي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم - السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3، 2013).
14. مريم براهيم، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012).

خامسا: الجرائد:

الجرائد اليومية:

1. ح سليمان، "السفيرة الأمريكية في باماكو تلتقي مع الطرح الجزائري في معالجة أزمة مالي". "جريدة الخبر، الجزائر: يومية جزائرية، العدد 6981، 13 جوان 2012.

سادسا: الأنترنت:

1. صدقة يحي فاضل، "اهم ملامح السياسة الخارجية في عهد أوباما"، متحصل عليه: [http : //www.araa.ae/index.php](http://www.araa.ae/index.php).(2018-03-12).
2. فؤاز جرحس، "أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية خلال في والياته الثانية"، متحصل عليه: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/20131313.html> 12-03-2018.
3. طارق الكحلاوي، "السياسة الخارجية في عهد أوباما عصر الواقعيين الجدد"، متحصل عليه: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/5/11/->، 20-03-2018
4. حيد الاجودي، "رؤساء امريكا ولعبة السياسة تجاه الشرق الأوسط"، متحصل عليه: <https://annabaa.org/arabic/reports/8620> ..(12-03-2018)

5. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، "السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، متحصل عليه: [http : //www.africatnews.net/content/](http://www.africatnews.net/content/). (2018-03-17)
6. حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، متحصل عليه: [http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism\(30-03-2018\)](http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism(30-03-2018))
7. مزري حداد، "كيف تنظر الجزائر والمغرب إلى مستقبل العلاقة مع أمريكا «ترامب»؟"، متحصل عليه: [https://www.sasapost.com/the_future_of_relations_between_the_us_and_the_maghreb\(30-03-2018\)](https://www.sasapost.com/the_future_of_relations_between_the_us_and_the_maghreb(30-03-2018))
8. عبد القادر عياض، "واقع العلاقة الجزائرية الأمريكية"، متحصل عليه: [http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/\(30-03-2018\)](http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/(30-03-2018))
9. شريف عبد الرحمن، "الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني"، متحصل عليه: www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article_11.5.html. (2018-03-30)
10. خالد عمر بن قفة، التطويق الفرنسي والقفز الأمريكي سمات المرحلة الحالي في التعامل الدولي مع المغرب العربي، متحصل عليه: www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/14/sya/40?htm(2018-03-30)
11. عبد الرحمن شريف، "الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني"، متحصل عليه: [http:// www.islamonline.net/arabic/politics//article_11.5.html](http://www.islamonline.net/arabic/politics//article_11.5.html). (2018-03-30)
12. عبد الرحيم حمدون، "تفكير في الاستفادة من الخبرة الأمريكية والكورية الجنوبية في تسير الموارد المائية." متحصل عليه: <http://www.djazairess.com/afadjer>(2018-03-30)
13. وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية-الجزائرية، متحصل عليه: <http://www.census.gov/foreign-trade/press-release>. (2018-03-30).

14. زكري لامية، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات، والمخاطر"، متحصل عليه: [https://platform.almanhal.com/Files/2/90416\(2018-03-30\)](https://platform.almanhal.com/Files/2/90416(2018-03-30)) .
15. صالح سالم، الشرق الأوسط الكبير: التحدي الغربي والإستجابة العربية، متحصل عليه: <http://www.Kabreet.Egypt.com/issue17/artica14.Asp>. (2018-03-30)
16. د. حكيم عريب، "الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف"، متحصل عليه: [https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy\(2018-03-30\)](https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy(2018-03-30)).
17. محمد أمين سني، "المدرجات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة بوش نموذجاً"، متحصل عليه: www.elhiwaronline.com/view/24404/101/p3. (2018-03-30)
18. جميل حازم يحي، "مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام"، متحصل عليه: http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafهوم.pdf .(18.03.2018)
19. د. باسل مولود يوسف، "مفهوم الإرهاب وأشكاله"، متحصل عليه: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/438539.html> (25.03.2018)
20. عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث عن الامن المجتمعي" متحصل عليه: www.geocities.com (25.03.2018)
21. زكريا حسن، "الأمن القومي"، متحصل عليه: <http://www.islamonline.net/arabic/mafهوم/article>(15.03.2018)
22. الزوراء، "الإرهاب تعريفه نظرياته وأشكاله"، متحصل عليه: <http://www.alzawraapaper.com> (2018-03-30)
23. إدريس ولد خليفة، "أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطية لأمريكا"، متحصل عليه: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101132>. (2018-03-30)
24. الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، على الرابط التالي: www.panapress.com/12-293835-12 (14.12.2016)

25. عصام بن الشيخ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟"، متحصل عليه:

http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html (20-04-2018)

26. د. جمال نصار ، ظاهرة الإرهاب : محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية، متحصل عليه:

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/2015415112356516196.html>
(12-04-2018)

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

المراجع باللغة الإنجليزية:

الكتب:

1. Archer (Toby), Popdic (Tihomis), The Trans- Saharan Counter-Terrorism in North Africa. (Finland: The Finnish Institute of international_Affairs, 2007)
2. Ferhat farht, the united states and algeria from kennedy to Reagan. algeria : office des publication universitaires, 2012

التقارير الرسمية:

1. The embassy of algeria in Washington, in :<http://www.algeria-us.org/docs/livre.2011.pdf>.
2. Embassy of The People's Democratic Republic of Algeria, "Algeri Today", November 2010
3. Arieff Alexis, "Algeria: Current Issues". Congressional Research Service, (February 10 2011, United States of America), in(www.crs.gov)
4. Baker Peter, Obama Offers Strategy Based in Diplomacy, The New York Times, May 22, 2010
5. ISESCO Headquarters , "Work Shop on Implementing the UN Global Counter- Terrorism Strategy in North Africa" 24- 25 May 2010.
6. ISESCO Headquarters "United Nations", Rabat. 2010).
7. Yonah Alexander. The Consequences of Terrorism: An Update on Al Qaeda and other Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb. Report Update.(Washington: International Center for Terrorism Studies, 2011).

الدراسات غير المنشورة:

1. Jebnoun Noureddine. Is the Maghreb the “Next Afghanistan”?:
Mapping the Radicalization of the Algerian Salafi Jihadist Movement.
USA : Center for Contemporary Arab Studies Edmund A : Walsh
School of Foreign Service Georgetown University. 2007
2. Katja Skjolberg and Brynjar Lia ‘facts and fiction in theories of
terrorism-an Expanded and Updated Review of the Literature on Causes
of Terrorism.

الانترنت:

3. Fouad M. Ammor, "Smart Power and Maghreb Expectations". E A G
policy Paper , N°8 / January 2010,in(www.eag-kas.com),.
4. yahia zoubir.the Maghreb states and the unite state after 9/01 in:
www.sciences-po.org/archive/2010/fevrier/dossier/art/
5. United state africa command, US africom in :
<http://www.africom.mil.getarticle.1964> Public. Affice ? /.US trade &
Investment mission to algeria.
6. Omer Taspinar ‘Isis Recruitment and the Frustrated Achiver:
<http://m.huffpost.com/us/entry/6912460?> (31.02.2018)

المراجع اللغة الفرنسية

الكتب:

1. François Gere ،Dictionnaire de la Pensée stratégique ،Larousse،2000.
2. Abdelkader BOUSSELHAM, Regards sur la diplomatie algérienne, Algérie : CASBAH Editions, 2005.

التقارير الرسمية:

1. Francois Soudan , "Le Maghreb un des Etats Unis", "Jeune
2. Afrique", (paris: 14/12/1994).
3. Pailhe (Caroline), "La politique pyromane de Washington :Les Transferts militaires des États-Unis vers le Moyen-Orient". Rapport, (Bruxelles :Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP) 02,2009).

الدراسات غير منشورة

1. Billion Didier, Bessis Sophie, " Blocages Persistants, Timides Avancées". L'Année Stratégique 2006,(Paris : IRIS, 2005)

A stylized scroll graphic with a light gray background and a dark gray border. The scroll is unrolled, with the top edge curving upwards and the bottom edge curving downwards. The Arabic text "فهرس الأشكال" is written in a bold, three-dimensional, metallic-style font. The characters are dark gray with a lighter gray highlight on the top surface, giving them a 3D appearance. The text is centered on the scroll.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
70	منحنى بياني يوضح المعدل السنوي للهجمات الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل من 2002 إلى 2009.	رقم 01
71	منحنى بياني يبين حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر بين سنوات 2002 إلى 2009.	رقم 02



فهرس الجاول

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	يبين التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر(2001 - 2008):	رقم 01
64	يبين صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من وإلى الجزائر(2009-2013)	رقم 02



فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
أ-ح	مقدمة
32-01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة الإرهابية
16-02	المبحث الأول: مفهوم الظاهرة الإرهابية
14-02	المطلب الأول: تعريف الظاهرة الإرهابية
16-14	المطلب الثاني: خصائص الظاهرة الإرهابية
26-16	المبحث الثاني: أسباب وأشكال الظاهرة الإرهابية
22-16	المطلب الأول: أسباب الظاهرة الإرهابية
26-22	المطلب الثاني: أشكال الإرهاب
31-27	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للظاهرة الإرهابية
29-27	المطلب الأول: المقاربة الأمنية
31-29	المطلب الثاني: نظرية الحرمان النسبي
32	خلاصة الفصل الأول
59-33	الفصل الثاني: دراسة تحليلية للعلاقات الأمريكية الجزائرية
39-34	المبحث الأول: العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية
36-34	المطلب الأول: مرحلة الإضطراب والغموض 1992 - 1995
37-36	المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي 1995 - 1998
39-37	المطلب الثالث: مرحلة التنسيق 1999 - 2017
49-40	المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية
43-40	المطلب الأول: الإطار الثنائي للتنسيق الأمني بين البلدين

49-43	المطلب الثاني: الإطار الجماعي للتنسيق الأمني بين البلدين
58-50	المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية
55-50	المطلب الأول: الإطار الثنائي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين
58-55	المطلب الثاني: الإطار الجماعي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين
59	خلاصة الفصل الثاني:
85-60	الفصل الثالث: الظاهرة الإرهابية والتعاون الأمريكي الجزائري في فترة إدارة أوباما
67-61	المبحث الأول: التعاون الجزائرية الأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في عهد أوباما
63-61	المطلب الأول: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما
67-63	المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة نحو الجزائر
76-68	المبحث الثاني: خلفيات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الرهاب
69-68	المطلب الأول: الخلفيات الاقتصادية للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري.
76-70	المطلب الثاني: الخلفيات الأمنية والاستراتيجية للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري.
84-77	المبحث الثالث: آفاق التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب
82-77	المطلب الأول: التعاون الجزائري الأمريكي في ظل الغموض والقضايا العالقة
84-82	المطلب الثاني: تعزيز التعاون الجزائري - الأمريكي في ظل تنامي الإرهاب في المنطقة
85	خلاصة الفصل الثالث
87-86	الخاتمة
99-88	قائمة المصادر والمراجع



ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق إطار يتم من خلاله تحليل التعاون الأمريكي الجزائري بالاعتماد على التعاون الأمني المهم بينهما، حيث يصعب تفسيره على المستوى النظري، وإبرازه في ظل الظروف الدولية الراهنة. كما تسعى الدراسة إلى تحديد أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا التعاون على الجزائر والمنطقة المغاربية عموماً وحتى الساحل الإفريقي، وتحديد السلبيات التي يجب العمل على تقليلها وإيجاد حلول مناسبة لها. كما أن الهدف هذه الدراسة بمعالجة موضوع التعاون الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس باراك أوباما ومعرفة أسبابه وأهم الانعكاسات التي تنجر عن هذا التعاون وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر قضية الإرهاب على طبيعة مسار العلاقات الأمريكية الجزائرية؟، التي من خلالها تحصل على النتائج التالية:

- إن للظاهرة الإرهابية تأثير بارز في العلاقات الجزائرية الأمريكية في جميع الميادين، الاقتصادي، والسياسي، والأمني.
- ان خلفيات الأمريكية للتعاون مع الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب كانت بالأساس خلفيات أمنية استراتيجية اقتصادية.
- وضح الرؤيا فيما يخص إستراتيجية الامن القومي للولايات الامريكية في فترة إدارة أوباما، خاصة الموجهة الى الجزائر، والمتمثلة في الاستمرار في التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب وزيادة التعاون في المجال الاقتصادي خاصة في مجل الطاقة.
- بقاء آفاق التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب مرتبط بأوضاع البلدين والمنطقة ككل.

Résumé de l'étude :

Cette étude vise à établir un cadre dans lequel la coopération des États-Unis d'Algérie basée sur l'analyse de la coopération de sécurité entre eux est importante, ce qui est difficile d'expliquer le niveau théorique, et mis en évidence dans les circonstances internationales actuelles.

L'étude vise également à identifier les plus importants effets directs et indirects de cette coopération sur l'Algérie et le Maghreb en général, et même la côte de l'Afrique, et d'identifier les points négatifs qui doivent travailler à minimiser et à trouver des solutions appropriées.

L'objectif de cette étude pour aborder la question de la coopération des États-Unis l'Algérie dans la lutte contre le terrorisme sous la présidence de Barack Obama et de découvrir les causes et les réflexions les plus importantes tirées de cette coopération et le problème suivant demander : comment la question du terrorisme affecte la nature du cours, les relations algéro-américaines à travers lequel vous obtenez? Les résultats suivants:

- Le phénomène terroriste a un impact significatif sur les relations algéro-américaines dans tous les domaines, économique, politique et de sécurité.
- Le contexte de la coopération de l'Amérique avec l'Algérie dans le contexte de la lutte contre le terrorisme était essentiellement la sécurité économique et la sécurité économique.
- Expliquer la vision en termes de sécurité, la stratégie de sécurité nationale américaine des États-Unis dans la période d'administration Obama, en particulier destinée à l'Algérie, et de poursuivre la coopération en matière de sécurité dans la lutte contre le terrorisme et une coopération accrue dans le domaine économique, en particulier dans le conseil d'administration de l'énergie.
- Les perspectives de la coopération algéro-américaine dans la lutte contre le terrorisme restent liées à la situation des deux pays et de la région dans son ensemble.

Study Summary:

This study aims to establish a framework in which the cooperation of the United States of Algeria based on the analysis of security cooperation between them is important, which is difficult to explain the theoretical level, and highlighted in the current international circumstances.

The study also aims to identify the most important direct and indirect effects of this cooperation on Algeria and the Maghreb in general, and even the coast of Africa, and to identify the negative points that must work to minimize and find appropriate solutions.

The purpose of this study to address the issue of US cooperation Algeria in the fight against terrorism under the presidency of Barack Obama and to discover the causes and the most important reflections drawn from this cooperation and the problem Next ask: How does the issue of terrorism affect the nature of the course, the Algerian-American relations through which you get? The following results:

- The terrorist phenomenon has a significant impact on Algerian-American relations in all areas, economic, political and security.
- The context of America's cooperation with Algeria in the context of the fight against terrorism was essentially economic security and economic security.
- Explain the security vision, the United States' US national security strategy in the Obama administration period, especially for Algeria, and continue security cooperation in the fight against terrorism and increased cooperation in the economic field, particularly in the Energy Board.
- The prospects for Algerian-American cooperation in the fight against terrorism remain linked to the situation of the two countries and of the region as a whole.